



الهيئة التونسية للاستثمار  
TUNISIA INVESTMENT AUTHORITY

تقرير نشاط  
الهيئة التونسية للاستثمار  
لسنة 2019

# الفهرس

6	كلمة رئيس الهيئة
9	الباب الأول: الإطار التنظيمي
10	أ. النشأة
10	أ. الإطار القانوني
11	1. قانون الاستثمار
11	2. قانون تحسين مناخ الاستثمار
11	3. أمر حكومي عدد 388 لسنة 2017 المتعلق بتركيبة المجلس الأعلى للاستثمار
12	4. أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز لمالية لفائدة الاستثمارات
12	5. أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية
12	6. أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بالقائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية
13	أ. المهام والمسؤوليات
13	1. اقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار
13	2. الإشراف على عمليات الاستثمار
13	3. تأمين الكتابة القارة للمجلس الأعلى للاستثمار
13	4. دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية
14	أ. الهيكل التنظيمي
16	أ. الحوكمة والتصرف في الهيئة
16	1. رئيس الهيئة
17	2. مجلس الهيئة
19	3. المجلس الاستراتيجي
21	4. الجهاز التنفيذي
26	أ. المراقبة
26	1. إشراف الدولة وآليات الرقابة
26	2. الرقابة الداخلية
27	الباب الثاني: المشروعات والإنجازات
28	أ. نشاط الهيئة
28	1. الإحاطة بالمستثمرين ومعالجة العرائض

29	2. الإشراف على عمليات الاستثمار
	3. معالجة مطالب المستثمرين في الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية
31	
34	4. دراسة ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية
35	5. دراسة مطالب المنح والحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية
37	6. تأمين كتابة المجلس الأعلى للاستثمار
<b>39</b>	<b>II. المشاريع والإنجازات</b>
39	1. التصريح بالاستثمار
53	2. الزيارات الميدانية
<b>54</b>	<b>III. تركيز المنصة الالكترونية</b>
<b>55</b>	<b>IV. إعداد أدلة إجراءات</b>
57	الباب الثالث: استراتيجية الهيئة لتحسين مناخ الاستثمار
<b>58</b>	<b>A. الظروف الاقتصادي</b>
58	1. النشاط الاقتصادي
63	2. تطور مؤشر التضخم
63	3. وضع المالية العمومية
<b>64</b>	<b>II. مقترحات لتحسين مناخ الاستثمار</b>
64	1. مواصلة الجهود لتكريس حرية الاستثمار
65	2. تنويع وتطوير الخدمات والإجراءات لفائدة المستثمرين
65	3. مزيد تصويب تشجيعات الدولة للاستثمار الخاص
66	4. تحسين منظومة التمويل
68	5. تعصير البنية الأساسية وتطوير اللوجستية المتعلقة بالاستثمار
69	6. الارتقاء بمهارات الموارد البشرية
70	7. تطوير العمليات التسويقية والاستكشافية لاستقطاب الاستثمار
70	8. الإجراءات التي تهم مناخ الاعمال والمقترح تنفيذها خلال 2020
73	الباب الرابع : الشركات ومجال التعاون والاتصال
<b>74</b>	<b>A. الاتفاقيات المبرمة</b>
74	1. الاتفاقيات الإطارية مع الهياكل المعنية بالاستثمار

76	اتفاقيات تعاون	2.
77	مذكرات تفاهم مع هيكل وطنية	3.
<b>78</b>	<b>التعاون المحلي والإقليمي</b>	<b>II.</b>
78	اتفاقيات التعاون الدولي	1.
78	مذكرات تفاهم مع هيكل مماثلة	2.
79	انضمام الهيئة لمنظمات وهيكل تعنى بالاستثمار	3.
<b>80</b>	<b>الشراكات الاستراتيجية</b>	<b>III.</b>
<b>80</b>	<b>الاتصال</b>	<b>IV.</b>
83	<b>الباب الخامس: التصرف الإداري والمالي</b>	
84	<b>متابعة تنفيذ ميزانية التصرف والاستثمار 2019</b>	<b>I.</b>
84	ميزانية التصرف	1.
85	ميزانية الاستثمار	2.
<b>85</b>	<b>الميزان الاجتماعي وخطط التكوين</b>	<b>II.</b>
86	الموارد البشرية	1.
89	الدورات التكوينية والمأموريات	2.
<b>90</b>	<b>القوائم المالية</b>	<b>III.</b>
90	التصرف المحاسبي	1.
90	النظام الجبائي للهيئة	2.
91	<b>الباب السادس: برنامج عمل الهيئة</b>	
<b>92</b>	<b>الافاق المستقبلية للهيئة</b>	<b>I.</b>
<b>93</b>	<b>تطوير النظام المعلوماتي</b>	<b>II.</b>
93	المنصة الالكترونية	1.
93	المنظومات والبرمجيات	2.
94	السلامة المعلوماتية والحماية الذاتية	3.
<b>94</b>	<b>إرساء منظومة للنفاذ إلى الوثائق التي تنتجها الهيئة</b>	<b>III.</b>
95	الملاحق	







## كلمة رئيس الهيئة

عملت الهيئة التونسية للاستثمار منذ تأسيسها في 07 فيفري 2018 على دفع عجلة الاستثمار الداخلي والخارجي من خلال إرساء آليات قادرة على النهوض بعملية الاستثمار إذ أنّ هيئتنا تأخذ على عاتقها توفير فرص استثمارية متميزة للمستثمرين الأجانب والمحليين وللشركات الاستثمارية المحلية والأجنبية على حد السواء، وذلك بهدف خلق بيئة استثمارية جاذبة لها كما أنها تحرص على إبراز خصوصية الهيئة ومميزاتها في قطاع الاستثمار.

إن كل هذا العمل جاء في إطار القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والقوانين المنقحة والمتممة له وخاصة القانون عدد 47 لسنة 2019 والمؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار وكذلك الأوامر التطبيقية ذات الصلة والذي يهدف بالأساس إلى إعداد بيئة أعمال قادرة على استقطاب استثمارات وإنشاء مشاريع تنموية كبرى إضافة إلى تسهيل الإجراءات على المستثمر لإنجاز مشروعه بما في ذلك تمكينه من التراخيص الضرورية لممارسة النشاط والحوافز والامتيازات المتعلقة بها، حيث تعمل الهيئة التونسية للاستثمار على تبني أفضل الممارسات والتقنيات التي من شأنها أن تسهل على المستثمرين ممارسة أعمالهم إذ إنها تسعى وبشكل مستمر إلى تطوير خدماتها ورفع مستوى الجودة وتقديم حلول ابتكاريه متكاملة لتواكب توقعات وتطلعات المستثمرين.

وعلى الرغم من العوائق العديدة التي تحول دون دفع عملية الاستثمار سواء تعلق الأمر بالظرف الاقتصادي العالمي أو الوطني فقد كانت سنة 2019 مليئة بالإنجازات، إذ نجحت الهيئة في تطوير المنصة الالكترونية للاستثمار وذلك في إطار تجسيم استراتيجية الدولة لرقمنة الإدارة من جهة وتحسين مناخ الاستثمار ودعم قدرته التنافسية من جهة أخرى، وتتضمن هذه المنصة رقمنة ستة خدمات إدارية لفائدة المستثمرين والمتمثلة أساسا في التصريح بالاستثمار عن بعد على غرار التكوين القانوني للشركات



وإيداع مطالب الانتفاع بالحوافز المالية ومتابعتها وإيداع مطالب الحصول على الحوافز المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وإيداع مطالب الحصول على التراخيص ومتابعتها و تلقي عرائض المستثمرين ومعالجتها عن بعد. هذا وسيتم العمل على إثراء هذه المنصة الإلكترونية للاستثمار بالعديد من الخدمات الأخرى لفائدة المستثمرين في مرحلة ثانية ونخص بالذكر حجز مقاسم الأراضي لتركيز المشاريع عن بعد وخدمات المساندة بالنسبة للتكوين القانوني للشركات على غرار خدمات المعرف الديواني والخدمات المتعلقة بالانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والخدمات المتعلقة بالحصول على بطاقة الإقامة لفائدة المستثمرين الأجانب.

وبهدف تبسيط الإجراءات واختصار الآجال وتدعيم شفافية علاقة الهياكل المعنية بالاستثمار مع المتعاملين معها، تولّت الهيئة بمشاركة مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار إعداد ثلاثة مشاريع أدلة إجراءات تعنى بالإجراءات الإدارية الخاصة بحصول المستثمرين على التصريح بالاستثمار وتكوين الشركات والحصول على الامتيازات لفائدة المستثمرين وأيضا الامتيازات المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية ويتعلق الأمر بدليل الإجراءات الخاص بإسناد وصرف ومتابعة الحوافز ودليل الإجراءات المتعلقة بدراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية ودليل الإجراءات المتعلقة بالتراخيص.

هذا وتعهّدت الهيئة سنة 2019 بـ33 ملف بمبلغ استثمار جملي في حدود 2,2 مليون دينار مما سيتمكن من خلق 14 ألف موطن شغل.

إنّ هذه النتائج الإيجابية المسجلة سنة 2019 لم تكن لتتحقق لولا الجهود المبذولة والدعم اللامحدود من قبل كافة الأطراف وخاصة من قبل أعضاء مجلس الهيئة وكذلك المانحين الدوليين.





الباب الأول:

# الإطار التنظيمي



## أ. النشأة

تم إحداث الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى الفصل 13 من القانون عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار. كما ضبط الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 التنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار.

وتعتبر الهيئة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية وتعمل تحت إشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

تخضع الهيئة لقواعد التشريع التجاري فيما لا يتعارض مع أحكام القانون عدد 71 لسنة 2016. غير أنها لا تخضع لأحكام القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 9 فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

استنادا لأحكام الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المشار إليه تقترح الهيئة على المجلس الأعلى للاستثمار السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص، كما تتولى متابعة تنفيذها وتجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار، كما تتولى الهيئة النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار.

وفقا للفصل 15 من القانون المذكور أعلاه تضطلع الهيئة عبر مخاطبتها الوحيد باستقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية، والقيام لفائدته بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة والحصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار. إضافة لهذا تتولى الهيئة تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حلها بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية.

ويتم التصريح بعملية الاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات وفق إضارة وحيدة، ويسلم المخاطب الوحيد للمستثمر شهادة في إيداع تصريح بالاستثمار ووثائق بعث أو توسعة المؤسسة للمستثمر في أجل يوم عمل من تاريخ إيداع التصريح مرفقا بجميع الوثائق المطلوبة.

هذا وقد انطلق عمل الهيئة منذ جانفي 2018 كمخاطب موحد يعنى بإسداء الخدمات الخاصة ببعث المؤسسات. وقد تم التدشين الرسمي للهيئة، يوم 07 فيفري 2018، وهو موعد تزامن مع الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار، الذي ترأسه رئيس الحكومة يوسف الشاهد.

بدأت الهيئة التونسية للاستثمار في دراسة المشاريع، التي تتجاوز قيمتها الاستثمارية 15 مليون دينار، وتعمل الهيئة على حل إشكالية «صمت الإدارة التونسية» تجاه المستثمرين الجدد وتعتبر المخاطب الوحيد لهم وتقوم بكل الإجراءات مع مختلف الإدارات المعنية لاستكمال مراحل إرساء المشاريع في شتى القطاعات وذلك في أقصر الآجال. كما تعنى الهيئة خاصة بالمشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية.

## ب. الإطار القانوني للاستثمار:

يعتبر الاستثمار الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية وتبعاً لذلك عرفت بلادنا تطورا لقوانين الاستثمار بداية بمجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة بالقانون عدد 120 لسنة 1993 بتاريخ 27 ديسمبر 1993 وصولا الى القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والذي رافقته العديد من الإصلاحات الشاملة وذلك في سبيل الانخراط في المحيط الاقتصادي الدولي واعداد بيئة أعمال قادرة على استقطاب استثمارات وإنشاء مشاريع تنموية كبرى.

## 1. قانون الاستثمار:

دخل قانون الاستثمار حيز التطبيق في غرة أفريل 2017 وذلك بالتوازي مع صدور لوامره التطبيقية، ويعد قانون الاستثمار خطوة الى الامام لتحسين الواقع الاقتصادي وخلق الثروة واحداث مواطن شغل جديدة والرفع من كفاءة الموارد البشرية. ويهدف هذا القانون إلى النهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني خاصة عبر: الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي وتنمية القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة، وتحقيق تنمية مستدامة. ويتضمن قانون الاستثمار العديد من الاجراءات التي تركز مبدأ حرية الاستثمار من خلال حذف عدة تراخيص تتعلق بالنشاط الاقتصادي. كما يضبط آجال اسناد التراخيص واسباب رفضها الى جانب مراجعة كراسات الشروط وتبسيط الاجراءات الادارية لفائدة المستثمر.

القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار كما تم تنقيحه بالقانون عدد 1 لسنة 2017 المؤرخ في 3 جانفي 2017 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2016

يضمن هذا الإطار القانوني للمستثمر، خاصة، حرية التفاوض واللجوء الى التحكيم في صورة عدم التوصل الى حلول صلحية وتكريس مبدأ حرية تحويل الاموال الى الخارج بالنسبة للمستثمر الاجنبي.

كما يوفر هذا الإطار القانوني للاستثمار عديد الحوافز ومنها بالخصوص منح الاستثمار التي تستهدف مناطق التنمية الجهوية والقطاعات ذات الاولوية ومنحة القطاع الفلاحي والصيد البحري.

كما تهم هذه الحوافز، منحة الاداء الاقتصادي المتعلقة بالاستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الانتاجية ومنحة تطوير القدرة التشغيلية ومنحة التنمية المستدامة.

## 2. قانون تحسين مناخ الاستثمار

ويهدف هذا القانون الى دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات المستوجبة لبعث المؤسسات الاقتصادية وتيسير طرق تمويلها ودعم حوكمة الشركات وشفافيتها. وتلتزم الهياكل العمومية بموجب هذا القانون في معاملاتها مع المستثمرين بمبادئ الشفافية وتبسيط الإجراءات وتقليص الآجال واستعمال وسائل الاتصال الحديثة.

قانون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019 يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار

## 3. أمر حكومي عدد 388 لسنة 2017 المتعلق بتركيبة المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة

### التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار:

الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره.

ضبط هذا الأمر الحكومي تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه، كما يضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار.

أمر حكومي عدد 572 لسنة 2017 مؤرخ في 20 جوان 2017 يتعلق بإتمام الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والذي تضمن إضافة الوزير المكلف بالشؤون الخارجية ضمن تركيبة المجلس.

#### 4. أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات:

يضبط هذا الأمر الحكومي:

أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار

« نسب وأسقف وشروط الانتفاع بالمنح والأنشطة المعنية بها المنصوص عليها بالفصل 19 من قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه.

« المشاريع ذات الأهمية الوطنية وسقف منحة الاستثمار المخولة لها المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه.

« نسب وأسقف وشروط الانتفاع بالمساهمات في رأس المال المنصوص عليها بالفصل 18 من قانون الاستثمار ،

« شروط وطرق الحصول على القروض العقارية الفلاحية طبقا لأحكام الفصل 27 من قانون الاستثمار.

« أنموذج الاضبارة الوحيدة وقائمة الوثائق المرفقة بها وإجراءاتها المنصوص عليها بالفصل 15 من قانون الاستثمار.

#### 5. أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية:

يتعلق هذا الأمر بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية ويضبط تنظيمها وطرق سيرها في إطار تطبيق أحكام الفصل 4 من قانون الاستثمار. كما يضبط هذا الأمر التصنيفة التونسية للأنشطة المنصوص عليها بالفصل 2 من قانون الاستثمار.

أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017

#### 6. أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بضبط القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية:

يهدف هذا الأمر الحكومي إلى ضبط إجراءات تطبيق أحكام الفصلين 4 و 9 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.

أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 مؤرخ في 11 ماي 2018 يتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتبسيطها



## III. المهام والمسؤوليات:

طبقا للفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2018 تتولى الهيئة القيام خاصة بالمهام التالية:

**1. اقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار** على المجلس الأعلى للاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص ومتابعة تنفيذها وكذلك تجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار.

**2. الإشراف على عمليات الاستثمار** وذلك بالقيام بما يلي:

- « استقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية عبر «مخاطب وحيد للمستثمر»، المنصوص عليه بالفصل 15 من قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه؛
- « القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالوصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار؛
- « إسناد التراخيص وفق الشروط الواردة بأحكام الفصل 4 من قانون الاستثمار؛
- « النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار؛
- « تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات المطروحة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات الواردة والأعمال التصحيحية صلب تقاريرها التقييمية.

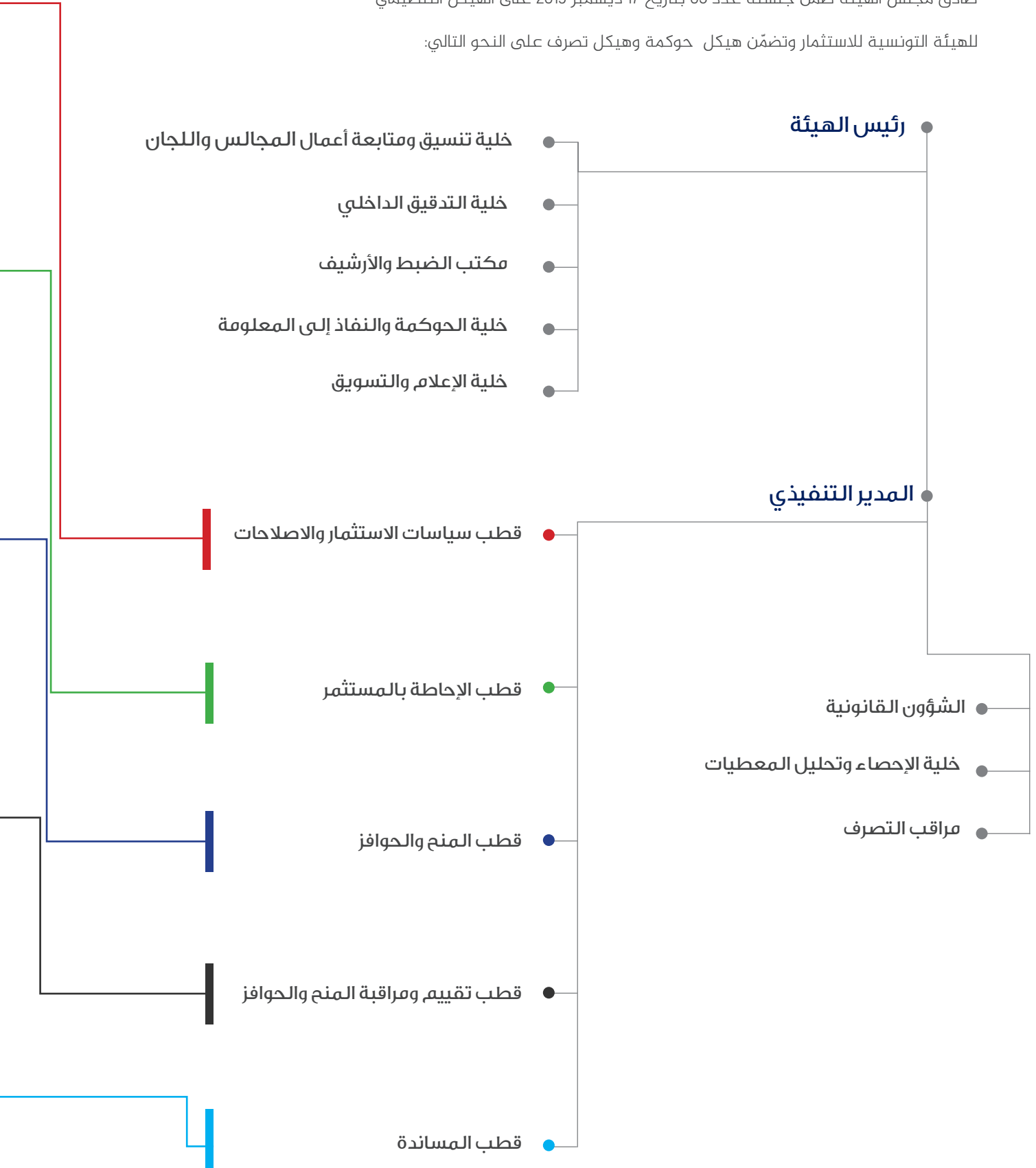
**3. تأمين الكتابة القارة للمجلس الأعلى للاستثمار،** وتتولى الهيئة خاصة:

- « إعداد جدول أعمال المجلس والملفات المعروضة عليه؛
- « تدوين مداوات الجلسات؛
- « متابعة تنفيذ قرارات المجلس وتوصياته؛
- « حفظ الوثائق المتصلة بالملفات المعروضة على المجلس ومداواته؛
- « إعداد تقرير سنوي حول نشاط المجلس.

**4. دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية** المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار.

## 1.7. الهيكل التنظيمي:

صادق مجلس الهيئة ضمن جلسته عدد 03 بتاريخ 17 ديسمبر 2019 على الهيكل التنظيمي للهيئة التونسية للاستثمار وتضمن هيكل حوكمة وهيكل تصرف على النحو التالي:





## ٧. الحوكمة والتصرف صلب الهيئة :

عملت الهيئة على تركيز الأدوات والهيكل اللازمة للحوكمة الرشيدة، وتتمحور حوكمة الهيئة حول الأعمدة الرئيسية التالية: رئيس الهيئة، مجلس الهيئة، المجلس الاستراتيجي للهيئة، الجهاز التنفيذي للهيئة، ومجموعة من اللجان المنبثقة عن مجلس الهيئة منها اللجنة الدائمة للرقابة والتدقيق و لجنة الانتداب والتأجير ولجنة الصفقات.

كما تمّ كذلك إحداث خلية الحوكمة الرشيدة صلب الهيئة بمقتضى مقرر بتاريخ 21 أكتوبر 2019 و ذلك تطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 مؤرخ في 12 أوت 2016 يتعلّق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها. و تتمثّل مهامها أساسا في ما يلي :

- « السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد وفقا للقوانين والتراتب الجاري بها العمل،
- « العمل والمساهمة في وضع البرامج والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وخطط العمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها وفق المعايير والمؤشرات المعتمدة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومة والتبليغ عن حالات الفساد،
- « نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة وحسن التصرف والسهر على احترام مدونات السلوك وأخلاقيات المهنة وحسن تطبيق أدلة الإجراءات،
- « تنظيم الندوات ذات العلاقة بالحوكمة والوقاية من الفساد، وتمثيل الهيئة لدى الهيئات والهيكل المعنية بالحوكمة ومكافحة الفساد،
- « إبداء الرأي في برامج التكوين وتعزيز قدرات الأعوان بالهيئة خاصة في مجال الحوكمة والوقاية من الفساد،
- « اقتراح الآليات والإجراءات التي من شأنها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وفقا لمبادئ الحوكمة،

وفي نفس هذا الإطار قامت الهيئة بصياغة ميثاق خاصّ بالحوكمة الرشيدة يتمثّل في مدونة سلوك لأعوان الهيئة ينصّ على التحليّ بالنزاهة واحترام القانون والالتزام بتقديم خدمات ذات جودة عالية للمستثمرين. وقد تم امضاء المدونة من قبل جميع الأعوان.

### 1. رئيس الهيئة:

طبقا للفصلين 9 و 10 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المشار إليه يسير الهيئة رئيس يتم تعيينه وضبط تأجيله بمقتضى أمر حكومي باقتراح من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وهو ممثلها القانوني ورئيس مجلسها وأمر صرف ميزانيتها، وتعهد إليه المهام التالية:

تمثيل الهيئة لدى الغير في جميع الأعمال المدنية والإدارية والقضائية



التسيير الإداري والمالي



تنفيذ كل مهمة تتعلق بنشاط الهيئة يتم تكليفه بها من قبل مجلس الهيئة



إبرام الصفقات والعقود

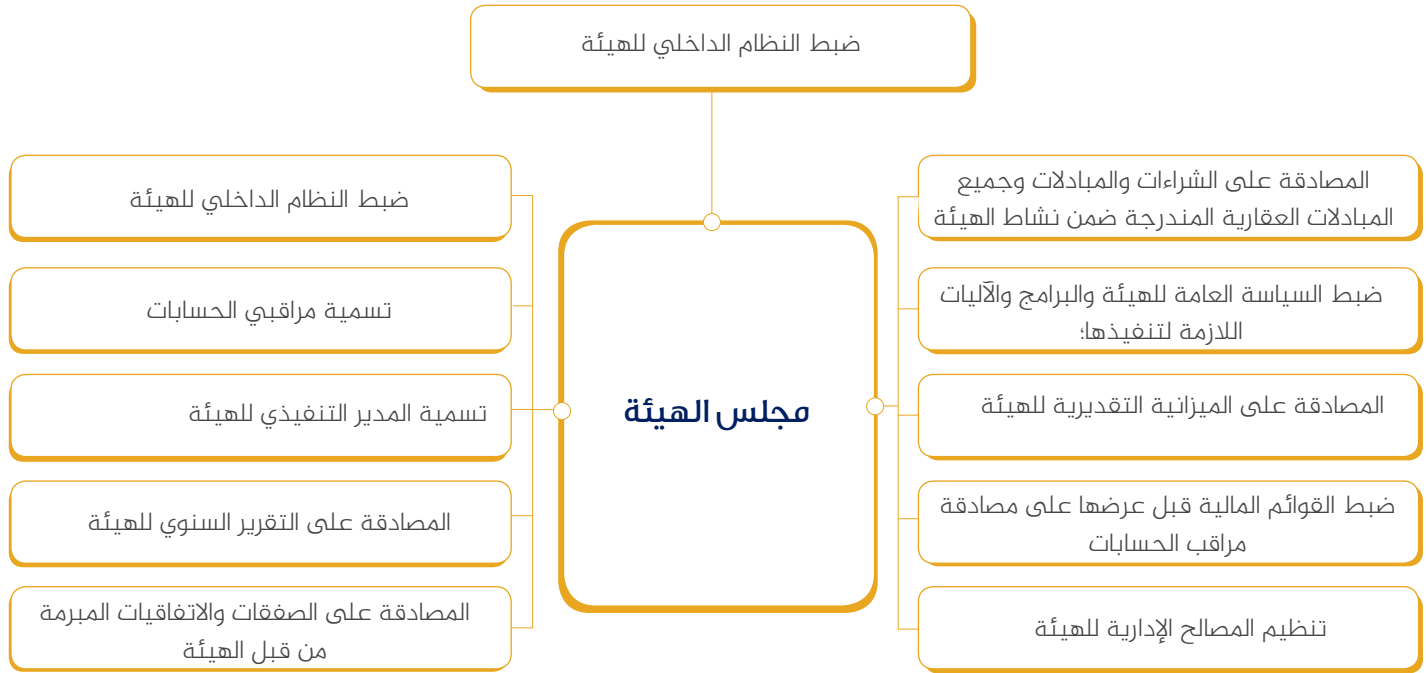


ويمكن له تفويض بعضا من صلاحياته للمدير التنفيذي المنصوص عليه بالفصل 17 من الأمر الحكومي المذكور أعلاه كما يمكنه أيضا تفويض إمضائه لمنظوريه.

## 2. مجلس الهيئة:

## 2.1 تركيبة ومشمولات المجلس:

طبقا للفصول 11 و 12 و 13 من الأمر 388 المذكور أعلاه يتولى مجلس الهيئة:



وبصفة عامة، يتولى مجلس الهيئة النظر في كل مسألة أخرى تتصل بنشاط الهيئة تعرض عليه من قبل رئيس الهيئة. يتم تعيين أعضاء مجلس الهيئة بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالاستثمار باقتراح من الجهات المعنية بالنسبة لممثلي الوزارات والهياكل الممثلة للقطاع الخاص وباقتراح من رئيس الهيئة بالنسبة للخبيرين في مجال الاستثمار. فيما يلي القائمة الاسمية لأعضاء مجلس الهيئة:

- السيد بليغ بن سلطان
- السيدة نجوى خريف
- السيدة سيده مطيطي
- السيد عبد المجيد مبارك
- السيد علي ذكار
- السيدة منانة زدام الحفناوي
- السيد عمر بوزوادة
- السيد عبد الرحمان الشافعي
- السيد نبيل بزيوش
- السيد عبد الباسط الغانمي
- السيد هشام اللومي
- السيد معز بن زغدان
- رئيس الهيئة التونسية للاستثمار
- مديرة عامة برئاسة الحكومة
- مديرة عامة بوزارة المالية
- مدير عام بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
- مدير عام مكلف بخلية الإحاطة بالمستثمرين بوزارة التشغيل والتكوين المهني
- مديرة عامة للتخطيط بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
- مدير عام وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
- مدير عام وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية
- مدير عام الديوان الوطني التونسي للسياحة
- مدير عام وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- ممثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
- ممثل الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

- السيد أحمد كمون
  - السيد احمد كرم
  - السيد محمد صالح فراد
  - السيد نبيل عبد اللطيف
  - السيد محمد بن رخيص
- ممثّل الجامعة التونسية للنزل  
ممثّل الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية  
ممثّل الجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال  
خبير  
خبير

## 2.2 اجتماعات مجلس الهيئة:

عقد مجلس الهيئة سنة 2019 ثلاثة اجتماعات أي بمعدل اجتماع كل أربعة أشهر حسب التواريخ التالية:

2019/03

17 ديسمبر 2019

2019/02

18 سبتمبر 2019

2019/01

15 ماي 2019

« تضمّن جدول أعمال مجلس الهيئة عدد 01 / 2019 النقاط التالية:

- « تنفيذ ميزانية الهيئة لسنة 2018 وميزانية الثلاثي الأول من سنة 2019:
- « المصادقة على قرار توزيع الاعتمادات لسنة 2019:
- « المصادقة على الصفقات المبرمة من قبل الهيئة وبرنامج الشراءات:
- « النظر في قرار يضبط النظام المتعلق بإسناد منحة التنقل لضرورة العمل:
- « المصادقة على اتفاقية التعاون المبرمة بين الهيئة ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي:
- « المصادقة على نتائج طلب العروض المتعلق بتعيين مراقب حسابات:
- « النظر في منهجية تقييم الأداء.

« تضمّن جدول أعمال مجلس الهيئة عدد 02 / 2019 النقاط التالية:

- « الاعلام بمحضر اجتماع المجلس في دورته الأولى لسنة 2019 بتاريخ 15 ماي 2019:
- « متابعة تنفيذ الميزانية لسنة 2019:
- « متابعة تنفيذ الهبة المبرمة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ:
- « متابعة تنفيذ الهبة المبرمة مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية BERD:
- « المصادقة على الصفقات المبرمة والشراءات:
- « المصادقة على الميزانية التقديرية للهيئة 2020:
- « عرض مشروع التنظيم الهيكلي للهيئة:
- « عرض مشروع النظام الأساسي لأعوان الهيئة:
- « المصادقة على منح التنقل المسندة لأعوان الهيئة:
- « المصادقة على منهجية تقييم الأداء لأعوان الهيئة:
- « عرض احصائيات حول تطور نشاط الهيئة:

تضمّن جدول أعمال مجلس الهيئة عدد 03 / 2019 النقاط التالية:



- « الاعلام بمحضر اجتماع المجلس في دورته الثانية لسنة 2019 بتاريخ 18 سبتمبر 2019:
- « عرض تقرير مراجع الحسابات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018:
- « المصادقة على القوائم المالية لسنة 2018:
- « عرض تقرير حول نظام الرقابة الداخلية للسنة المحاسبية 2018:
- « المصادقة على الصفقات المبرمة والشراءات:
- « المصادقة على الاتفاقيات المبرمة من قبل الهيئة:
- « المصادقة على الملحق التعديلي لاتفاقية الهبة المبرمة بين الهيئة والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية BERD:
- « عرض مشروع التنظيم الهيكلي للهيئة:
- « عرض تقرير نشاط الهيئة للفترة الممتدة من غرة جانفي 2019 الى 30 سبتمبر 2019.



### 3. المجلس الاستراتيجي:

#### 1.3 تركيبة ومشمولات المجلس:

طبقا للفصول 14 و 15 و 16 من الأمر الحكومي المذكور أعلاه، يرأس المجلس الاستراتيجي رئيس الهيئة ويتركب من ممثلين عن القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص يتم اختيارهم على أساس خبرتهم وكفاءتهم في مجال الاستثمار. تتم تسمية أعضاء المجلس الاستراتيجي باقتراح من رئيس الهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وذلك بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالاستثمار ويكلف المجلس الاستراتيجي خاصة بـ:

« تقييم مناخ الأعمال والاستثمار:

« اقتراح الخيارات الاستراتيجية في مجال مناخ الأعمال والاستثمار:

« اقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

ويعد المجلس الاستراتيجي التقرير السنوي المنصوص عليه بالفصل 6 من الأمر الحكومي المذكور أعلاه الذي يعرض على مصادقة مجلس الهيئة ويكون مصحوبا بتقرير «أجندا الأعمال الوطنية» المنصوص عليه بالأمر عدد 4566 لسنة 2014 المؤرخ في 31 ديسمبر 2014.

فيما يلي القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الاستراتيجي للهيئة:

- السيد بليغ بن سلطان
- السيد محمد الهادي الوسلاتي
- السيد عمر بوزوادة
- السيد الحبيب زغدان
- السيد محمد دلة
- السيد ناجي جلول
- السيد زهير القاضي
- السيد هشام اللومي
- السيد كريم الخلفي
- السيد مجدي حسن
- السيد طارق الشريف
- السيد معز الغالي
- السيد فوزي الزباني
- السيد عادل محسن شعبان
- السيد مهدي ستهم
- رئيس الهيئة التونسية للاستثمار
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالاستثمار
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالصناعة
- ممثل عن الوزارة المكلفة بالفلاحة
- ممثل عن الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
- مدير عام المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية الكمية
- مدير عام المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات
- ممثل عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية
- ممثل عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
- ممثل عن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات
- ممثل عن كنفدرالية المؤسسات التونسية المواطنة
- ممثل عن مركز المسيرين الشبان
- ممثل عن النقابة التونسية للفلاحين
- ممثل عن الغرف المشتركة
- خبير

### 2.3 اجتماعات المجلس الاستراتيجي للهيئة:

عقد المجلس الاستراتيجي للهيئة خلال سنة 2019 ثلاثة اجتماعات كالاتي:

الدورة  
الثامنة  
18 أكتوبر 2019

الدورة  
السابعة  
26 جوان 2019

الدورة  
السادسة  
08 مارس 2019

تضمّن جدول أعمال المجلس الاستراتيجي في دورته السادسة بتاريخ 08 مارس 2019 النقاط التالية:

- « عرض القانون الأفقي لتحسين مناخ الأعمال.
- « تقديم عرض حول تقدم منظومة مراجعة التراخيص.
- « تقرير سياسة الدولة في مجال الاستثمار لسنة 2019.



تضمّن جدول أعمال المجلس الاستراتيجي في دورته السابعة بتاريخ 26 جوان 2019 النقاط التالية:

- « تقديم مقياس المؤسسات الصغرى والمتوسطة لسنة 2018،
- « عرض نتائج الدراسة التقييمية حول الأقطاب التكنولوجية،
- « عرض المنصة الالكترونية لخدمات الهيئة.

تضمّن جدول أعمال المجلس الاستراتيجي في دورته الثامنة بتاريخ 18 أكتوبر 2019 النقاط التالية:

- « متابعة توصيات الدورة السابقة للمجلس الاستراتيجي،
- « تقديم تقرير جاذبية الجهات لسنة 2108 من طرف السيد مجدي حسن.

## 4. الجهاز التنفيذي

### 1.4 المدير التنفيذي:

طبقا للفصلين 17 و 18 من الأمر الحكومي المذكور أعلاه، يعين المدير التنفيذي للهيئة من قبل مجلس الهيئة باقتراح من رئيس الهيئة من بين المترشحين بالملفات الذين يستجيبون لشروط الخبرة والكفاءة في التصرف الإداري والمالي والفني. يكلف المدير التنفيذي خاصة بـ:

- « إعداد الميزانيات التقديرية للهيئة؛
- « اقتراح تنظيم مصالح الهيئة والنظام الأساسي الخاص بأعوانها ونظام تأجيرهم؛
- « تنفيذ المصاريف والقيام بالاستخلاصات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن خطة المدير التنفيذي لا تزال شاغرة.

## 2.4 الأقطاب الفنية:

طبقا للفصل 19 من الأمر الحكومي المذكور أعلاه يتكون الجهاز التنفيذي خاصة من الأقطاب الفنية التالية:

### قطب المنح والحوافز

يتولى دراسة مطالب الانتفاع بالمنح والحوافز وإعداد الملفات في الغرض واقتراح إسنادها ومتابعتها بالتنسيق مع الهياكل المعنية؛

### قطب سياسات الاستثمار والإصلاحات

يتولى إعداد سياسات الاستثمار واقتراح الإصلاحات بالتشاور مع القطاع الخاص، إضافة إلى القيام بالدراسات الاستشرافية الرامية إلى النهوض بالاستثمار وإعداد الإحصائيات وقاعدة بيانات حول الاستثمار والاضطلاع بمهام اليقظة والتحليل في مجال الاستثمار؛

### قطب تقييم ومراقبة المنح والحوافز

يتولى تقييم مردودية نظام إسناد المنح والحوافز ومراقبة تنفيذها بالاعتماد على أفضل الممارسات في المجال؛

### قطب الإحاطة بالمستثمر

يتولى تأطير المستثمر والإحاطة به في إطار المهام الموكولة «للمخاطب الوحيد للمستثمر» المنصوص عليها بالفصل 15 من قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه. كما يتولى دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها ومتابعة تنفيذها؛

### قطب المساندة

يتولى التصرف في الموارد البشرية والوسائل المادية للهيئة وإعداد الميزانية التقديرية للتصرف والاستثمار وإعداد ملفات الصفقات وتنفيذها. كما يتولى إعداد السياسة الاتصالية للهيئة وملفات التعاون الدولي؛

### 3.4 اللجان المنبثقة عن مجلس الهيئة :

لئن لم يتضمّن الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه والتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره التنصيص على إحداث لجان دائمة منبثقة عن مجلس الهيئة ، إلا أنه وبهدف إضفاء مزيد من النجاعة والشفافية والحوكمة على أعمال الهيئة التونسية للاستثمار ونظرا لأهمية المهام الموكولة للهيئة والمنصوص عليها بالفصل 7 من الأمر المشار إليه من جهة، واستئناسا بمؤسسات شبيهة على غرار الصندوق التونسي للاستثمار وصندوق الودائع والأمانات وانسجاما مع مضمون الفصل 256 مكرّر من مجلة الشركات التجارية من جهة أخرى، تولى مجلس الهيئة المصادقة على إحداث ثلاث لجان متفرعة عنه وهي على التوالي لجنة الانتداب والتأجير واللجنة الداخلية للصفقات واللجنة الدائمة للرقابة والتدقيق وذلك بجلسته عدد 01 / 2018 بتاريخ 9 جويلية 2018 وجلسته عدد 02 / 2018 بتاريخ 19 نوفمبر 2018.

#### 1.3.4 لجنة الانتداب والتأجير:

تم خلال اجتماع مجلس الهيئة التونسية للاستثمار عدد 01 / 2018 المنعقد بتاريخ 09 جويلية 2018 المصادقة على تركيبة اللجنة الداخلية للانتداب والتأجير المحدثة بمقتضى مقرر رئيس الهيئة مؤرخ في 23 أبريل 2018.

تنظر اللجنة أساسا في المسائل التالية:

- « المصادقة على الانتدابات السابقة لإحداث هذه اللجنة:
- « المشاركة في تقييم المنتدبين الجدد بما في ذلك الانتدابات عبر اللاحق:
- « المصادقة على إعادة ترتيب أعوان الهيئة:
- « ضبط نظام تأجير أعوان الهيئة.
- « ضبط شروط التسمية في الخطط الوظيفية والإعفاء منها:
- « ضبط شروط التدرج في الرتبة والمصادقة على قائمة المترشحين المؤهلين:
- « ضبط شروط إسناد منح التحفيز والمصادقة عليها:
- « المصادقة على ترسيم المنتدبين الجدد بعد انتهاء فترة التبرص.

عقدت لجنة الانتداب والتأجير خلال سنة 2019 ثلاث اجتماعات تم خلالها مناقشة مشروع الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة.

#### 2.3.4 اللجنة الداخلية للصفقات ( لجنة تقييم العروض الخاصة بطلبات العروض )

تولت الهيئة إعداد دليل إجراءات خاص بإنجاز ومراقبة الشراءات وحضي بمصادقة مجلس الهيئة خلال الدورة الأولى لسنة 2018 بإجتماعه المنعقد بتاريخ 09 جويلية 2018. وقد نصّ دليل الإجراءات على تكوين لجنة داخلية للصفقات وتتولى هذه اللجنة :

- « تقييم العروض واقتراح إسناد الصفقة.
- « دراسة ملاحق الصفقة.
- « دراسة كل مشكل أو نزاع يتعلق بإعداد وإبرام وتنفيذ وخلص وختم الصفقات.
- « تقديم مقترحات لحل الخلافات.

وقد تم إصدار مقرر بتاريخ 17 سبتمبر 2018 يتعلق بتكوين هذه اللجنة.

### 3.3.4 اللجنة الدائمة للرقابة والتدقيق:

استأنسا بالمؤسسات الشبيهة وتطبيقا للفصل 256 مكرّر من مجلة الشركات التجارية تتولّى اللجنة الدائمة للرقابة والتدقيق القيام أساسا بالمهام التالية:

- « التأكد من إرساء الهيئة لأنظمة رقابة داخلية مجدية من شأنها تطوير الكفاءة والنجاعة وحماية أصول الهيئة وضمان أمانة المعلومة المالية واحترام الأحكام القانونية والترتيبية.
- « مراجعة تقرير النشاط السنوي والقوائم المالية للهيئة قبل إحالتها على مجلس الهيئة.
- « اقتراح مراقب حسابات الهيئة.
- « مراقبة أنشطة الهيكل المكلف بالتدقيق الداخلي والهيكل المكلف بمهام رقابية عند الاقتضاء وتنسيقها.
- « المصادقة على تعيين المدققين الداخليين.

عقدت اللجنة الدائمة للرقابة والتدقيق اجتماعها الأول بتاريخ 19 أفريل 2019 وتم خلاله اختيار مراقب الحسابات لسنوات 2018 - 2019 - 2020 ومناقشة برنامج التدقيق الداخلي بعنوان سنة 2019.

## 4.4. اللجنة الوطنية للاستثمار:

### 1.4.4 تركيبة ومشمولات اللجنة:

طبقا لمقتضيات الفصل 9 من الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 تم إحداث لجنة وطنية لدى الهيئة التونسية للاستثمار لنظر في المشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها خمس عشرة (15) مليون دينار وكذلك عمليات التوسعة للمشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها عند الإحداث السقف المذكور.

تعهد هذه اللجنة أيضا واستنادا لمقتضيات الفصل 18 من الأمر الحكومي المذكور أعلاه باقتراح اسناد الحوافز على المجلس الأعلى للاستثمار لكل مشروع ذي أهمية وطنية كما نص عليه الفصل 20 من قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه.

وتكلف هذه اللجنة بالنظر في مطالب الانتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال والقروض العقارية الفلاحية المنصوص عليها على التوالي بالفصول 3 و21 و23 من الأمر الحكومي المذكور أعلاه وإبداء الرأي فيها.

وقد تم ضبط تركيبة هذه اللجنة بقرار مشترك من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزيرة المالية ووزير الصناعة والتجارة ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 28 أفريل 2017.

## 2.4.4 اجتماعات اللجنة الوطنية:

عقدت اللجنة المذكورة خلال سنة 2019 ثمانية اجتماعات وهي كالتالي:



وخصت هذه الاجتماعات للنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية.

كما خص الاجتماع عدد 05 لسنة 2019 لعرض سلم المقاييس والذي يهدف الى توجيه الامتياز وفقا للأولويات الوطنية.

## VI. المراقبة:

### 1. إشراف الدولة وآليات الرقابة:

طبقا للفصل 23 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 تعرض الهيئة على المجلس الأعلى للاستثمار للمصادقة:

يتم نشر تقرير النشاط السنوي بعد المصادقة عليه من قبل المجلس على الموقع الالكتروني الخاص بالهيئة.

« خطة العمل السنوية، خلال الثلاث أشهر الأولى من السنة،

« التقرير المتعلق بتقييم مناخ الأعمال والاستثمار،

« تقرير النشاط السنوي.

كما أنه وبالرجوع الى مقتضيات الفصل 24 من الأمر المذكور أعلاه يمدد رئيس الهيئة الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالاستثمار بالوثائق التالية:

« محاضر اجتماعات مجلس الهيئة،

« الميزانيات التقديرية للهيئة،

« القوائم المالية المصادق عليها من قبل مراقب الحسابات،

« الكشوفات عن وضع السيولة،

« الكشوفات حول الهبات والوصايا،

« خطة العمل السنوية،

« التقرير المتعلق بتقييم مناخ الأعمال،

« تقرير النشاط السنوي للهيئة.

### 2. الرقابة الداخلية:

طبقا للفصل عدد 19 من الأمر عدد 388 لسنة 2017 يتولى قطب تقييم ومراقبة المنح والحوافز تقييم مردودية نظام إسناد المنح والحوافز ومراقبة تنفيذها بالاعتماد على أفضل الممارسات في المجال.

ونظرا لسعي الهيئة في أعمالها إلى تكريس مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة واستنادا على استشارة قامت بها لدى شركة خدمات مهنية « Déloitte » في إطار تعديل الهيكل التنظيمي، قامت الهيئة بتطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك بتركيزها لخلية التدقيق الداخلي صلب قطب مراقبة المنح والحوافز باعتباره القطب المكلف بالمراقبة والتدقيق صلب الهيئة .

وقد صادق مجلس الهيئة في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 ماي 2019 على هذا التمشي المعتمد صلب الهيئة بخصوص مساعي هذه الأخيرة نحو تكريس مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة وتطوير نظام الرقابة الداخلية وكذلك على تركيز خلية التدقيق صلب قطب مراقبة المنح والحوافز بهدف انشاء نظام مستقل للتقييم الداخلي استنادا للتوصية التي قدمها مكتب الخبرة الخارجي « Déloitte » .

كما تمت المصادقة على الهيكل التنظيمي للهيئة من قبل مجلس الهيئة عدد 03 / 2019 المنعقد بتاريخ 17 ديسمبر 2019 والذي تضمن الحاق خلية التدقيق برئاسة الهيئة .

الباب الثاني:

# المشروعات والإنجازات



## 1. نشاط الهيئة:

### 1. الإحاطة بالمستثمرين ومعالجة العرائض:

#### 1.1 الإحاطة بالمستثمرين

تتولى الهيئة عبر قطب الإحاطة بالمستثمر استقبال المستثمرين وباعثي المشاريع للإجابة عن إستفساراتهم وتقديم المعلومات المتعلقة بالإطار القانوني للاستثمار والإجراءات والوثائق المستوجبة للقيام بعمليات الاستثمار في كل القطاعات ودور الهيئة والخدمات التي تقدّمها كما تتولى توجيههم إن اقتضى الأمر إلى الهياكل والوزارات المعنية. وفي هذا الصدد تمّ خلال سنة 2019 استقبال المستثمرين وممثلي الشركات للإجابة عن إستفساراتهم وتوجيههم. ويلخص الجدول الموالي أهم المواضيع التي تمّ طرحها على الهيئة:

إجراءات التصدير	موضوع الاستفسار
شركات التجارة الدولية	
الإطار القانوني المنظم لاسناد الامتيازات المالية	
شهادة للدخول طور النشاط الفعلي	
مهام الهيئة التونسية للاستثمار ومجال تدخلها ضمن الاحاطة بمشاريع الاستثمار	
الانتفاع بمنح في إطار قانون الاستثمار الجديد والمنح في إطار نصوص تشريعية أخرى	
طلب تدخل لدى شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية	
طلب تدخل الهيئة لدى ديوان التجارة	
إجراءات التصريح بالاستثمار والحوافز المالية و الإمتيازات الجبائية	
الإطار القانوني المنظم لانجاز مشاريع في تونس	
الحوافز المالية و الإمتيازات الجبائية	
طلب معلومات حول الحوافز المالية والإمتيازات الجبائية بخصوص مشروع ذو أهمية وطنية	
طلب تسوية الوضعية المالية للشركة	
طلب إستفسار حول شروط وإجراءات الانتفاع وآجال الحصول على المنح المسندة للمشاريع ذات الأهمية الوطنية	

### 2.1 دراسة عرائض المستثمرين والعمل على إيجاد الحلول الممكنة:

#### 1.2.1 المنهجية المعتمدة:

طبقا للفصل 15 من قانون الاستثمار قامت الهيئة بمعالجة العرائض الواردة عليها والعمل على إيجاد الحلول الممكنة للإشكاليات التي تعترض المستثمرين في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم حيث تتم معالجة العرائض الواردة على الهيئة سواء عن طريق المراسلات أو البريد الإلكتروني أو الاتصال المباشر بمكتب المخاطب الوحيد وفقا لمنهجية تركز على تبويب العريضة ضمن مجال محدد (إجراءات إدارية، ترخيص، حوافز مالية وجبائية، إشكال قانوني، تمويل...) وتحديد الأطراف المعنية بمعالجة العريضة ومجال تدخل الهيئة ثم القيام بما يتعين لإيجاد الحلول اللازمة وإجابة المستثمر حول مآل العريضة المقدمة والحلول الممكنة.

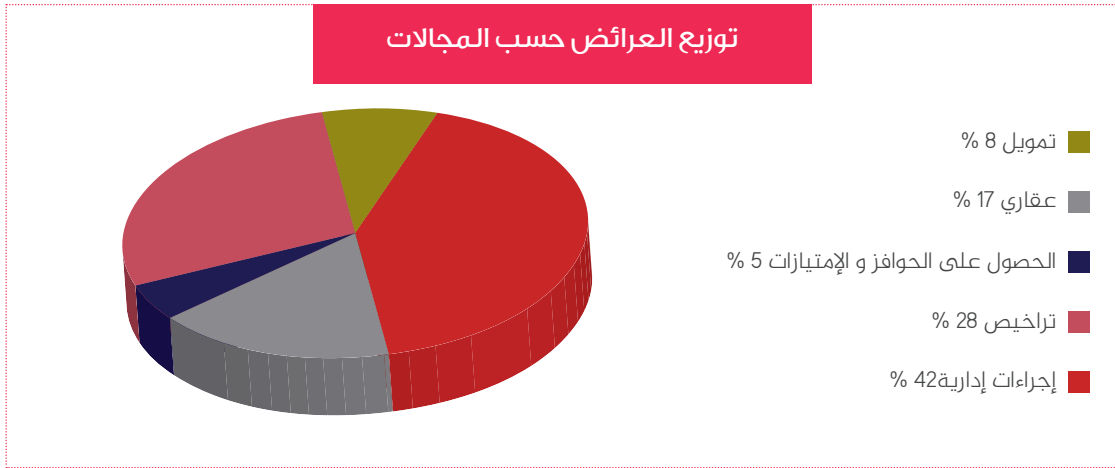


وتتم معالجة العرائض بالتنسيق مع الهياكل المعنية من خلال تنظيم جلسات عمل لدراسة العرائض التي تستوجب تدخل أكثر من إدارة معنية للعمل على إيجاد الحلول للإشكاليات التي يتم طرحها من خلال العرائض المقدمة.

### 2.2.1 الإحصائيات المتعلقة بمعالجة العرائض: قام قطب الإحاطة بالمستثمر إلى حدود شهر ديسمبر 2019

بمعالجة 64 عريضة واردة على الهيئة و تتوزع العرائض حسب نوعية الإشكال المطروح إلى عرائض متعلقة بـ:

- « التمويل،
- « إجراءات الحصول على إمتيازات،
- « التراخيص،
- « الإجراءات الإدارية،
- « الإشكالات العقارية.



## 2. الاشراف على عمليات الاستثمار:

تم الإعداد اللوجستي والإداري للقيام بالإشراف على عمليات الاستثمار الموكولة لقطب الإحاطة بالمستثمر والمتمثلة في:

- « معالجة ملفات التصريح بالاستثمار
- « معالجة ملفات التكوين القانوني للشركات

### 1.2 تقدّم إنجاز الواجبة الخلفية للمخاطب الوحيد:

تمّ في مستهل سنة 2019 إتمام التركيز الإداري واللوجستي للواجهة الخلفية للمخاطب الوحيد وذلك باتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة لتعيين ممثلي الإدارات المتدخلة في تكوين القانوني للشركات والخدمات الإضافية «Services d'appoint» للشركات وتجهيز المكاتب بالمنظومات المعلوماتية لمختلف الإدارات.

وتعدّ الواجهة الخلفية ممثلين عن الإدارات التالية:

مكتب القباضة المالية	تسجيل القانون الأساسي وعقود الشركات	التكوين القانوني للشركات
مكتب مراقبة الأداءات	استخراج بطاقة التعريف الجبائية	
مكتب المطبعة الرسمية	الإشهار بالزائد الرسمي	
مكتب السجل التجاري	التسجيل بالسجل التجاري	
مكتب البريد	استخلاص معالم التكوين القانوني	
مكتب وزارة الداخلية	استخراج بطاقات إقامة للأجانب	
مكتب الضمان الاجتماعي	الانخراط بمنظومة الضمان الاجتماعي	
مكتب الديوانة التونسية	استخراج المعزف الديواني	
خدمات إضافية		

ومن المزمع أن تقوم الهيئة بإبرام إتفاقيات تعاون مع مختلف الإدارات الممثلة لضبط سبل التعاون وتبادل المعلومات والإجراءات المعتمدة للقيام بعملية التكوين القانوني للشركات داخل مكاتب المخاطب الوحيد للهيئة.

## 2.2 تقدم إنجاز الخدمات المقدمة للمستثمر عن بعد و المنظومة الإلكترونية لمعالجة الملفات :

ساهم قطب الإحاطة بالمستثمر في إنجاز مشروع المنصة الإلكترونية للهيئة بهدف تقديم الخدمات عن بعد لفائدة المستثمر مما يساهم في تقريب الخدمة للمستثمر ويتمشى مع إستراتيجية الدولة لإرساء إدارة إلكترونية من خلال الإشراف والمصادقة على مختلف مراحل تطوير الخدمات التي يسديها لفائدة المستثمر والمتمثلة في الخدمات التالية:

تم إتمام هذه الخدمة ودخلت خدمة التصريح بالاستثمار عن بعد حيز الاستعمال بداية من 02 جانفي 2019. تمكن هذه الخدمة عن بعد من:

« إيداع ملفات التصريح بالاستثمار.

« متابعة تقدم دراسة الملف واستكمال الوثائق

« خلاص المعالم المستوجبة

« استلام شهادة التصريح بالاستثمار وذلك بالنسبة لمشاريع الإحداث والتوسعة والتجديد،

كما تمكن هذه الخدمة من تغيير شهادات التصريح بالاستثمار المسأمة وإلغائها وفق الإجراءات المعمول بها.

### التصريح بالاستثمار

تمّ استكمال ورشات التأطير وتطوير قاموس المعطيات «Dictionnaire de données» وتمت تجربة الخدمة وإدخال بعض التعديلات التي تتلائم مع دخول قانون سجل المؤسسات حيز التطبيق ودخلت خدمة إيداع ملف التكوين القانوني للشركات حيز الاستغلال بتاريخ 25 فيفري 2019 وتمكن هذه الخدمة المستثمرين من إيداع جميع الوثائق المكوّنة لملف التكوين القانوني للشركة عن بعد لتتم معالجة الملف ودراسة استفتاءه للشروط القانونية ويتم إشعار المستثمر إلكترونيا ليتم استخلاص المعالم المستوجبة واستلام الملف القانوني للشركة.

### التكوين القانوني للشركات

تم تطوير الخدمة على البوابة الإلكترونية للهيئة وهي الآن تمكن المستثمرين من إيداع عرائضهم عن بعد وتم إستكمال تطوير الخدمة على المنظومة المعلوماتية الداخلية للهيئة ودخلت حيز الإستغلال في شهر مارس 2019.

### إيداع العرائض

تمكن هذه الخدمة من إيداع ومتابعة ملفات طلب التراخيص المستوجبة للقيام بالاستثمار في حالة سكوت الإدارة ومتابعة تقدم دراسة الملف عن بعد نظرا لتداخل عديد الوزارات في هاته الخدمة سيتم الشروع في تطوير هذه الخدمة بالتنسيق مع الإدارات المعنية. دخلت هذه الخدمة حيز التنفيذ في جوان 2019

### إيداع طلبات التراخيص

دخلت هذه الخدمة حيز التنفيذ في جوان 2019

### إيداع ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية

## 3. معالجة مطالب المستثمرين في الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية

### 1.3 الإجراءات التي تم اتخاذها لتفعيل خدمة معالجة مطالب التراخيص:

في إطار تطبيق أحكام الفصل 4 من القانون عـ71ـ عدد لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والفصول 9 و11 من الأمر الحكومي عـ417ـ عدد لسنة 2018 مؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة وتسيطها والمنشور عـ21ـ عدد لسنة 2018 المتعلق بتطبيق أحكام هذا الأمر الحكومي، و التي تنظم حالة تعهد الهيئة التونسية للاستثمار بمطالب الحصول على التراخيص الإدارية وتلك المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية في صورة سكوت الإدارة المعنية وانقضاء الآجال القانونية المتعلقة بإسناد التراخيص المذكورة، قامت مصالح الهيئة المعنية بالتراخيص بجملة من الإجراءات لتفعيل خدمة معالجة مطالب التراخيص تمثلت فيما يلي:

- « إعداد دليل إجراءات خاص بمعالجة ملفات مطالب التراخيص في انتظار المصادقة عليه من طرف مجلس الهيئة.
- « معالجة على تطبيق « Excel » لقائمة التراخيص المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية بالملحق عـ01ـ عدد للأمر الحكومي عـ417ـ عدد لسنة 2018 و مقاربتها بقائمة الأنشطة بالتصنيفة التونسية للأنشطة (NAT 2009) بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء وإدراجها بالمنظومة الإلكترونية للهيئة التونسية للاستثمار و تمت مقارنة عـ85ـ عدد نشاطا من أصل 100 نشاط.
- « التنسيق مع السلطات الإدارية المعنية بإسناد التراخيص لتعيين نقاط اتصال صليها لتقوم بالتنسيق مع مصالح الهيئة المعنية بالتراخيص وقد تم تعيين نقاط الاتصال المذكورة باستثناء نقطة اتصال وحيدة صلب وزارة السياحة والصناعات التقليدية التي لم توافنا بعد بردها في الغرض.
- « الهيئة بصدد الإعداد لتفعيل خدمة معالجة مطالب المستثمرين عن بعد في الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع متعلق بحالة سكوت الإدارة على المنظومة الإلكترونية للهيئة.

### 2.3 الإحصائيات المتعلقة بمطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع المتعلقة بحالة سكوت الإدارة وتطبيقا للقانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بمناف الاستثمار إلى غاية 31 ديسمبر 2019 :

يتولى قطب الإحاطة بالمستثمر متابعة مطالب إسناد التراخيص من طرف المستثمرين والرد عليها حسب الحالات التالية:

« الإحاطة بالمستثمر ومساعدته للحصول على التراخيص المستوجبة لإنجاز مشروعه:

« عند سكوت السلطة الإدارية المختصة:

« الإجابة على طلبات عرض المشاريع على لجنة التراخيص والموافقات في انتظار تركيزها.

تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2019 - 08 عدد مطالب في الحصول على تراخيص متعلقة بحالة سكوت الإدارة مدرجة بالجدول التالي يتضمن مراحل معالجتها ومآلها:

العدد	الاستثمار	موضوع الترخيص	الهيكل المعني	مآل المطلب
1	استغلال مقطع رمال	الترخيص لاستغلال مقطع من الصنف التقليدي	ولاية نابل	تمت الموافقة على طلب الترخيص بتاريخ 11 جويلية 2019
2	مشروع بناء مجمع سكني	طلب تدخل الهيئة قصد الحصول على رخصة بناء مجمع سكني	بلدية قليبية	في انتظار رد بلدية قليبية
3	إقامة مفرخ ديك رومي ومفرخ دجاج لحم	الحصول على الموافقة المبدئية لإقامة مدجنة أو مذبح أو منشأة تفريخ	المنذوبية الجهوية بين عروس	تم موافقتنا ببرد المنذوبية الجهوية بين عروس بتاريخ 14 / 10 / 2019
4	إحداث مفرخ دواجن و مدجنتين	طلب تدخل الهيئة قصد الحصول على الموافقة المبدئية على إقامة مفرخ دواجن و مدجنتين	المنذوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل	الهيئة بصدد الإعداد لمراسلة وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري في طلب مآل مطلب المستثمر
5	إحداث مشروع فلاحى	ترخيص إحالة عقار كائن بدوائر تدخل الوكالة العقارية الفلاحية	مركز ولاية المنستير	قامت الهيئة بتاريخ 03 سبتمبر 2019 بمراسلة السيد والي نابل في طلب مآل مطلب المستثمر في الحصول على الترخيص
6	إحداث قاعدة بحرية ترفيهية	طلب تدخل الهيئة قصد الحصول على ترخيص إنشاء قاعدة بحرية ترفيهية	وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي	قامت الهيئة بتاريخ 23 سبتمبر 2019 بمراسلة وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي في طلب مآل مطلب المستثمر في الحصول على الترخيص وفي تاريخ 14 أكتوبر 2019 وقعت مراسلة الهيئة حول الطلب
7	استغلال مقطع للرمال	ترخيص استغلال مقطع للرمال	ولاية باجة	قامت الهيئة بمراسلة ولاية باجة وتم موافاة المعارض بمآل ملفه بتاريخ 19 نوفمبر 2019
8	إحداث محطة لتوزيع المحروقات بالشراكة مع رخصة بناء عجبل		بلدية الحمامات	في انتظار رد بلدية الحمامات

### 3.3 الإحصائيات المتعلقة بمطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع لعرضها على لجنة التراخيص والموافقات لمودعة لدى مصالح الهيئة إلى حدود 31 ديسمبر 2019 :

تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2019 ع 02 عدد مطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع لعرضها على لجنة الموافقات مدرجة بالجدول التالي يتضمن مراحل معالجتها ومآلها:

العدد	الاستثمار	موضوع الترخيص	الهيكل المعني	مآل المطلب
1	غير محدد	طلب تغيير صبغة الأرض المقام عليها المحل من فلاحية إلى صناعية لاستغلاله كمخزن تسريح ديواني وتصدير	الإدارة العامة للديوانة	إرجاء النظر فيه إلى حين تركيز لجنة التراخيص والموافقات
2	مشروع سياحي	طلب تدخل الهيئة قصد تغيير صبغة العقار	الهيئة التونسية للاستثمار	إرجاء النظر فيه إلى حين تركيز لجنة التراخيص والموافقات

### 4.3 الإحصائيات المتعلقة بالتكوين القانوني للشركات إلى حدود 31 ديسمبر 2019:

العدد الجملي	الشكل القانوني	كلفة الاستثمار	رأس المال
1	شركة خفية الاسم	19.780,000	2.000,000
11	شركات ذات مسؤولية محدودة	445.273,074	35.616,500

### 5.3 معالجة مطالب الحصول على بطاقات إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب:

تمّ تفعيل الخدمة المتعلقة بمعالجة مطالب الحصول على بطاقات الإقامة لفائدة المستثمرين و الإطارات الأجانب في إطار إنجاز مشاريع استثمار في البلاد التونسية لدى الهيئة التونسية للاستثمار إبتداء من 01 نوفمبر 2019 و تمّ في هذا الصدد إسناد 9 طلبات حصول على بطاقة إقامة إلى حدود 31 ديسمبر 2019 موزعة كالتالي:

03

الطلبات المودعة لدى مصالح الهيئة مباشرة

04

الطلبات الواردة علينا من إدارة الحدود والأجانب

02

طلبات مساندة بالنسبة للملفات المودعة لدى مناطق الأمن الوطني

#### 4. دراسة ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية:

تتعهد الهيئة وجوبا بملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية وذلك من خلال دراستها وتقييمها وعرضها في مرحلة أولى على اللجنة الوطنية للاستثمار مع اقتراح الحوافز لفائدتها وتم عرضها في مرحلة لاحقة على المجلس الأعلى للاستثمار. كما تقوم الهيئة بمتابعة إنجاز المشاريع وحل الإشكالات التي تعوق إنجازها في فترتي التكوين والإنجاز.

#### 1.4 تعريف المشاريع ذات الأهمية الوطنية ومعايير تصنيفها:

تعتبر مشاريع ذات أهمية وطنية المشاريع المتعلقة بالاستثمارات التي تستجيب لأولويات الاقتصاد الوطني المنصوص عليها بالفصل الأول من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والمتمثلة في الرفع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والتشغيل وتحقيق تنمية جهوية مندمجة والتنمية المستدامة والتي يتوفر فيها على الأقل إحدى المقاييس التالية:

« كلفة استثمار لا تقل عن خمسين (50) مليون دينار.

« إحداث مواطن شغل لا تقل عن خمسمائة مواطن شغل (500) في غضون ثلاث سنوات من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

المشاريع ذات الأهمية الوطنية يمكن أن تكون في شكل إحداثات جديدة أو توسعة أو تجديد لمشاريع قائمة لمستثمرين خصاص.

#### 2.4 الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية بعنوان سنة 2019:

1802,223 م.د.

كلفة الاستثمار

18

عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصرح بها

12694

عدد مواطن الشغل

توزيع المشاريع ذات الأهمية الوطنية

النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة	مجموع الاستثمار	النسبة	عدد المشاريع	المشاريع ذات الأهمية الوطنية
% 62	7848	% 95	1705,72	% 78	14	(كلفة الاستثمار تفوق 50 م.د.)
% 38	4846	% 5	96,503	% 22	4	(عدد مواطن الشغل تفوق 500)
% 100	12694	% 100	1802,223	% 100	18	المجموع

### 3.4 مراحل دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها:

تشمل هذه المراحل قبول ملفات المشاريع وتصنيفها وإجراءات دراستها وتقييمها قبل عرضها على اللجنة الوطنية والمجلس الأعلى للاستثمار للبت فيها.

وقد عملت الهيئة بمشاركة مختلف الهياكل المعنية بإعداد دليل إجراءات متعلق بدراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية.

### 5. دراسة مطالب المنح والحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية:

#### 1.5 مقاييس إسناد الحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية:

يتم النظر في مطالب الانتفاع بالحوافز المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار بناء على المعطيات التالية:

#### 1.1.5 حجم الاستثمار و / أو الطاقة لتشغيلية:

يتم النظر في المشاريع التي يفوق حجم استثماراتها 50 م.د. و / أو ذات طاقة التشغيلية تفوق 500 مواطن شغل في غضون الثلاث سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

ويتم اعتماد أحد هذين الشرطين لإسناد الحوافز المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار وكلما ارتفع حجم الاستثمار أو الطاقة التشغيلية للمشروع كلما أمكن اقتراح إسناد حوافز أكثر أهمية تماشياً مع تطور هذه المعطيات.

### 2.1.5 تحقيق على الأقل إحدى الأولويات الوطنية المنصوص عليها بالفصل الأول من قانون الاستثمار والتي يمكن تبويبها على النحو التالي:

- « التنمية الجهوية بالنسبة للمشاريع المنتهبة بمناطق التنمية الجهوية كما تم تعريفها بالأمر الحكومي عدد 389 المؤرخ في 9 مارس 2017 لسنة 2017 :
- « التصدير (نظام التصدير الكلي): يتعلق الأمر بالمؤسسات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالتشريع الجاري به العمل؛
- « تنمية القطاعات ذات الأولوية (وفقا لقائمة القطاعات ذات الأولوية المنصوص عليها بالفائمة الملحقة للأمر الحكومي عدد 389 المؤرخ في 9 مارس 2017 لسنة 2017).
- « الرفع من كفاءة الموارد البشرية: المشاريع التي تمكن من تطوير كفاءة الموارد البشرية وتنمية قدراتها الإنتاجية وتكوينها في مختلف الاختصاصات وذلك من خلال الاعتماد على نسبة التأطير وتوجيه الإمتيازات نحو المشاريع ذات نسبة تأطير مرتفعة تمكن من تشغيل أصحاب الشهادات العليا؛
- « الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتكنولوجية ويتم ذلك بالاعتماد على نوعية الاستثمارات المنجزة في ميدان البحث والتطوير والاستثمارات ذات الصبغة التكنولوجية العالية والاستثمارات اللامادية:
- « التنمية المستدامة.

### 3.1.5 الدراسات الفنية والمالية للمشروع وخاصة منها:

- « نسب هامش الربح للمشروع ( VAN, TRI .....)،
- « تطور الأرباح وأرقام المعاملات المنتظرة:
- « فترة إنجاز الاستثمار وبرنامج إنجاز مختلف مكوناته:
- « مكونات الاستثمار وخاصة منها المكونات ذات الصبغة التكنولوجية وفي مجال الاستثمارات اللامادية ومصاريف البحث والتطوير.

### 2.5 الإحصائيات المتعلقة بمطالب المنح والحوافز:

عقدت اللجنة الوطنية المكلفة بإسناد المنح والإميازات المالية لدى الهيئة التونسية للاستثمار 08 اجتماعات خلال سنة 2019 تمّ خلالها دراسة وتقييم المشاريع ذات الأهمية الوطنية واقتراح الامتيازات لفائدتها وفقاً لأحكام الفصل 20 من قانون الاستثمار قبل عرضها على أنظار المجلس الأعلى للاستثمار.

وفي هذا الإطار تمّ خلال اجتماعي المجلس الأعلى للاستثمار بتاريخ 14 مارس 2019 و20 جوان 2019 المصادقة على إسناد 09 مشاريع ذات أهمية وطنية بكلفة استثمار جمالية تقدر بـ 613,071 م.د وبطاقة تشغيلية في حدود 5747 مواطن شغل كما تمت المصادقة على إسناد هذه المشاريع منح استثمار جمالية تقدر بـ 76.027 م.د تمثل 12.4 % من مجموع الاستثمارات. كما صادق المجلس على إسناد هذه المشاريع جملة من الامتيازات الجبائية والمالية تتعلق بطرح الأرباح المتأثية من الاستثمارات المنتفعة بالإميازات من قاعدة الضريبة على الشركات وتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وتوزع هذه المشاريع كالتالي:

#### توزيع المشاريع المصادق عليها حسب النشاط

المشروع	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار (م.د)	عدد مواطن الشغل	المنح (م.د)
صناعة كوابل السيارات	3	172,278	3553	24,294
صناعة المكونات الدقيقة للطائرات	1	57.8	264	9,438
الصناعات الكيماوية	1	92	883	9.2
الصناعات الغذائية	2	113,493	163	16,313
صناعات مختلفة	1	87.5	191	11,083
خدمات لوجستية	1	90	693	5.7
المجموع	9	613,017	5747	76,027

#### توزيع المشاريع المصادق عليها حسب طبيعة النشاط

النشاط	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار (م.د)	عدد مواطن الشغل	المنح (م.د)
توسعة	7	431,076	4171	61,127
إحداث	2	182	1576	14.9
المجموع	9	613,017	5747	76,027



## 6. تأمين كتابة المجلس الأعلى للاستثمار:

طبقا لمقتضيات الفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 المؤرخ في 9 مارس 2017 تتولى الهيئة تأمين الكتابة الفارة للمجلس الأعلى للاستثمار وتقوم بموافاة كافة أعضائه بنسخة كاملة من الملفات التي سيتم التداول بشأنها وذلك بواسطة أية وسيلة تترك أثرا كتابيا. ويتولى المجلس الأعلى للاستثمار اقرار الحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية.

تتولى الهيئة التونسية للاستثمار الكتابة الفارة للمجلس الأعلى للاستثمار وتقوم خاصة بالمهام التالية:

« إعداد جدول أعمال اجتماعات المجلس الأعلى وأشغاله والملفات التي ستعرض عليه،

« استدعاء أعضاء المجلس،

« تحرير محاضر الاجتماعات وإرسال نسخة نهائية ومصدق عليها إلى كل عضو،

« متابعة نتائج مداوات المجلس،

« إعداد التوصيات وإعلام المستثمرين بها.

عقد المجلس الأعلى للاستثمار أول جلسة له لسنة 2019 في تاريخ 14 مارس 2019 تحت اشراف رئيس الحكومة. وقد خصص الاجتماع الأول للنظر في جدول الأعمال التالي:

« إحداث مكتب تمثيلي بتونس لشركة إعادة التأمين Waica-Ré، طبقا لأحكام مجلة إسداء الخدمات المالية لغير المقيمين،

« مذكرة حول توفير الإعتمادات اللازمة لتمويل الإمتيازات المالية لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية،

« متابعة توصيات المجلس الأعلى للاستثمار واللجنة العليا للاستثمار،

« المصادقة على تصنيف أربعة مشاريع ذات أهمية وطنية وإقرار مبدأ الحوافز مع ضبط مقدارها لاحقا بعد تحديد معايير الإنتفاع بها.

عقدت الجلسة الثانية للمجلس الأعلى للاستثمار في تاريخ 20 جوان 2019 وقد خصص الاجتماع للنظر في جدول الأعمال التالي:

« عرض مقاييس اسناد الامتيازات المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار وفقا لتوصيات المجلس بتاريخ 14 مارس 2019،

« دراسة مطالب الانتفاع بالحوافز لفائدة تسعة مشاريع ذات أهمية وطنية،

« متابعة توصيات المجلس الأعلى للاستثمار عدد 01 لسنة 2019،

« النظر في المشاريع المقترحة لتصنيفها ضمن المشاريع ذات الأهمية الوطنية،

« تقديم عرض حول عدد المشاريع وحجم الاستثمارات المصريح بها لدى الهيئة لغاية 15 جوان 2019،

« تقديم المنصة الالكترونية للاستثمار.

مطالب الانتفاع بالامتيازات المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار المعروضة على أنظار المجلس الأعلى للاستثمار  
عدد 02 لسنة 2019 بتاريخ 20 جوان 2019

المشروع	نوعية النشاط	كلفة الاستثمار (م, د)	عدد مواطن الشغل	مكان الانتصاب	الامتيازات المقترحة
1	توسعة	58.493	38	سيدي بوزيد الشرقية من ولاية سيدي بوزيد	منحة استثمار في حدود 15.66 % من كلفة استثمارات التوسعة ما يعادل 9.163 م.د.
2	توسعة	13.689	656	القلعة الكبرى من ولاية سوسة	منحة استثمار في حدود 8.66 % من كلفة استثمارات التوسعة ما يعادل 1.184 م.د. الطرح الكلي للأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي. تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي.
3	توسعة	60.708	2701	منزل حياة من ولاية المنستير	منحة استثمار في حدود 10.66 % من كلفة استثمارات التوسعة ما يعادل 6.471 م.د. الطرح الكلي للأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي. تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي.
4	توسعة	57.8	264	المنطقة الصناعية المغيرة 5 من ولاية بن عروس	منحة استثمار في حدود 16.33 % من كلفة استثمارات التوسعة ما يعادل 9.438 م.د. الطرح الكلي للأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي. تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي.
5	توسعة	97.881	196	سيدي حسين من ولاية تونس	منحة استثمار في حدود 17 % من كلفة استثمارات التوسعة ما يعادل 16.639 م.د. الطرح الكلي للأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات لمدة 07 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي. تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة 07 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي.
6	احداث	90	693	تونس الكبرى حشاد من ولاية نابل المغيرة من ولاية بن عروس الساحلين من ولاية المنستير	منحة استثمار في حدود 6.33 % من كلفة استثمارات التوسعة ما يعادل 5.7 م.د. الطرح الكلي للأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي. تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي.

منحة استثمار في حدود 10 % من كلفة استثمارات التوسعة المقدرة بـ 92 م.د وهو ما يعادل 9.2 مليون دينار.					
الطرح الكلي للأرباح المتأتبة من استثمارات التوسعة من قاعدة الضريبة على الشركات لمدة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذه الاستثمارات طور النشاط الفعلي	زغوان	883	92	إحداث	7
تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي.					
منحة استثمار في حدود 12.66 % من كلفة استثمارات التوسعة المقدرة بـ 87.500 م.د وهو ما يعادل 11.083 مليون دينار.					
الطرح الكلي للأرباح المتأتبة من استثمارات التوسعة من قاعدة الضريبة على الشركات لمدة 06 سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذه الاستثمارات طور النشاط الفعلي	زغوان	191	87.5	توسعة	8
تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في نظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة 06 سنوات ابتداء من دخول الاستثمارات طور النشاط الفعلي.					
منحة استثمار في حدود 13 % من كلفة استثمارات التوسعة المقدرة بـ 55 م.د وهو ما يعادل 7.15 مليون دينار.	جندوبة	125	55	توسعة	9
مجموع منحة الاستثمار: 76.027 مليون دينار تمثل 12.4 % من مجموع الاستثمارات.					
			5747 مواطن شغل	613,071 مليون دينار	المجموع

## ١١ . المشاريع والإنجازات

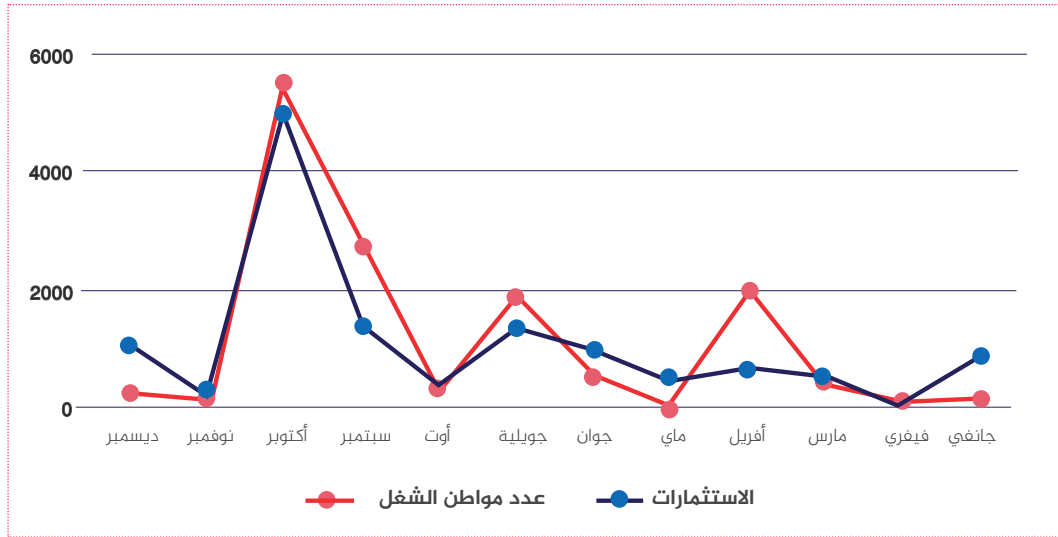
### 1. التصريح بالاستثمار

شرعت الهيئة التونسية للاستثمار إبتداء من 02 جانفي 2019 في إسداء خدمة التصريح بالاستثمار وذلك بالنسبة لعمليات الاستثمار التي تساوي أو تفوق كلفتها 15 مليون دينار وتحصل هذه المذكرة الإحصائية المتعلقة بعدد المشاريع وحجم الاستثمار ومواطن الشغل المصرح بها إبتداء من 02 جانفي 2019 إلى غاية 31 ديسمبر 2019 في مختلف الأنشطة الاقتصادية حسب التصنيفة التونسية للأنشطة.

## 1.1 تطور عدد المشاريع المصرح بها خلال سنة 2019 :

بلغ عدد المشاريع المصرح بها لدى مصالح الهيئة التونسية للاستثمار بعنوان سنة 2019 حوالي 33 مشروعا بحجم استثمار جملي يقدر بـ 2199,253.958 مليون دينار موزعة كالاتي:

المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
عدد المشاريع	33	3	2	5	4	1	3	2	3	3	1	3	
حجم الاستثمارات (م.د)	2199,253	174,655	51,6	808,7	251,0	70,0	225,0	166,1	82,4	116,3	92,0	15,0	146,5
عدد مواطن الشغل	14153	252	167	4912	3266	335	1902	525	23	1996	470	117	188



429

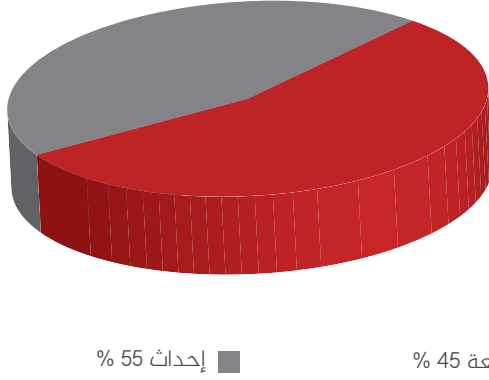
معدّل عدد مواطن الشغل المصرّح  
بها للمشروع الواحد

66,644 م.د

معدّل كلفة الاستثمار  
المصرّح بها

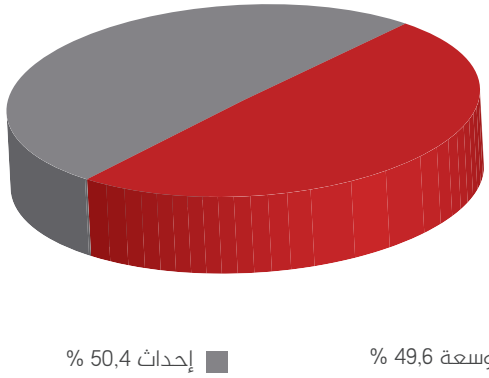
## 2.1 توزيع المشاريع المصروح بها حسب طبيعة الاستثمار:

توزيع عدد المشاريع المصروح بها حسب طبيعة الاستثمار (إحداث/توسعة)

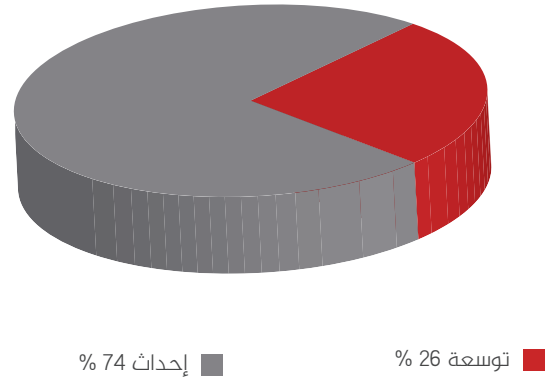


تشمل المشاريع المصروح بها خلال سنة 2019 عمليات إحداث لمشاريع جديدة وعمليات توسعة لمشاريع قائمة الذات، حيث بلغ عدد المشاريع المصروح بها والمتعلقة بعملية الإحداث 18 مشروعاً أي بنسبة 55% من مجموع عدد المشاريع المصروح بها بكلفة استثمار تناهز 1622,3 م.د ما يعادل 74% من حجم الاستثمارات الجمالية المصروح بها في حين بلغ عدد مشاريع التوسعة 15 مشروعاً أي بنسبة 45% من عدد المشاريع المصروح بها بكلفة استثمار تقدر بـ 577,023 م.د بما يعادل 26% من حجم الاستثمارات المصروح بها. ويبلغ معدّل كلفة استثمارات الإحداث 90,123 م.د للمشروع الواحد ومعدّل كلفة استثمارات التوسعة 38,468 م.د للمشروع الواحد أمّا بالنسبة لمواطن الشغل المصروح بها يبلغ المعدل لاستثمارات الإحداث 396 مواطن شغل للمشروع الواحد في حين يبلغ 468 مواطن شغل لاستثمارات التوسعة.

توزيع عدد مواطن الشغل المصروح بها حسب طبيعة الاستثمار



توزيع الاستثمارات المصروح بها حسب كلفة الاستثمار



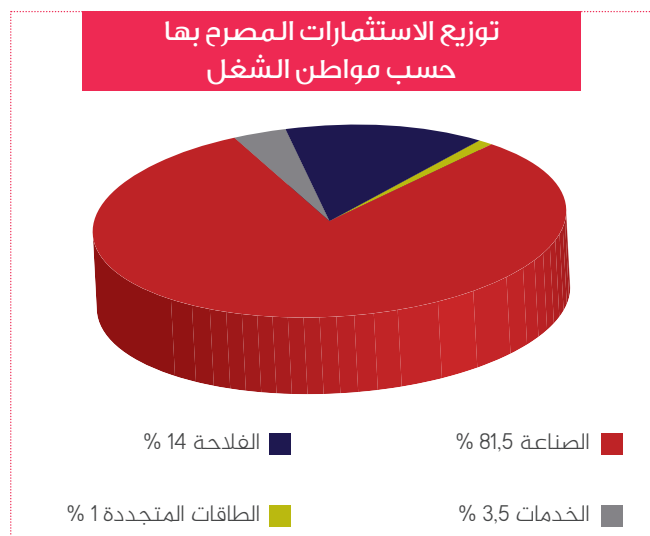
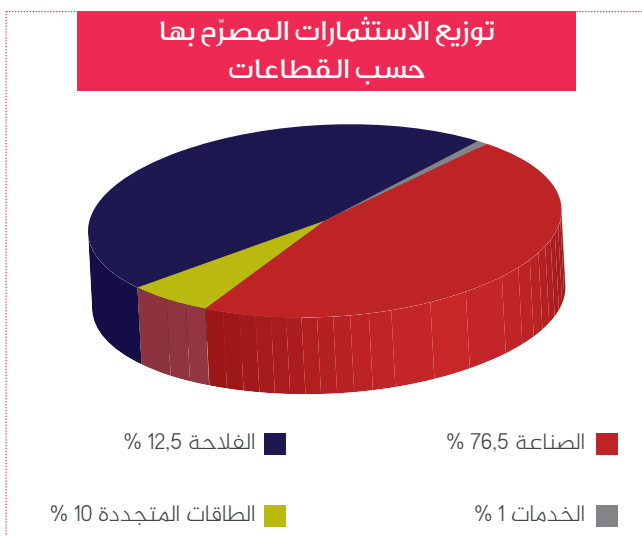
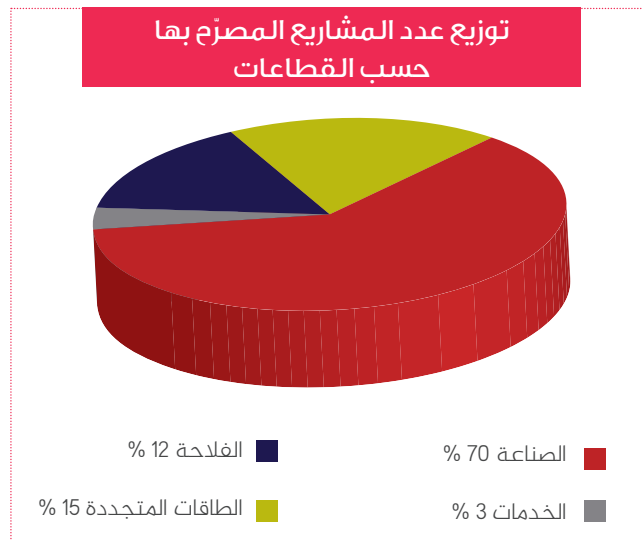
## 3.1 توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب القطاع:

تشمل مشاريع الاستثمار المصرح بها قطاعات:



ويحوصل الجدول التالي، توزيع المشاريع المصّرّح بها خلال سنة 2019 حسب القطاعات:

النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة	تكلفة الاستثمار (مليون دينار)	النسبة	عدد المشاريع	المجال
% 81.5	11563	% 76.5	1684,967	% 70	23	الصناعة
% 1	129	% 10	222,065	% 15	5	الطاقات متجددة
% 14	1957	% 12.5	277,215	% 12	4	الزراعة
% 3.5	504	% 1	15,003	% 3	1	الخدمات
% 100	14153	% 100	2199,250	% 100	33	المجموع



يلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية أن أغلب المشاريع المصّرّح بها تنتمي إلى قطاع الصناعة حيث تمثل المشاريع الصناعية 70 % من العدد الجملي للمشاريع بكلفة استثمار بـ 1684,967م.د تمثل 76.5 % من الكلفة الجمليّة المصّرّح بها.

كما تغطي المشاريع المصرح بها خلال سنة 2019، سبعة قطاعات ذات أولوية والتي تتميز بطابعها الإستراتيجي حيث بلغ عدد المشاريع المصرّح بها في القطاعات ذات الأولوية 20 مشروعاً بكلفة استثمار تقدّر بـ 956,641,998 م.د كما هو مبين بالجدول التالي:

العدد الرتبي	القطاعات ذات الأولوية	عدد المشاريع المصرح بها	كلفة الاستثمار الجمالية (مليون دينار)	عدد مواطن الشغل
1	تصنيع السيارات والطائرات والسفن والقطارات ومكوناتها	7	294,052.473	8774
2	إنتاج الطاقات المتجددة	5	222,065.260	129
3	تكنولوجيات الاتصال والمعلومات	1	15,003.660	504
4	الصناعات الصيدلية والمستلزمات الطبية	1	50,000.000	84
5	الصناعات الالكترونية	1	70,000.000	335
6	الفلحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية والخدمات المرتبطة بها	4	277,215.605	1431
7	أنشطة التحويل الأولي لمنتجات الفلحة والصيد البحري	1	28,305.000	26
	الجمالية	20	956,641.998	11283

#### 4.1 توزيع الاستثمارات حسب كلفة الاستثمار:

حجم الاستثمار (م.د)	عدد المشاريع	النسبة	مجموع الاستثمارات	النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة
[15 - 50]	19	% 58	493,33	% 22	6305	% 45
[50 - 100]	9	% 27	573,62	% 26	3479	% 25
100 فما فوق	5	% 15	1132,1	% 51	4369	% 30
المجموع	33	% 100	2199,253	% 100	14153	% 100

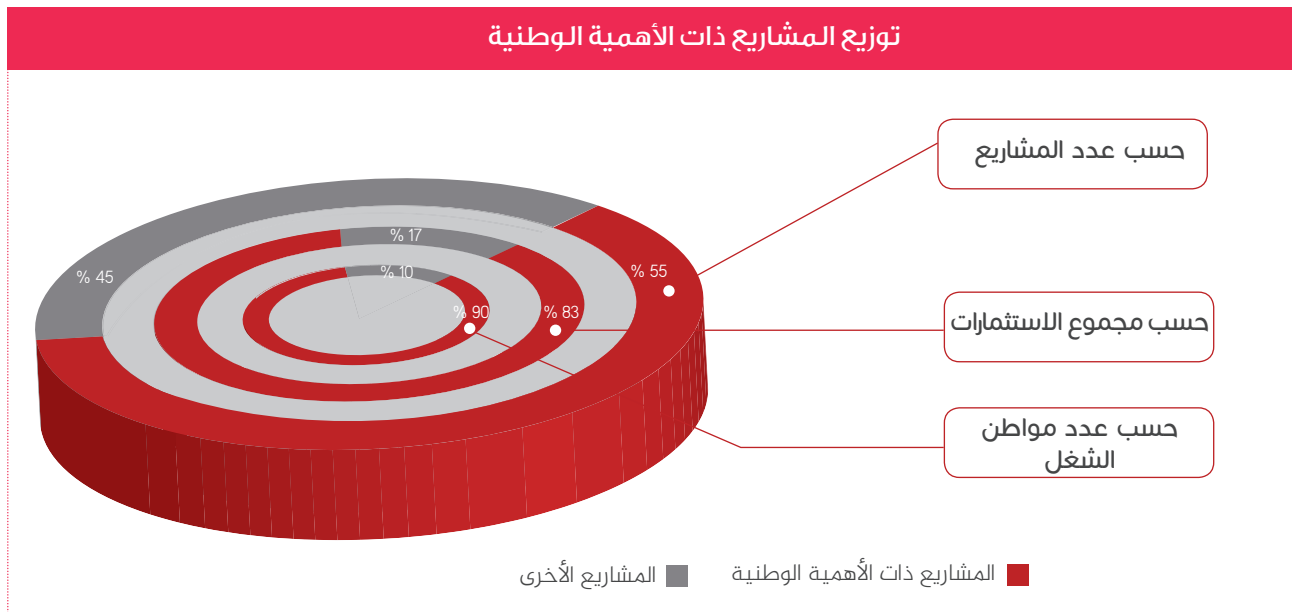


## 5.1 المشاريع ذات الأهمية الوطنية:

بلغ عدد المشاريع ذات الأهمية<sup>1</sup> الوطنية المصرّح بها 18 مشروعاً تمثل 55 % من مجموع المشاريع المصرّح بها بالهيئة التونسية للاستثمار من حيث العدد و 83 % من حيث كلفة الاستثمار و 90 % من حيث عدد مواطني الشغل.

### توزيع المشاريع المصرّح بها بالهيئة التونسية للاستثمار

عدد المشاريع	النسبة	مجموع الاستثمار	النسبة	عدد مواطني الشغل	النسبة
18	% 55	1802,223	% 83	12694	% 90
15	% 45	397,03	% 17	1459	% 10
33	% 100	2199,253	% 100	14153	% 100

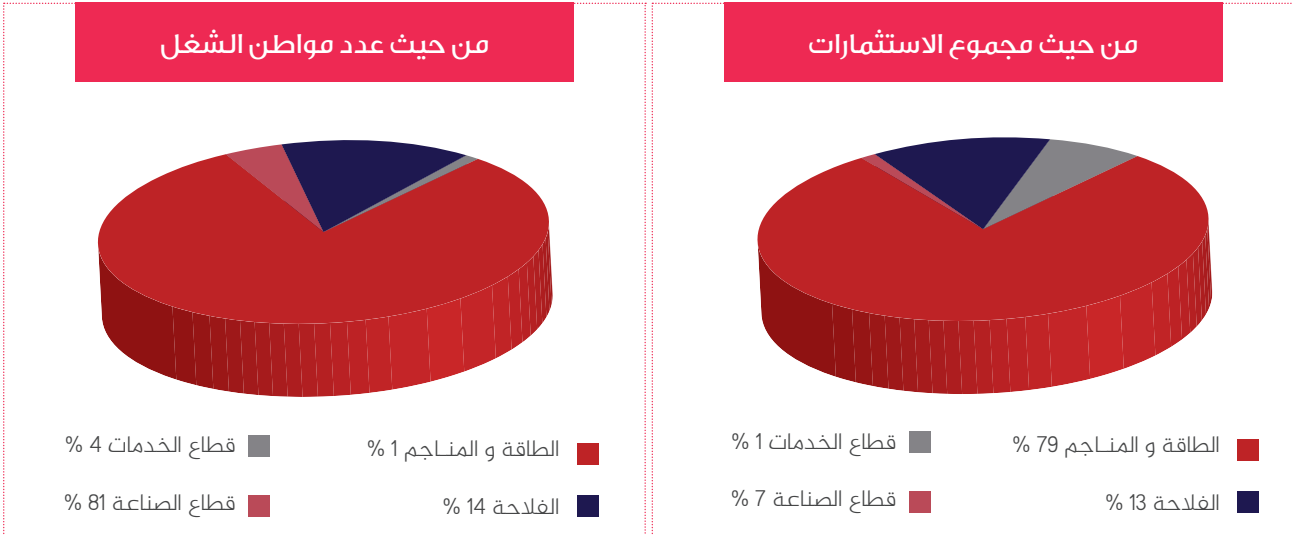
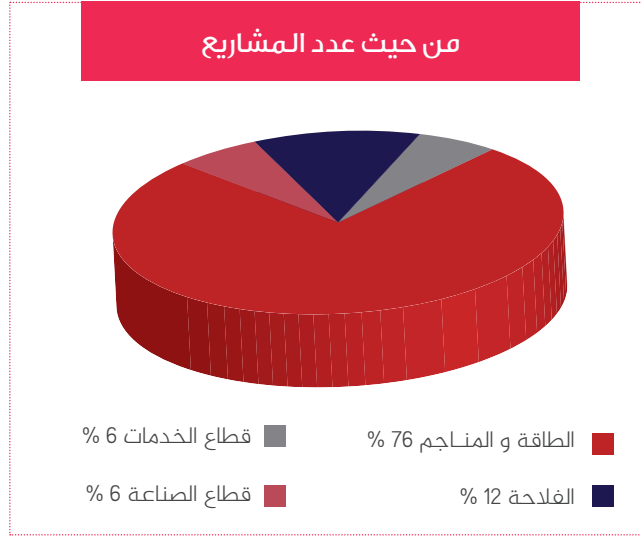


عدد المشاريع	النسبة	مجموع الاستثمار	النسبة	عدد مواطني الشغل	النسبة	المشاريع ذات الأهمية الوطنية
14	% 78	1705,72	% 95	7848	% 62	(كلفة الاستثمار تفوق 50 م.د)
4	% 22	96,503	% 5	4846	% 38	(عدد مواطني الشغل تفوق 500)
18	% 100	1802,223	% 100	12694	% 100	المجموع

1 (كلفة استثماراتها تساوي أو تفوق 50 م.د أو عدد مواطني الشغل المحدثة خلال الثلاث سنوات الأولى تساوي أو تفوق 500 مواطن شغل)

## توزيع المشاريع ذات الأهمية الوطنية حسب القطاعات

وتتوزع المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصرّح بها بالهيئة على أربع قطاعات اقتصادية: الفلاحة والصناعة والخدمات والطاقات المتجددة .



تتوزع المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصرح بها خلال 2019 على 10 ولايات:

### توزيع المشاريع ذات الأهمية الوطنية حسب الولايات

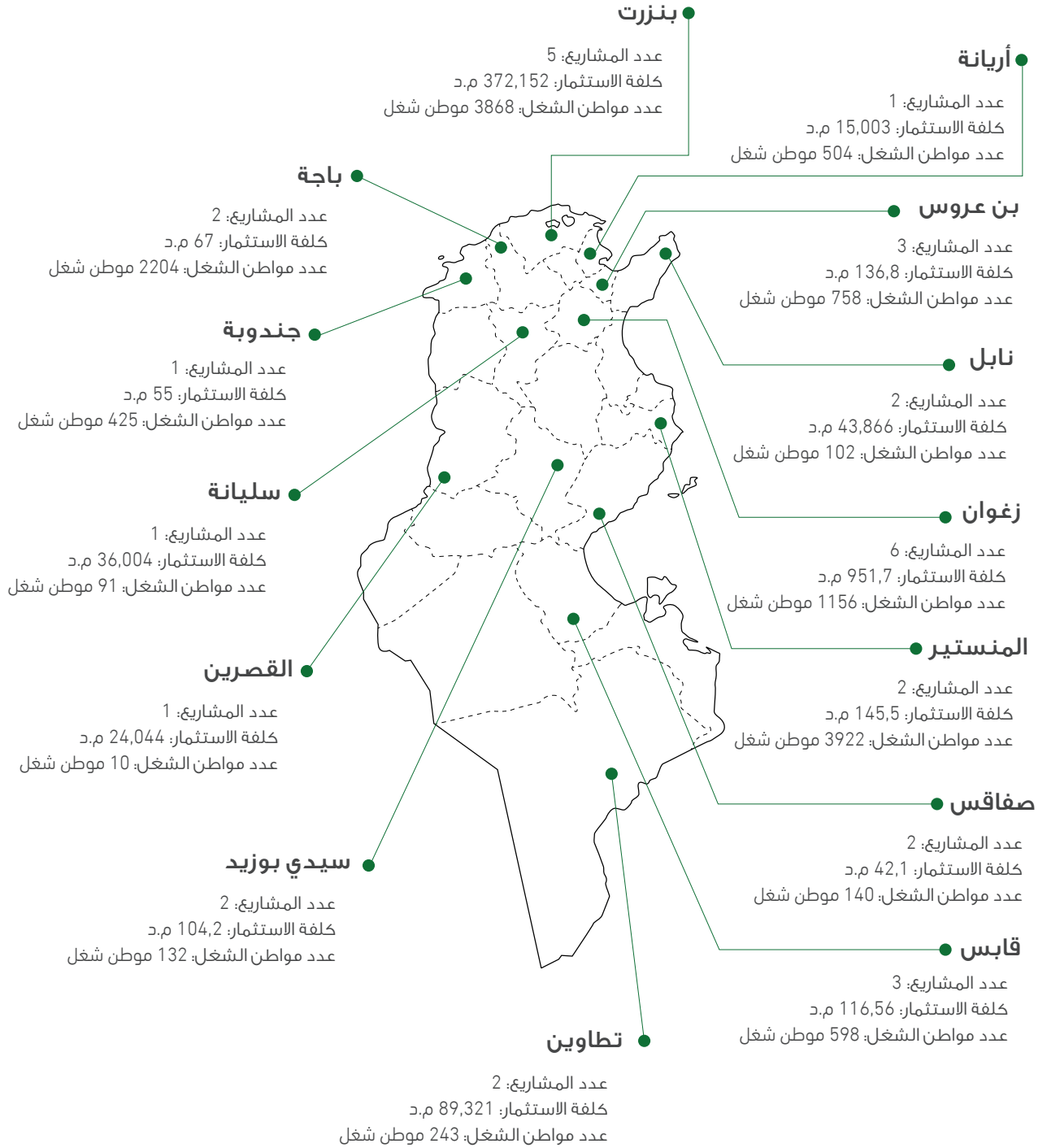
الولاية	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار (م.د.)	عدد مواطن الشغل
أريانة	1	15,004	504
باجة	2	67	2204
بن عروس	1	70	335
بنزرت	4	342,153	3608
قابس	1	66,167	435
جندوبة	1	55	425
المنستير	2	145,5	3922
سيدي بوزيد	1	71,2	129
تطاوين	1	60,8	237
زغوان	4	909,4	895
<b>المجموع</b>	<b>18</b>	<b>1802,22</b>	<b>12694</b>

### 6.1 التوزيع الجغرافي للاستثمارات المصرح بها:

تتوزع مشاريع الاستثمار المصرح بها خلال سنة 2019 على 14 ولاية، من بينها 18 مشروعاً منتصب في مناطق التنمية الجهوية أي بنسبة 55 % من حيث عدد المشاريع وبكلفة استثمار تقدر بـ 1802.223 مليون دينار أي بنسبة 83 % من كلفة الاستثمار الجمالية للمشاريع المصرح بها.

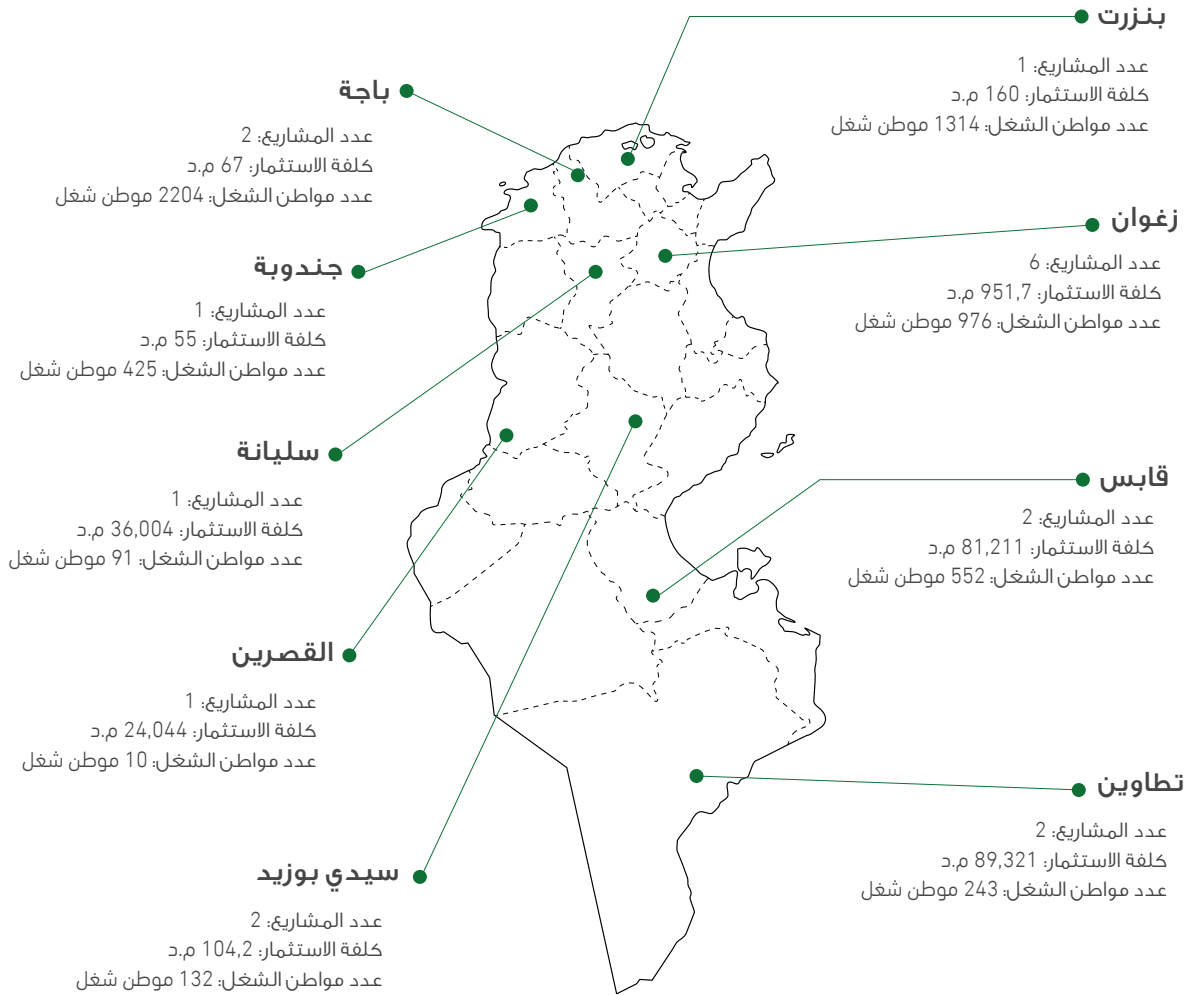
### جدول حول التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها

الولاية	عدد المشاريع	النسبة	كلفة الاستثمار (م.د.)	النسبة	عدد مواطن الشغل	النسبة
زغوان	6	18,18 %	951,7	43,27 %	1156	8,17 %
بنزرت	5	15,15 %	372,152	16,92 %	3868	27,33 %
بن عروس	3	9,09 %	136,8	6,22 %	758	5,36 %
قابس	3	9,09 %	116,561	5,30 %	598	4,23 %
سيدي بوزيد	2	6,06 %	104,2	4,74 %	132	0,93 %
المنستير	2	6,06 %	145,5	6,62 %	3922	27,71 %
صفاقس	2	6,06 %	42,1	1,91 %	140	0,99 %
باجة	2	6,06 %	67	3,05 %	2204	15,57 %
تطاوين	2	6,06 %	89,321	4,06 %	243	1,72 %
نابل	2	6,06 %	43,866	1,99 %	102	0,72 %
أريانة	1	3,03 %	15,003	0,68 %	504	3,56 %
القصرين	1	3,03 %	24,044	1,09 %	10	0,07 %
سليانة	1	3,03 %	36,004	1,64 %	91	0,64 %
جندوبة	1	3,03 %	55	2,50 %	425	3,00 %
<b>المجموع</b>	<b>33</b>	<b>100 %</b>	<b>2199,25</b>	<b>100 %</b>	<b>14153</b>	<b>100 %</b>



## جدول حول التوزيع الجغرافي للمشاريع المنتهية بمناطق التنمية الجهوية

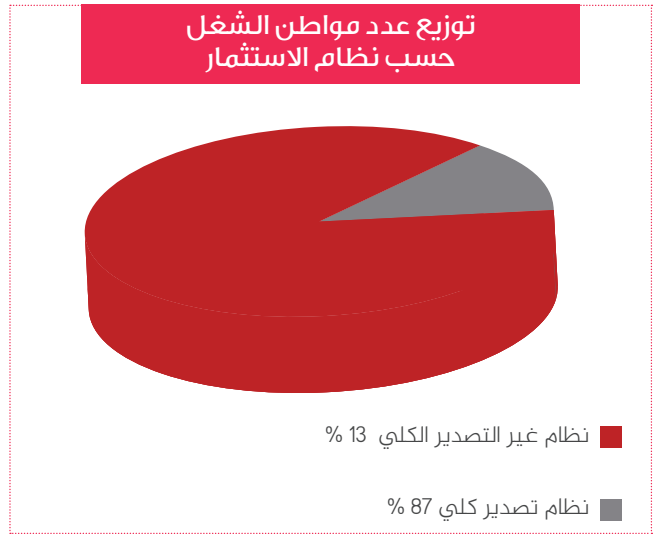
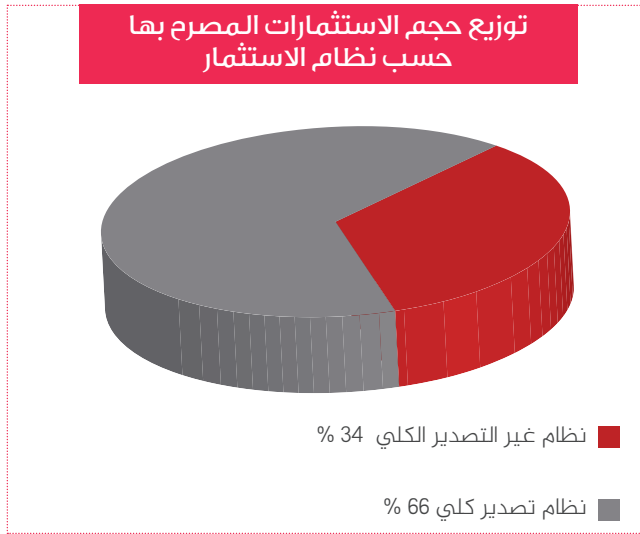
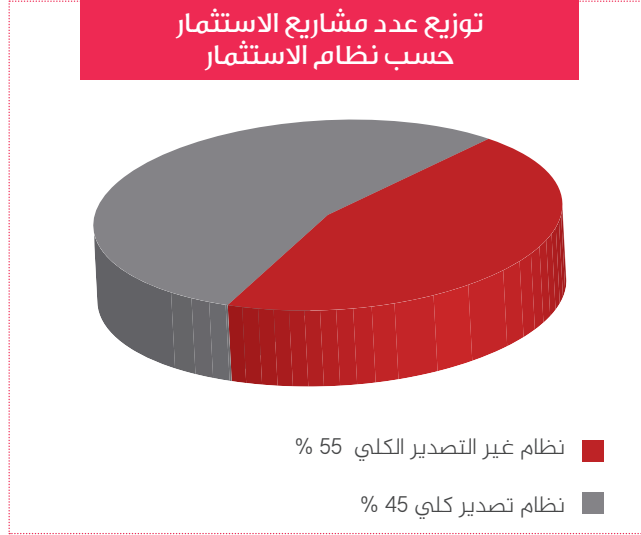
الولاية	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار (مليون دينار)	عدد مواطني الشغل
زغوان	6	951,7	976
باجة	2	67,000	2204
قابس	2	81,211	552
سيدي بوزيد	2	104,200	132
تطاوين	2	89,321	243
بنزرت	1	160,000	1314
جندوبة	1	55,000	425
القصرين	1	24,044	10
سليانة	1	36,004	91
<b>المجموع</b>	<b>18</b>	<b>1568,481</b>	<b>6127</b>
النسبة مقارنة بمجموع المشاريع	% 55	% 71	% 43



على مستوى التشغيل من المنتظر أن تساهم مشاريع الاستثمار المصروح بها لدى الهيئة التونسية للاستثمار في إحداث 14153 مواطن شغل إضافي من بينها 6127 مواطن شغل في مناطق التنمية الجهوية أي بنسبة 43 %.

### 7.1 توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب نظام الاستثمار:

بلغ عدد المشاريع المصرح بها تحت نظام التصدير الكلي 15 مشروعا تمثل 45 % من جملة عدد المشاريع المصرح بها بكلفة استثمار جمالية تقدر بـ 1372,717 مليون دينار بنسبة 62 % من حجم الاستثمارات الجملي.

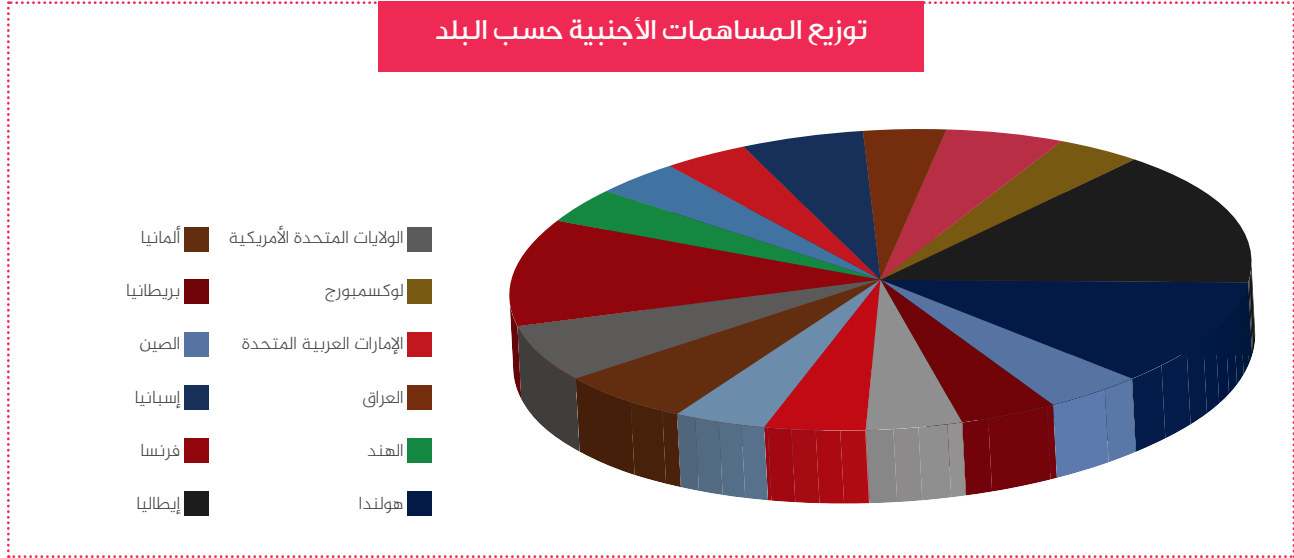


### توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب نظام الاستثمار

نظام الاستثمار	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار (مليون دينار)	عدد مواطني الشغل
المؤسسات المصدرة كليا	15	1372,717	12122
المؤسسات غير المصدرة كليا	18	826,536	2031
<b>المجموع</b>	<b>33</b>	<b>2199,253</b>	<b>14153</b>

## 8.1 توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب طبيعة المساهمة في رأس المال :

تشمل المشاريع المصرح بها 18 مشروعاً يحتوي هيكل تمويلها على مساهمة أجنبية في تركيبة رأس المال أي بنسبة 55 % وتتوزع المساهمات الأجنبية حسب بلد المساهمة:



تتوزع المشاريع ذات المساهمة الأجنبية على قطاعات الصناعة والفلاحة والطاقات المتجددة.

### توزيع المشاريع ذات المساهمة الأجنبية حسب القطاعات

القطاعات	عدد المشاريع	كلفة الاستثمار (مليون دينار)	عدد مواطن الشغل
الصناعة	12	1189,055	9855
الفلاحة	3	241,211	1866
الطاقات المتجددة	3	172,621	109
المجموع	18	1602,887	11830

### قائمة الاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2019

المشروع	الكلفة (مليون دينار)	الولاية	عدد مواطن الشغل
إحداث وحدة لاستخراج الجبس وصناعة كربونات الكلسيوم	71,200,000	سيدي بوزيد	129
توسعة وحدة لصناعة لوحات إلكترونية مجمعة	70,000,000	بن عروس	335
إحداث وحدة لصنع المعذات الكهربائية والإلكترونية للسيارات	100,000,000	المنستير	2300
توسعة وحدة لصنع أسلاك وكابلات إلكترونية وكهربائية للسيارات	52,052,659	بنزرت	1594
توسعة وحدة لزراعة الخضر (إنتاج الطماطم بالطاقة الجيوحرارية)	15,043,819	قابس	117
توسعة وحدة لصنع الزليج من الخزف	66,167,300	زغوان	140
إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة	24,044,260	قصرين	10

## قائمة الاستثمارات المصغر بها خلال سنة 2019

عدد مواطن الشغل	الولاية	الكلفة (مليون دينار)	المشروع
100	بنزرت	111,100,000	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة
42	بن عروس	23,000,000	توسعة وحدة لصنع منتجات من الخيوط المعدنية وصنع السلاسل
130	صفاقس	16,700,000	إحداث وحدة لصنع السفن والهيكل العائمة
21	زغوان	20,397,860	توسعة وحدة لصنع الزجاج المجفف
10	صفاقس	25,400,000	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة
3	سيدي بوزيد	33,000,000	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة
425	جندوبة	55,000,000	توسعة وحدة لصنع السكر
100	زغوان	53,400,000	إحداث وحدة لصنع مواد كيميائية أساسية
504	أريانة	15,003,660	توسعة وحدة لنشر البرمجيات
1314	بنزرت	16,000,000	إحداث مشروع زراعة الأرز
84	باجة	50,000,000	إحداث وحدة لصناعة المستحضرات الصيدلانية
6	تطاوين	28,521,000	إحداث وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة
240	زغوان	21,903,100	توسعة وحدة لصنع منتجات من الورق للاستعمال الصحي أو المنزلي
381	بن عروس	43,800,000	توسعة وحدة لصنع مكونات الطائرات
237	تطاوين	60,800,000	إحداث وحدة لصنع الجير والجبس
435	قابس	66,167,300	توسعة وحدة زراعة الخضروات والبطيخ والجذور والدرنات
260	بنزرت	30,000,000	إحداث وحدة لتصنيع المستحضرات الصيدلانية
1622	المنستير	45,499,814	إحداث وحدة لصناعة مكونات السيارات
2120	باجة	17,000,000	إحداث وحدة لصناعة مكونات السيارات
475	زغوان	650,000,000	إحداث وحدة لصناعة الاسمنت
600	بنزرت	19,000,000	إحداث وحدة لصناعة مكونات السيارات
91	سليانة	36,004,486	إحداث وحدة للزراعة والإنتاج الحيواني، والصيد والخدمات ذات الصلة
76	نابل	15,561,000	إحداث وحدة لتحويل وحفظ الخضار والغلاد
180	زغوان	111,000,000	إحداث وحدة لصناعة الزجاج المجوف
26	نابل	28,305,000	توسعة وحدة لصناعة الحليب والجبن
46	قابس	35,350,000	توسعة وحدة لصناعة منتجات النيتروجين والأسمدة



## 2. الزيارات الميدانية

في إطار الإحاطة بالمستثمرين و الشركات خلال إنجاز مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية قامت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار بالقيام بـ 15 زيارة ميدانية لعدد من المشاريع في عديد الولايات وذلك لإسناد شهادات التصريح بالاستثمار إثر عمليات توسعة النشاط أو للإحاطة بالمشاريع وحل الإشكاليات التي تعترض تقدم إنجاز المشاريع وفي مايلي حوصلة للزيارات الميدانية:

موضوع الزيارة	الولاية	تاريخ الزيارة	الشركة
إسناد شهادة تصريح بالاستثمار	زغوان	23 أفريل 2019	SOTUVER
إسناد شهادة تصريح بالاستثمار	بنزرت	25 أفريل 2019	YAZAKI
إسناد شهادة تصريح بالاستثمار	بن عروس	05 ماي 2019	EUROCAST
إحاطة	سيدي بوزيد	22 ماي 2019	CENTRALE LAITIERE DE SIDI BOUZID
إحاطة	سيدي بوزيد	22 ماي 2019	KNAUF
إحاطة	سيدي بوزيد	22 ماي 2019	STEIFF
تدشين المصنع	المغيرة بن عروس	09 جويلية 2019	CCA
إسناد شهادة تصريح بالاستثمار	بن عروس	10 سبتمبر 2019	SAGEMCOM
إحاطة	زغوان	11 سبتمبر 2019	MOULIN D'OR
تدشين المصنع	منوبة	19 سبتمبر 2019	SAGE
إحاطة	صفاقس	24 سبتمبر 2019	DAR ESSAYDALI
إحاطة	صفاقس	24 سبتمبر 2019	EMP
إحاطة	صفاقس	24 سبتمبر 2019	INDUSTRIE METALLIQUE DU SUD
متابعة تقدم إنجاز التوسعة و إسناد شهادة التصريح بالاستثمار	قابس	10 أكتوبر 2019	DESERT JOY
إسناد شهادة تصريح بالاستثمار	باجة	08 نوفمبر 2019	APTIV

### III. تركيز المنصة الإلكترونية للاستثمار:

يندرج مشروع المنصة الإلكترونية للاستثمار في إطار تجسيم استراتيجية الدولة لرقمنة الإدارة من جهة وتحسين مناخ الاستثمار ودعم قدرته التنافسية من جهة أخرى.

ويتمثل المشروع في رقمنة الخدمات الإدارية لفائدة المستثمرين والمتمثلة أساسا في:



- « التصريح بالاستثمار عن بعد،
- « التكوين القانوني للشركات،
- « إيداع مطالب الإنتفاع بالحوافز المالية ومتابعتها،
- « إيداع مطالب الحصول على الحوافز المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية،
- « إيداع مطالب الحصول على التراخيص ومتابعتها،
- « تلقي عرائض المستثمرين ومعالجتها عن بعد.

وقد سعت الهيئة التونسية للاستثمار منذ إحداثها وبمشاركة مختلف الهياكل المعنية على إرساء المنصة الإلكترونية للاستثمار لتبسيط الإجراءات واختصار الآجال وتدعيم شفافية علاقة الهياكل المعنية بالاستثمار مع المتعاملين معها، بما يمكن من تحسين مناخ الاستثمار.

كما ستمكن الرقمنة المستثمرين من متابعة تقدم معالجة مطالبهم عن بعد وستعمل هياكل الاستثمار على التفاعل معهم عبر المنصة للعمل على تجاوز الصعوبات التي تعترضهم في الإبان.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المنصة الإلكترونية يعد تجربة ناجحة للعمل التشاركي بين القطاع العام والقطاع الخاص المتمثل في مؤسسات ناشئة في ميدان التكنولوجيات الحديثة.

وبعد إستيفاء المرحلة التجريبية على مستوى الهيئة سيتم تعميم استعمال المنصة الإلكترونية بصفة تدريجية على كافة الهياكل المعنية بالاستثمار بما سيمكن الهياكل المعنية من إحكام التنسيق بينها وتبادل المعطيات والمعلومات حينها.

كما سيتم العمل على إثراء هذه المنصة الإلكترونية للاستثمار بجملة من الخدمات الأخرى الموجهة للمستثمرين في مرحلة ثانية وخاصة منها خدمة العروض الخاصة بالأراضي والعقارات الصناعية المتوفرة للمؤسسات.

تبعاً لقرار المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه بتاريخ 20 جوان 2019، وتكريسا لمفهوم « المخاطب الوحيد للمستثمر» بما يفترضه من توحيد للإجراءات والآجال الرفع من جودة ونوعية الخدمة المسداة من قبل الهياكل المذكورة للمستثمر، تعمل الهيئة مع مختلف هياكل الاستثمار المعنية (وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية الراجعة بالنظر لوزارة الفلاحة ، الديوان الوطني التونسي للسياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية ...) على انضمام هذه الهياكل لمنصة الاستثمار خاصة وأن تصميم المشروع تم بالإشتراك معها و هو يستجيب لخصوصيات مختلف القطاعات الاقتصادية مهما كان حجم الاستثمار وكلفته.

## ١٧. إعداد أدلة إجراءات:

قامت الهيئة بإعداد ثلاثة أدلة إجراءات تعنى بالإجراءات الإدارية الخاصة بحصول المستثمرين على التصريح بالاستثمار وتكوين الشركات والحصول على الامتيازات لفائدة المستثمرين وأيضا الامتيازات المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية ويتعلق الأمر بدليل الإجراءات الخاص بإسناد وصرف ومتابعة الحوافز ودليل الإجراءات المتعلقة بدراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية ودليل الإجراءات المتعلقة بالتراخيص.

وفي هذا الإطار وتكريسا للمسار التشاركي بين مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار، نظمت الهيئة التونسية للاستثمار بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني عدة ورشات عمل لمناقشة دليل إجراءات الحصول على المنح والحوافز وطرق صرفها وسحبها والأجال المستوجبة لذلك ومكونات التقرير السنوي حول تقدم إنجاز المشاريع الذي كُلفت الهيئة بإعداده بمقتضى الفصل 15 من الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار.

وبلخص الجدول التالي جملة هذه الاجتماعات:

التاريخ	الموضوع
23 أكتوبر 2019	تعريف المصطلحات والمفاهيم
13 نوفمبر 2019	إجراءات التصريح بالاستثمار
20 نوفمبر 2019	إجراءات إسناد وصرف الامتيازات المالية
20 نوفمبر 2019	
22 نوفمبر 2019	
25 نوفمبر 2019	إجراءات اسناد الحوافز
27 نوفمبر 2019	إجراءات صرف الحوافز
11 ديسمبر 2019	إجراءات متابعة وسحب الحوافز
12 ديسمبر 2019	
12 ديسمبر 2019	
16 ديسمبر 2019	إجراءات متابعة وسحب الحوافز
19 ديسمبر 2019	إجراءات اسناد القروض العقارية الفلاحية

وقد حضر في هذه الورشات ممثلين على الهياكل المعنية بالاستثمار في مختلف مراحل إنجاز المشاريع ونذكر خاصة:

- « مستشار القانون والتشريع للحكومة؛
- « وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي؛
- « وزارة الشؤون الثقافية؛
- « الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية (وزارة المالية)؛
- « الإدارة العامة للأداءات (وزارة المالية)؛
- « الإدارة العامة للديوانة (وزارة المالية)؛
- « وكالة النهوض بالصناعة والتجديد؛
- « وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)؛
- « الوكالة العقارية الصناعية؛
- « الديوان الوطني التونسي للسياحة؛
- « الديوان التونسي للصناعات التقليدية.



الباب الثالث:

# استراتيجية الهيئة لتحسين مناخ الاستثمار



## 1. الظرف الاقتصادي الوطني

### 1. النشاط الاقتصادي:

سجل النشاط الاقتصادي خلال سنة 2019 نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نسبة 1 في المائة (1%) بحساب الإنزلاق السنوي أي مقارنة مع سنة 2018.

وفيما يلي عرض لتطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي خلال السنوات 2018 - 2019 وفق بيانات المعهد الوطني للإحصاء.

#### تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي خلال السنوات 2018 - 2019 بأسعار السنة السابقة (%)

2019					2018					مقارنة بأسعار السنة السابقة
2019	الثلاثي الرابع	الثلاثي الثالث	الثلاثي الثاني	الثلاثي الأول	2018	الثلاثي الرابع	الثلاثي الثالث	الثلاثي الثاني	الثلاثي الأول	الناتج المحلي الإجمالي
1.0	0.8	1.0	1.2	1.1	2.7	2.2	2.9	3.1	2.9	بحساب الإنزلاق السنوي*
	0.1	0.2	0.5	0.2		0.3	0.5	0.4	1.2	بحساب التغيرات الثلاثية**

(\*) مقارنة بنفس الثلاثي من السنة السابقة (\*\* مقارنة بنفس الثلاثي الذي يسبقه

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

### 1.1 المساهمة القطاعية في النمو

ساهم قطاع الخدمات المسوقة الأخرى (النقل والاتصالات) بنسبة 1.8% من النمو الاقتصادي خلال الثلاثي الرابع من سنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من 2018 بفضل ارتفاع طال أغلب القطاعات.

حيث تطور قطاع خدمات النزول والمطاعم والمقاهي بنسبة 5.4% وقطاع خدمات المواصلات بنسبة 2.5% والخدمات المالية بنسبة 6.3% في حين ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الخدمات غير المسوقة (أساسا الخدمات المسداة من قبل الإدارة) بنسبة 1.6%.

في المقابل تأثرت نسبة النمو سلبيا بتراجع القيمة المضافة لقطاعي خدمات النقل بنسبة 2.7% مدفوعة بتراجع القيمة المضافة للنقل الجوي بفعل تراجع المسافرين على متن الخطوط التونسية بنسبة 7.7% خلال النصف الثاني من العام الجاري وتراجع قطاع النقل البحري تحت تأثير انخفاض مبادلات التجارة الخارجية.

كما شهد قطاع الفلاحة والصيد البحري ارتفاعا للقيمة المضافة بنسبة 0.8% خلال السنة الحالية مقارنة مع سنة 2018. حيث سجلت القيمة المضافة لهذا القطاع تراجعًا بنسبة 1.9% خلال الثلاثي الرابع من سنة 2019 وذلك بعد تسجيل نمو إيجابي في كل من الثلاثي الثاني والثلاثي الثالث بنسب تقدر على التوالي بـ 2.8% و 3.1% وتراجعا في الثلاثي الأول بـ 0.7%. كما أعلن معهد الإحصاء أن نتائج المؤشر الإنتاج الصناعي أفرزت خلال الثلاثي الرابع من سنة 2019 تراجعًا في حجم الإنتاج الصناعي بنسبة 0.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018. ويعزى ذلك أساسًا إلى التراجع المسجل في قطاع النسيج والملابس بنسبة 6.2% وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 2.9% كما تراجع الإنتاج في قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة 1.0%.

في المقابل سجل مؤشر الإنتاج الصناعي ارتفاعا في قطاع الصناعات الفلاحية و الغذائية بنسبة 10.7 في المائة نتيجة الارتفاع الملحوظ في إنتاج زيت الزيتون .

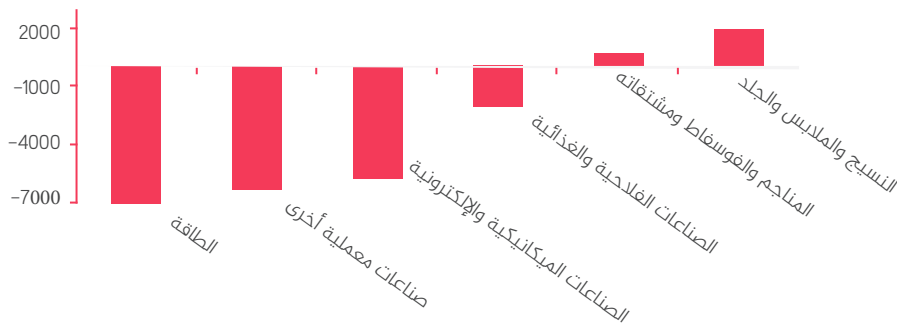
### جدول 1: مؤشر الإنتاج الصناعي حسب التصنيف التونسي للأنشطة 2002

سنة 2019	الثلاثي الرابع 2019	الثلاثي الثالث 2019	الثلاثي الثاني 2019	الثلاثي الأول 2019	سنة 2018	الثلاثي الرابع 2018	الثلاثي الثالث 2018	الثلاثي الثاني 2018	الثلاثي الأول 2018	الانزلاق السنوي %
0.8	-1.9	3.1	2.8	-0.7	11.3	9.7	11.0	11.0	13.8	الفلاحة والصيد البحري
-0.7	-0.1	-1.3	-0.5	-0.5	1.1	0.3	0.2	1.5	3.4	الصناعات المعملية
-1.8	-0.3	-2.8	-1.0	-1.0	-1.7	-1.1	2.4	0.0	-6.3	الصناعات غير المعملية
2.2	1.8	2.3	2.8	2.8	3.2	2.5	3.3	3.6	3.4	الخدمات المسوقة
1.0	1.6	1.8	0.4	0.4	0.4	0.9	0.3	0.2	0.3	الخدمات غير المسوقة
1.0	0.8	1.0	1.2	1.1	2.7	2.2	2.9	3.1	2.9	الناتج المحلي الإجمالي

## 2.1 التجارة الخارجية

سجلت الواردات الى موفى 2019 زيادة بلغت 5,4% ناجمة عن الارتفاع المسجل في واردات جل القطاعات، منها مواد الطاقة بنسبة 19,6% نتيجة الزيادة في مشترياتنا من الغاز الطبيعي (3691,6 مليون دينارا مقابل 2173 مليون دينارا). كما سجلت مواد التجهيز ارتفاعا بنسبة 9,5% والمواد الفلاحية والغذائية الأساسية بنسبة 0,9%. في حين سجلت الواردات تراجعاً على مستوى المواد الأولية والفسفاطية بنسبة 9,5% والمواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 2%.

### رسم بياني 1: حصيلة المبادلات التجارية حسب القطاعات بالمليون دينار



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

بالنسبة للصادرات فقد شهدت تحسنا خلال كامل سنة 2019 بنسبة 7 % مقابل 19,1 % خلال سنة 2018. وقد بلغت قيمة الصادرات 43855,4 مليون دينارا مقابل 40987,4 مليون دينار سنة 2018. يعود التحسن المسجل على مستوى الصادرات (+7%) خلال سنة 2019 إلى جل القطاعات، حيث تم تسجيل ارتفاعات على مستوى قطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة 21,3% وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 12,3% وقطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 4,2% وقطاع الطاقة بنسبة 3,9% وقطاع الصناعات المعملية الأخرى بنسبة 12,2%.

وفي المقابل، سجلت صادرات قطاع المنتجات الفلاحية والغذائية انخفاضا بنسبة 13% نتيجة التراجع المسجل في مبيعات زيت الزيتون (1386,9 مليون دينار سنة 2019 مقابل 2125 مليون دينار سنة 2018).

### القيمة الجمالية بالأسعار الجارية خلال سنة (بالمليون دينار)

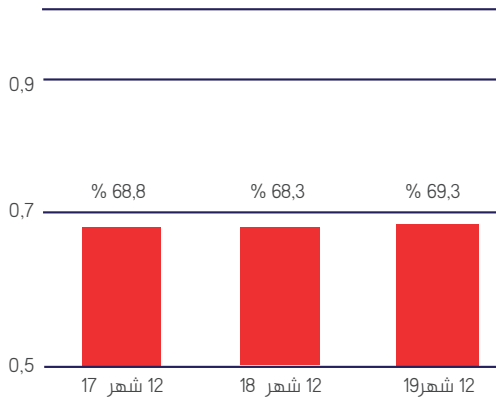
التغيرات	2019	2018	2017		
				2019/18	2018/17
الصادرات	43855,4	40987,4	34426,6	7%	19,1%
الواردات	63264,1	60010,3	50021,6	5,4%	20%
حصيلة المبادلات	- 19408,7	- 19022,9	- 15595,0		
نسبة التغطية	69,3%	68,3%	68,8%		

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

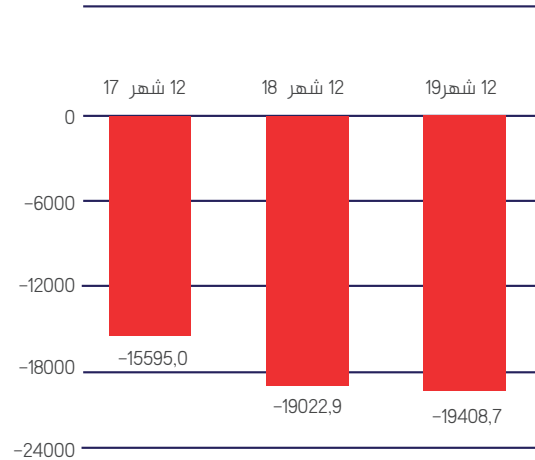
وقد نتج عن هذا التطور في الصادرات (+7%) والواردات (+5,4%) تسجيل عجز تجاري في حدود 19408,7 مليون دينارا مقابل 19022,9 مليون دينار خلال سنة 2018.

من جهة أخرى، سجلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تحسنا بنقطة مقارنة بسنة 2018، حيث بلغت 69,3% مقابل 68,3%.

### رسم بياني 3: نسبة التغطية



### رسم بياني 2: حصيلة المبادلات التجارية بالمليون دينار



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء



### 3.1 المبادلات التجارية حسب الأنظمة

يبرز تصنيف المبادلات التجارية حسب الأنظمة تطور الصادرات تحت نظام التصدير الكلي بنسبة 9,4 % مقابل + 16,1 % خلال سنة 2018، في حين سجلت الواردات ارتفاعا بنسبة 5,9 % مقابل + 22,3 % خلال سنة 2018. كما تبرز نتائج التجارة الخارجية تحت النظام العام ارتفاعا طفيفا على مستوى الصادرات بنسبة 0,4 % مقابل + 27,8 % خلال سنة 2018 وسجلت الواردات تحت هذا النظام زيادة بنسبة 5,2 % مقابل + 18,9 % خلال سنة 2018.

#### جدول المبادلات التجارية حسب الأنظمة

الواردات (م د)					الصادرات (م د)					النظام العام	
التغيرات		12 أشهر			التغيرات		12 أشهر				التصدير الكلي
2019/18	2018/17	2019	2018	2017	18 /2019	2018/17	2019	2018	2017		
%5,2	%18,9	42408,1	40308,4	33908,6	%0,4	%27,8	11186,5	11137,0	8715,4		
%5,9	%22,3	20856,0	19701,9	16113,0	%9,4	%16,1	32669,0	29850,4	25711,2		

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

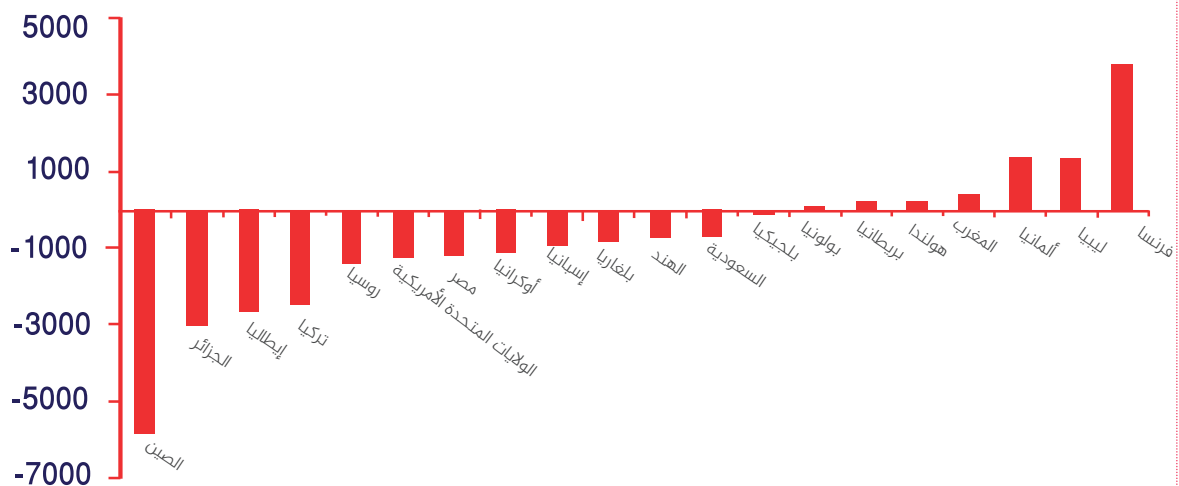
### 4.1 العجز التجاري

تجدر الإشارة إلى أن عجز الميزان التجاري للسلع المسجل على المستوى الجملي للمبادلات قد بلغ 19408,7م د وهو ناتج عن العجز المسجل مع بعض البلدان كالصين (- 5852,2 م ) والجزائر (- 3038,2 م د) وإيطاليا (- 2667,6 م د) وتركيا (- 2466,8 م د) وروسيا (- 1403,3 م د).

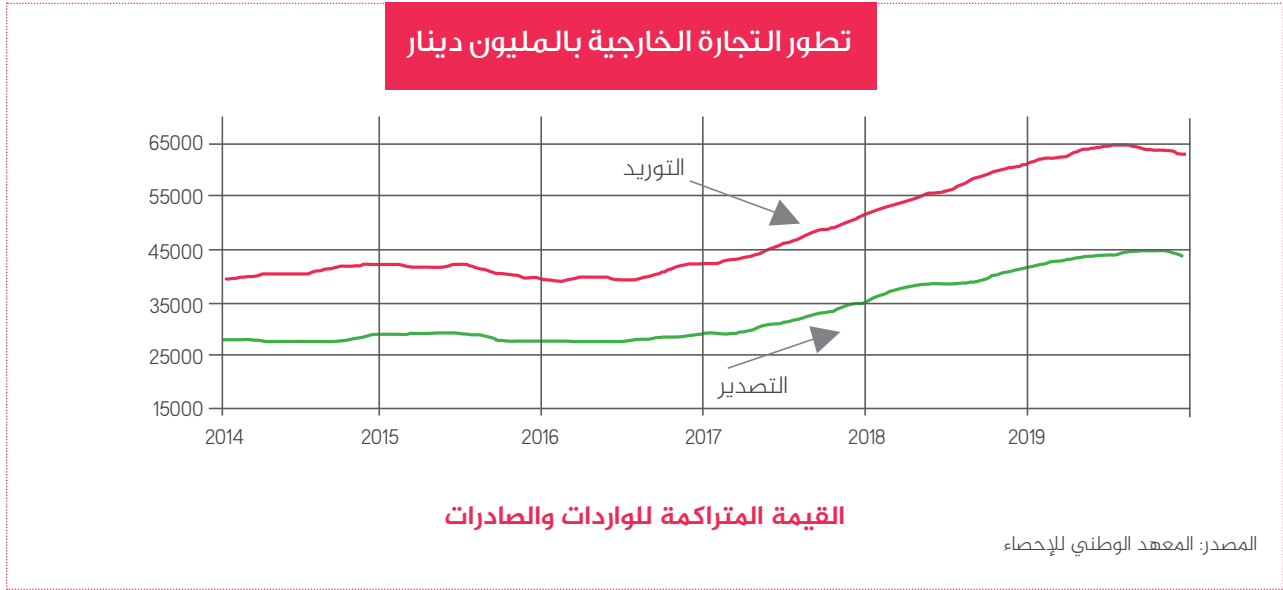
وفي المقابل، سجلت المبادلات التجارية فائضا مع العديد من البلدان الأخرى وأهمها فرنسا بما قيمته 3778,2م د وليبيا 1376,5م د والمغرب 410,3م د.

أما على مستوى الأنظمة، سجلت المبادلات التجارية عجزا تحت النظام العام بقيمة 31221,6 مليون دينار ( - 29171,5 مليون دينار خلال سنة 2018)، في حين سجلت المبادلات التجارية فائضا تحت نظام التصدير الكلي بقيمة 11813 مليون دينار (+ 10148,5 مليون دينار خلال سنة 2018).

#### حصيلة المبادلات التجارية مع أهم الشركاء المليون دينار



كما تبرز النتائج أن مستوى عجز الميزان التجاري دون احتساب قطاع الطاقة قد بلغ 11652,2 مليون ديناراً ، مع العلم أن العجز التجاري لقطاع الطاقة بلغ 7756,4 مليون ديناراً ، أي ما يعادل 40% من العجز الجملي مقابل 32% خلال سنة 2018 و 26% سنة 2017.

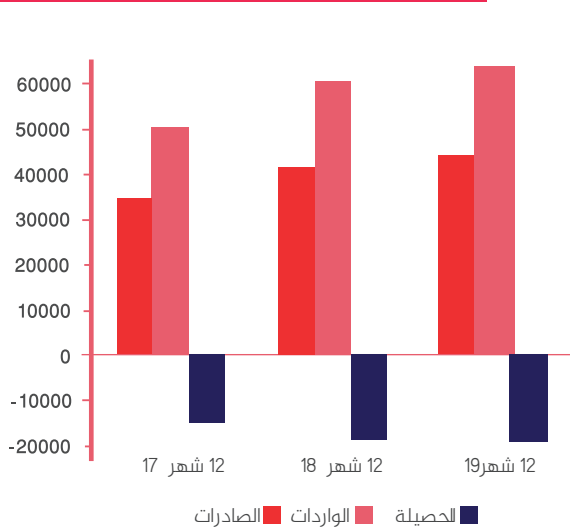


## 5.1 التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية

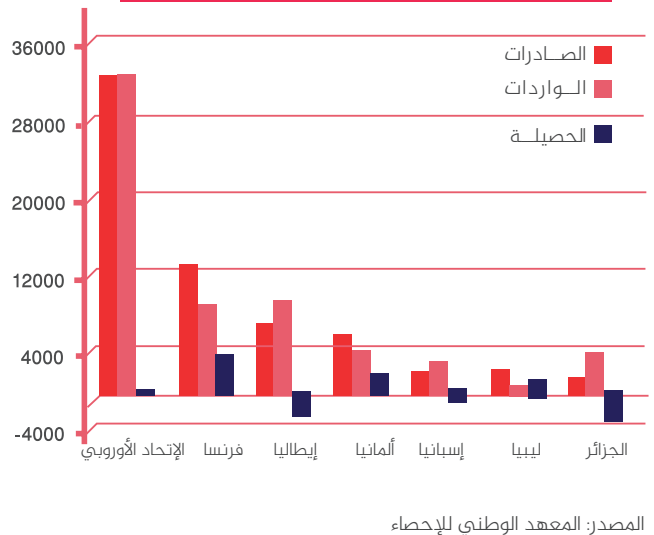
سجلت الصادرات التونسية مع الاتحاد الأوروبي (73,9% من جملة الصادرات) تطورا إيجابيا بنسبة 7,7%. ويمكن تفسير هذا التطور بالارتفاع المسجل في الصادرات مع بعض الشركاء الأوروبيين، منها ألمانيا بنسبة 14,6% وإيطاليا بنسبة 8,8% وفرنسا بنسبة 6,2%. ومن ناحية أخرى، سجلت الصادرات انخفاضا مع بلدان أوروبية أخرى على غرار إسبانيا بنسبة 19,6% وهولندا بنسبة 7,5%.

على الصعيد المغربي، تبرز النتائج ارتفاع الصادرات مع ليبيا بنسبة 20,4% ومع المغرب بنسبة 15,4% ومع الجزائر بنسبة 3,7%. وبخصوص الواردات، فقد بلغت المبادلات التونسية مع الاتحاد الأوروبي ما قيمته 32670,8 م د مسجلة زيادة بلغت 2,6%. وقد سجلت الواردات تطورا مع إيطاليا بنسبة 3,7% ومع فرنسا بنسبة 4,9%. وتمثل المبادلات التونسية مع الاتحاد الأوروبي 51,6% من إجمالي الواردات.

### تطور التجارة الخارجية بالمليون دينار



### تطور التجارة الخارجية لأهم البلدان الشريكة بالمليون دينار



## 2. تطور مؤشر التضخم

استقر معدل التضخم عند الإستهلاك في تونس، خلال كامل سنة 2019، عند 6.7% بعد أن كان في مستوى 7.3% سنة 2018. علما ان نسبة التضخم تراجعت، خلال شهر ديسمبر 2019 الى 6.1% بعد أن كانت في حدود 6.3% خلال نوفمبر 2019، وفق بيانات المعهد الوطني للإحصاء. أما بالنسبة لمؤشر الاسعار لشهر ديسمبر 2019، فإن نسبة التضخم شهدت نسقا تنازليا منذ بداية سنة 2019 من 7.1 بالمائة خلال شهر جانفي الى 6.5% خلال جويلية 2019 وتبعه استقرارا في مستوى 6.7% خلال شهري اوت وسبتمبر 2019.

كما تراجعت وتيرة ارتفاع اسعار المواد الغذائية خلال شهر ديسمبر 2019 الى مستوى 5.8% بحساب الانزلاق السنوي، بعد ان كانت في حدود 6.3% خلال شهر نوفمبر 2019 بفعل ارتفاع اسعار اللحوم بنسبة 9.1% واسعار مشتقات الحليب والبيض بنسبة 7.3% مع التراجع المسجل في اسعار الزيوت الغذائية بنسبة 6.9% مقارنة بشهر ديسمبر 2018.

وشهدت اسعار المواد المصنعة ارتفاعا بنسبة 7.7%، باحتساب الانزلاق السنوي، وذلك بفعل ارتفاع مواد صيانة المنزل ومواد التنظيف بنسبة 10.2% وارتفاع اسعار مواد البناء بنسبة 7.9% كما زادت اسعار الخدمات بنسبة 4.6% وذلك بفعل ارتفاع اسعار خدمات الصحة بنسبة 9.1% واسعار الايجار بنسبة 5.3% مقابل استقرار الخدمات العمومية طيلة سنة 2019.

وشهدت أسعار المواد الحرة ارتفاعا بنسبة 6.4%، بحساب الانزلاق السنوي، مقابل 5.2% للمواد المؤطرة. علما ان نسبة الانزلاق السنوي للمواد الغذائية الحرة بلغت 6.5% مقابل 2.3% بالنسبة للمواد الغذائية المؤطرة.

واستقر التضخم الضمني (تضخم دون احتساب الطاقة والتغذية) لشهر ديسمبر 2019، في حدود 6.6% مقابل 6.7% خلال شهر نوفمبر و 6.8% خلال شهر اكتوبر 2019.

## 3. وضع المالية العمومية

شهدت مؤشرات المالية العمومية خلال سنة 2019 تحسنا ملحوظا حيث تشير تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2019 تقلصا في عجز الميزانية ليلغ 3.5% من الناتج مقابل 3.9% مرسمة بقانون المالية الاصلي للسنة ذاتها و 4.8% تم تسجيلها سنة 2018. وفيما يلي ملخص لتطور مؤشرات ميزانية الدولة كما أعلنت عنه وزارة المالية في صفحتها الخاصة على الواب:

ق م 2019	2018	2017	2016	
512 4 -	050 5 -	987 5 -	510 5 -	عجز الميزانية (*) (مليون دينار)
% 3,9-	% 4,9-	% 6,1-	% 6,1-	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
% 23,2	% 23,1	% 21,9	% 20,8	الضغط الجبائي (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
82 890	81 345	67 830	92155	حجم الدين العمومي (مليون دينار)
% 70,9	% 76,7	% 70,2	% 62,4	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي

(\*) حسب المعايير الدولية دون اعتبار التخصيص و الهبات الخارجية و أموال المصادرة

## ١١. مقترحات لتحسين مناخ الاستثمار

### 1. مواصلة الجهود لتكريس حرية الاستثمار

لئن تم الانطلاق بصفة فعلية في مزيد تحرير المبادرة الخاصة ورفع العراقيل للنفاذ إلى السوق من خلال مقتضيات قانون الاستثمار والأمر الحكومي عدد 417 المتعلق بالتراخيص، يتعين في المرحلة القادمة مزيد تكريس هذا الخيار الاستراتيجي استئناسا بالتجارب المقارنة والتقييمات المحينة لتنافسية القطاعات الإنتاجية والأخذ بعين الاعتبار لمختلف اتفاقيات التبادل الحر المنجزة والمزمع إبرامها في المرحلة القادمة.

ويمثل التوجه العام التحريري للاستثمار لبعض البلدان المنافسة خاصة بلدان شرق أوروبا والبلدان الإفريقية عاملا أساسيا لتصويب السياسات الاستثمارية الوطنية في اتجاه مزيد تكريس حرية الاستثمار والعمل على إيجاد الآليات الضرورية لحسن تطبيق مقتضيات منظومة تحرير الاستثمار على مستوى الإجراءات والآجال وبالخصوص التفاعل بسرعة مع حالات الضباية التي تعترض المستثمرين في تفسير النصوص القانونية المتعلقة بالنفاذ إلى السوق.

من جهة أخرى يتعين أن تراعي منظومة تكريس حرية الاستثمار مقومات اللامركزية لضمان تسهيل وتسريع إنجاز المشاريع في مناطق التنمية الجهوية وأن تركز بصفة تدريجية على الرقمنة والمنظومات المعلوماتية المتطورة.

وعلى هذا الأساس تمّت التوصية بـ:

« اعتماد قائمة سلبية مختصرة للتراخيص القطاعية (حذف أو تحويل إلى كراسات شروط لـ 20 % من التراخيص الاقتصادية والإدارية عبر تنقيح الأمر عدد 417 لسنة 2018) في غضون سنة 2020 وذلك استئناسا بالتجارب الرائدة في هذا المجال ولإضفاء طابع تسويقي أهم للأمر الحكومي المتعلق بالتراخيص.

« النظر في إمكانية توحيد آجال كل التراخيص الإدارية (على أقصى حد شهر) في غضون سنة 2020 كذلك استئناسا بالتجارب الرائدة في هذا المجال كما أن التقليل في آجال التراخيص خاصة من شأنه أن يسرع من نسق إحداث المشاريع ويقلص من درجة المخاطرة لفقدان مستثمرين أجنبى لفائدة بلدان منافسة أخرى.

« التوجه نحو التكريس التدريجي للامركزية التراخيص بالعمل على إيجاد صيغ عملية للحصول على التراخيص المركزية الحالية بالاعتماد على الإطار المؤسساتي الجهوي (البلديات، الولايات، التمثيلات الجهوية للهياكل القطاعية للاستثمار...) في غضون سنة 2020.

« التوجه نحو تبسيط كراسات الشروط المزمع اعتمادها عوضا عن التراخيص باعتماد انموذج مبسط وموحد يبسر على المستثمر ممارسة الأنشطة الاقتصادية بالنظر لتذمر المستثمرين من التعقيدات الحالية لكراسات الشروط (تراخيص مقنعة).

« على المستوى المؤسساتي، مزيد تنسيق العمل بين الهيئة التونسية للاستثمار ووحدة التصرف حسب الأهداف لمراجعة التراخيص ومختلف الوزارات المعنية من خلال تكثيف الاجتماعات التنسيقية والتحسيسية لتفادي التضارب في التوجهات التحريرية للاستثمار.

« إدماج خدمة الحصول على التراخيص الضرورية للاستثمار ضمن المنصة الالكترونية للمستثمر في غضون سنة 2020 وذلك لمزيد الانحصار في المنظومة الرقمية والتقليل من تعامل المستثمر مع الإدارة والتقليل من مظاهر الرشوة والفساد.

## 2. تنويع وتطوير الخدمات والإجراءات لفائدة المستثمرين :

بالنظر للمناخ التنافسي في استقطاب المستثمرين الأجانب وكذلك التوجه الحالي لبعض رؤوس الأموال الوطنية لاستثمار في بلدان منافسة على غرار المغرب، يتعين في المرحلة القادمة إحداث خدمات جديدة وتكريس إجراءات استثنائية تراعي مختلف خصائص المستثمرين وتطلعاتهم وتمكن من تلبية حاجياتهم بصورة استباقية وتساعدهم بالتالي على اتخاذ قرار الاستثمار بسرعة وإيجاباً وتمت التوصية في هذا المجال بـ:

- « تركيز إجراء سريع على مستوى المطار لفائدة المستثمرين أو المؤسسات التي تعتزم استكشاف السوق التونسية مع إمكانية تسخير صلبها مخاطب للمستثمر عن الهياكل الممثلة للاستثمار
- « تخصيص جولات سياحية وثقافية للمستثمرين الأجانب خاصة ممثلي المجمعات الكبرى وتخصيص مرافقين لهم من مختلف هياكل الاستثمار للترويج لتونس لا كوجهة استثمارية فحسب بل كذلك وجهة سياحية وثقافية بامتياز وتقديم دعوات دورية لحضور أهم التظاهرات الثقافية والسياحية.
- « تركيز إجراء موحد للتثبت من المستثمرين الأجانب على المستوى الأمني والمالي بين الهيئة التونسية للاستثمار ووزارة الداخلية والبنك المركزي التونسي والعمل بالتالي على تقليص آجال الحصول على بطاقات الإقامة والوثائق الضرورية لها مع النظر في إدماجها كخدمة على الخط ضمن المنصة الإلكترونية للمستثمر في غضون سنة 2020.
- « إعداد دراسة جدوى منح الجنسية التونسية للمستثمرين على غرار ما تم اعتماده في الأردن ويمكن في مرحلة أولى استهداف مواطني المغرب العربي خاصة المستثمرين الليبيين.
- « حث الكفاءات الناشطة في الهياكل العمومية للاستثمار على العمل في مناطق التنمية الجهوية في إطار تحسين جودة الخدمات المسداة للمستثمر من خلال إقرار منحة إضافية وامتيازات عينية.
- « إعداد قاعدة بيانات حول الموارد البشرية في سوق الشغل لتلبية أنجع وأسرع لحاجيات المستثمرين.
- « الإسراع في إعداد خارطة استثمارية تفاعلية على مستوى موقع واب الهيئة التونسية للاستثمار.
- « إحداث المعرف الوحيد للمؤسسة لتسهيل المعاملات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

## 3. مزيد نصوب تشجيعات الدولة للاستثمار الخاص

بالنظر لسخاء المنظومة التحفيزية الحالية سواء على مستوى قانون الاستثمار وقانون الامتيازات الجبائية أو على مستوى النصوص التشريعية الأخرى ومن جهة أخرى محدودية الموارد المالية العمومية الحالية يتعين في المرحلة القادمة القيام بمراجعة جذرية للامتيازات المسندة للقطاع الخاص في اتجاه مزيد اللجوء نحو الحوافز الأكثر نجاعة والمتعامل بها في التجارب الرائدة والتوجه نحو مزيد ترشيدها وتصويبها نحو أوليات أكثر دقة مع مراعاة حاجيات المؤسسات وتبعات السياسة النقدية الحالية بالإضافة إلى العمل على إضفاء أكثر نجاعة للإطار المؤسسي المتصرف في الموارد المخصصة لتمويل القطاع الخاص.

وعلى هذا الأساس تمت التوصية بـ:

- « العمل على مراجعة والتقليص في قائمة القطاعات ذات الأولوية المعنية بالحوافز ضمن قانون الاستثمار في اتجاه تقليصها في غضون سنة 2020 (10 قطاعات على أقصى تقدير) مع العمل على تنسيقها مع ما هو مضمن في قانون الحوافز الجبائية.

- « عدم اعتماد إجراءات تحفيزية في قوانين المالية القادمة والقوانين القطاعية القادمة خاصة على مستوى الجباية لضمان استقرار التشريعات لدى المستثمرين وإعطاء الوقت للمنظومة الجديدة للاستثمار لإثبات نجاعتها (الاستثناء حالات تعديلية مراعاة لخصوصيات بعض القطاعات أو المشاريع).
- « بلورة مفتاح توزيع الموارد المالية المخصصة للمنح والمساهمات في راس المال تراعي القطاعات ذات الأولوية ومناطق التنمية الجهوية لضمان توازن توزيع الموارد على مختلف القطاعات والجهات وتفادي انتفاع بعض المشاريع التكرارية بأغلب الموارد.
- « التوجه نحو إدماج جملة من الامتيازات المالية ضمن الحوافز المرتبطة بقانون الاستثمار لتفادي التشتت والازدواجية ورفع الضبابية على المستثمر على غرار برامج التأهيل وحوافز برنامج تونس الذكية وبعض الامتيازات القطاعية الأخرى.
- « النظر في إسناد التصرف في بعض موارد صناديق الاستثمار العمومية لصناديق استثمار خاصة وفق اتفاقيات سنوية مبنية على أهداف مضبوطة في تمويل المشاريع تراعي الأولويات التنموية خاصة تشغيل الإطارات والتنمية الجهوية والتجديد التكنولوجي مما يضمن أكثر مهنية وتجربة في التصرف.

#### 4. تحسين منظومة التمويل

في إطار دعم المنظومة التمويلية للاقتصاد الوطني بما يخفف كاهل البنوك، يتعين تعزيز دور السوق المالية حتى تكون آلية تمويل مناوئة للسوق المصرفية ومكملة لها وذلك بتنشيط السوق الرقاعية وخاصة منها السوق الثانوية وبتوجيه كبار مستهلكي القروض البنكية وتدخل المؤسساتيين والاستثمارات الكبرى نحو هذه السوق.

#### 1.4 دعم تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

يتعين تنويع مصادر التمويل الملائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة سواء الآليات البديلة المرتبطة بالاقتراض أو تلك التي تخص تعزيز الأموال الذاتية وتعزيز قدرة البنوك والصناديق الاستثمارية في مجال دراسة المشاريع ومواكبة الباحثين الجدد وصغار المستثمرين.

وعلى وجه الخصوص، تمّت التوصية في مجال تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بـ:

- « إيجاد حلول جذرية لتجاوز إشكالية غياب الضمانات العينية التي تشترطها البنوك والتي تعجز المؤسسات الصغرى والمتوسطة عن توفيرها، علما وأن هذه الفئة من المؤسسات تعتبر ذات مخاطر عالية مما يجعلها غالبا لا تستجيب لمعايير التصرف الحذر في مجال منح القروض وذلك بتعزيز آليات تأمين القروض من خلال تغطية أوسع لمختلف القطاعات الاقتصادية والترفيعية في نسب الضمان ضمن تدخلات الشركة التونسية للضمان.
- « مراجعة القانون المتعلق بنسبة الفائدة المشطة في اتجاه مزيد من المرونة بما يمكن المؤسسات الممولة من اعتماد تعريفية تتلاءم مع درجة المخاطر والأعباء المرتبطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- « تنويع مصادر التمويل الملائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة سواء الآليات البديلة المرتبطة بالاقتراض أو تلك التي تخص تعزيز الأموال الذاتية مع التركيز على الموارد طويلة المدى الأكثر ملاءمة لحاجيات هذه الشركات. ويتطلب ذلك مزيد تطوير الإيجار المالي والتمويل الصغير التي تمثل نشاطات واعدة.

- « تطوير آليات التمويل التشاركي **crowdfunding** من خلال إرساء إطار تشريعي ملائم لهذا الصنف من التمويل عبر ضبط معايير إنشاء منصات التمويل التشاركي وفقاً لطبيعة أنشطتها (الهبات، القروض، الاستثمار) وتحديد قواعد حماية المستثمر (الشفافية، المعلومات المتوازنة عن المخاطر، الأسقف...) إضافة الى ضبط الشروط المتعلقة بعملية التمويل (المعلومات، الأسقف التي تحد من العمليات...).
- « تعزيز قدرة البنوك والصناديق الاستثمارية في مجال دراسة المشاريع ومواكبة الباعثين الجدد وصغار المستثمرين. ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز التكوين وتأهيل الموارد البشرية في هذا التخصص.

### 2.4 تنشيط مؤسسات رأس المال الاستثمار

- بهدف تطوير عمل مؤسسات رأس مال الاستثمار والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية بما ما يتماشى مع متطلبات المرحلة واستئناساً بأفضل التشاريح والمعايير الدولية في المجال تمّت التوصية بـ:
- « توسيع مجال ممارسة النشاط ليشمل صناديق الاستثمار غير المقيمة مع ضرورة سحب النظام الجبائي والديواني والصرفي المنصوص عليه بمجلة الخدمات المالية لغير المقيمين وهو ما يمكن من استقطاب فئات جديدة من المستثمرين في مجال الاستثمار عن طريق رأس المال.
- « ضرورة السماح بإمكانية احداث صناديق رأس مال استثمار تتضمن صنف أو عدة أصناف قطاعية أو جهوية تعمل في إطار سياسات استثمار وطرق تسيير مختلفة مما يمكن من خيارات أوسع أمام المستثمرين.
- « التخفيض في نسب الاستثمار الدنيا التي يجب أن تنقيد بها هذه المؤسسات (حاليا 80 %).

### 3.4 تحسين أداء سوق الصرف

ترتكز المقترحات على كل ما من شأنه تمكين المتعاملين الإقتصاديين المنتجين في إطار نشاطهم الموجه إلى الداخل (بالنسبة لغير المقيمين) أو الخارج (بالنسبة للمقيمين) من تخفيف إجراءات الصرف قصد تمكينهم من الموارد والتسهيلات والآليات الإضافية التي يجب أن تنعكس إيجاباً على النشاط الإقتصادي والتنمية بصفة عامة.

### 1.3.4 إعادة النظر في إسناد صفة غير مقيم للشركات المنتسبة بتونس

- « إمكانية التوحيد بين التعريفين الصرفي والجبائي وذلك بهدف تسهيل حركة المتعاملين الإقتصاديين ورؤوس أموالهم كما هو الحال في عدة بلدان.
- « دراسة فرضية التخلي عن النظام الاستثنائي الذي لم يعد يمثل امتيازاً ملموساً بالنظر إلى تقارب الأنظمة المقيمة وغير المقيمة وذلك على إثر تحرير العديد من العمليات التي ينجزها المقيمون خاصة فيما يتعلق بالحسابات المفتوحة بالعملات وعمليات التجارة الخارجية وكذلك الاستثمار بالخارج. خاصة وأن قانون الاستثمار الجديد تخلى عن مقتضيات الفصل 14 من المجلة القديمة.

### 2.3.4 إستكمال تحرير عمليات التجارة الخارجية والعمليات الجارية

- « إدخال مزيد من المرونة على عملية التسوية المالية لواردات السلع اللازمة للنشاط الصناعي خاصة فيما يتعلق بالتسبقات.
- « استكمال التحرير الكلي للعمليات الجارية والنظر في إمكانية التفرغ في الأسقف بعنوان مصاريف الإقامة بالخارج وتحرير عمليات تغطية مصاريف الصفقات بالخارج وتبسيط الاجراءات.

### 3.3.4 التقدم التدريجي في تحرير عمليات رأس المال

« تحرير عمليات رأس المال بصفة تدريجية بالعلاقة مع نشاط المؤسسة المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.

### 4.3.4 دعم الاستثمار بالخارج من قبل المقيمين من خلال:

« مراجعة آليات وحقوق التحويل نحو الترفيع فيها مع اعتبار الوضعية المالية للشركات المقيمة ودرجة اندماجها بالاقتصاد الوطني،

« تحرير عملية إسناد الضمانات المرتبطة بهذه الاستثمارات.

« المزيد من الانفتاح في مجال استثمار غير المقيمين في الأنشطة غير المحررة عبر:

« إعادة النظر في القطاعات التي لا تشملها مجلة استثمار نحو مزيد من الحرية. على غرار النشاط التجاري من قبل الأجانب والمنظم بالمرسوم عدد 14 لسنة 1961،

« الإسراع في رقمنة بطاقة الاستثمار للتمتع بضمان التحويل وإعادة صياغتها وتعصير آلياتها.

« إضفاء مزيد من المرونة في الاقتراض الخارجي والتمويل من خلال:

« مراجعة الأسقف نحو الترفيع وتحرير بعض عمليات الاقتراض الأخرى.

« مراجعة نسبة اكتتاب الأجانب غير المقيمين في عمليات الاكتتاب في سندات الدين نحو الترفيع وإضفاء مزيد من المرونة على التشريع المتعلق باقتراض البنوك التونسية من الخارج.

« تمكين القطاع البنكي من مزيد من المرونة من حيث التصرف في الموارد بالعملية في إطار منح القروض للمتعاملين الاقتصاديين وكذلك في منح قروض بالدينار بعنوان استثمار غير المقيمين.

### 5.3.4 تبسيط إجراءات فتح وتسيير الحسابات الخاصة بالعملية وذلك بتنقيح مختلف التشريعات المنظمة لهذه الحسابات قصد تجميعها وتبسيط إجراءات تسييرها.

### 6.3.4 مقترحات عامة

« تركيز تدخل مصالح البنك المركزي التونسي على الرقابة اللاحقة في خصوص عمليات الصرف عوضا عن الرقابة المسبقة المعمول بها حاليا.

« اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي من حيث تراتيب الصرف لفائدة المؤسسات بالنظر إلى شفافيته ووضعيتها القانونية تجاه الإدارة الجبائية وقانون الصرف (على غرار شركات / مؤسسات المساهمة العامة (faisant appel public à l'épargne)).

## 5. تعصير البنية الأساسية وتطوير اللوجستية المتعلقة بالاستثمار

تمثل البنية الأساسية واللوجستية أهم النفاثات التي يؤكد عليها أغلب المستثمرين والمحليين في أغلب الشهادات والاستبيانات مما يجعل الدولة مضطرة إلى التعويض بمنظومة تحفيزية سخية.



وعلى هذا الأساس يتعين في الفترة القادمة الإسراع في إنجاز الطرق السيارة المبرمجة في إطار المخطط وتطوير أساليب العمل في الموانئ والمطارات وتنويع عرض الناقلات البحرية والجوية والارتقاء بجاذبية مناطق التنمية الجهوية للمقاولين الأكثر كفاءة. وتمت التوصية في هذا المجال بـ:

- « العمل على ربط المناطق الصناعية المبرمجة باختصاصات مع توفير مراكز حياة مساندة لها لضمان جاذبية الاستثمارات.
- « ربط علاقات شراكة ونقل خبرات بين الموانئ التونسية والموانئ الرائدة في العالم .
- « دراسة احداث خط جوي مباشر مع بلد من بلدان BRICS خاصة البرازيل وروسيا (استثمار التظاهرات الرياضية للترويج لصورة تونس كوجهة استثمارية وسياحية) أو إعداد اتفاقيات مشتركة مع خطوط طيران أخرى على غرار الخطوط المغربية بالنسبة للوجهة البرازيلية .
- « تطوير البناء الإيكولوجي والعمل على إحداث label de construction durable لتسهيل إنشاء بنية أساسية صناعية وخدمائية تمكن من الارتقاء من جاذبية الموقع التونسي.

### 6. الارتقاء بمهارات الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات

يتعين في المرحلة القادمة العمل على تغيير جذري لصورة الكلفة الدنيا للموارد البشرية والإطارات التونسية والحد من الظاهرة المتفاقمة لهجرة الأدمغة والتركيز على استقطاب الكفاءات بالخارج خاصة الناشطة في الشركات العالمية الأجنبية كحلقة وصل وتطوير المهارات التقنية والاتصالية للإطارات وتطوير الإطار التشريعي للتكوين المستمر مع الحرص كذلك على متابعة ومرافقة للشباب المتحصل على جوائز عالمية في مختلف تظاهرات الاختراع. وتمت التوصية في هذا المجال بـ:

- « تعميم مراكز الامتياز في الاختصاصات القطاعية الواعدة.
- « إعداد دراسة حول ظاهرة هجرة الأدمغة في تونس ووضع استراتيجية للمرور من Brain drain to Brain gain
- « إحداث وحدة تنسيق لاكتشاف وجلب الكفاءات التونسية أو ذات الأصول التونسية بالخارج تتولى التعريف بمزايا المناخ الاستثماري في تونس وتدعيم مبادرات القطاع الخاص
- الحالية في الإحاطة بالمستثمرين المحليين بالاستعانة بخبرات تونسية في الخارج Programme de Mentorat.
- « اعداد برامج تكوين في المهارات الناعمة soft skills سواء على مستوى الجامعات أو بعد التخرج.
- « إحداث إطار قانوني للتكوين المستمر.
- « العمل على تعميم دراسة بعض اللغات الاستراتيجية على غرار الصينية والإسبانية في مدارس المهندسين ومدارس التصرف والاقتصاد.

## 7. تطوير العمليات التسويقية والاستكشافية لاستقطاب الاستثمار

تفرض متطلبات المستثمر وخاصة المستثمر الأجنبي عند تحديد وجهته الاستثمارية الارتقاء بأساليب الترويج والاتصال وعلى هذا الأساس يتعين الحرص على مزيد تصويب التظاهرات والندوات المخصصة للاستثمار ومزيد استغلال الأشخاص والمجموعات المؤثرة ومزيد الاعتماد على الوسائل التكنولوجية المتطورة ومواقع التواصل الاجتماعي. وتمت التوصية في هذا المجال بـ:

- « إعداد أدوات اتصالية وتسويقية موحدة متكاملة تحتوي على جانب اقتصادي واجتماعي وثقافي تستغلها جميع التمثيليات في الخارج تركز بالأساس على الميزات التفاضلية للوجهة التونسية مع العمل على تطوير تطبيقات ذات علاقة بالمناخ الاقتصادي والاستثماري للهواتف والأجهزة الذكية.
- « إعداد ومضات تعريفية للمناخ الاقتصادي في القنوات الأجنبية الاقتصادية المتخصصة على غرار بعض التجارب الرائدة.
- « مواصلة ترشيد التظاهرات بالخارج والاعتماد على الاتصال المباشر Démarchage direct الذي انطلقت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في اتباعه منذ فترة وجيزة وبدأ يثبت نجاعته مع الحرص على اعتماد استراتيجية موحدة للاستكشاف بين مختلف هياكل الاستثمار .
- « تنظيم ندوات بالخارج مخصصة لشهادات قصص نجاح في تونس Success story seminars بالتعاون مع الغرف المشتركة.
- « الاعتماد على الجيل الجديد من الأشخاص المؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي كسفراء افتراضيين لتونس كوجهة اقتصادية وسياحية.
- « بالإضافة إلى استغلال ندوات الأعمال التي تخصصها دوريا جملة من البلدان الآسيوية كالصين وسنغافورة مع إفريقيا، يتعين كذلك تنظيم ندوات أعمال ثنائية مع هذه البلدان على غرار بعض البلدان المنافسة.
- « العمل على استضافة أحداث رياضية عالمية ذات بعد إعلامي واسع على غرار المغرب (كأس العالم للأندية، كأس السوبر الإسباني تسويق لمنحة ميد) للتسويق للبنية الاستثمارية ودراسة اختيار وضع ومضة Visit Tunisia على أزياء إحدى الأندية العالمية لكرة القدم.
- « العمل على إعداد مصفوفة بلدان / قطاعات في إطار عمليات استقطاب الاستثمار الخارجي تركز على الميزات التفاضلية للاستثمارات الأجنبية.

## 8. الإجراءات التي تهم مناخ الاعمال والمقترح تنقيدها خلال 2020

### 1.8 تكريس حرية الاستثمار والنفاذ الى السوق

- « حذف أو تحويل الى كراسات شروط لـ 20 % من التراخيص الاقتصادية والإدارية عبر تنقيح الأمر عدد 417 لسنة 2018.
- « توحيد وتبسيط أنموذج كراسات الشروط من خلال اعداد أمر يحدد قائمة الأنشطة الخاضعة لكراسات الشروط ومبادئ التصرف والمصادقة عليها إضافة الى اعداد نموذج موحد.
- « سحب التراخيص التي لم تصدر النصوص الترتيبية بشأنها او / وإقرار استكمال الامر عد 417 من خلال ادراج شروط واجراءات وآجال اسناد هذه التراخيص او البعض منها.

## 2.8 تسهيل النفاذ الى المعلومة بالنسبة للمستثمر

- « اعداد دليل المستثمر يحدد الإجراءات الضرورية لتكوين المؤسسات وتحديد مسار المشروع من الفكرة الى الإنجاز.
- « اعداد خارطة تفاعلية تشمل جميع المعلومات حول فرص الاستثمار والحوافز والهيكل الإدارية المتدخلة والبنية التحتية والتكنولوجية المتوفرة.
- « اعداد برنامج موحد للتسويق لتونس كوجهة استثمارية يتم اعتماده من قبل ميع الهيكل المتدخلة في عملية الاستثمار.

## 3.8 دعم آليات التمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

- « تعزيز آليات ضمان القروض من خلال تغطية أوسع لمختلف القطاعات الاقتصادية والترفيغ في نسب الضمان ضمن تدخلات الشركة التونسية للضمان
- « توسيع مجال ممارسة النشاط ليشمل صناديق الاستثمار غير المقيمة مع ضرورة سحب النظام الجبائي والديواني والصرفي المنصوص عليه بمجلة الخدمات المالية لغير المقيمين وهو ما يمكن من استقطاب فئات جديدة من المستثمرين في مجال الاستثمار عن طريق رأس المال
- « تطوير آليات التمويل التشاركي crowdfunding من خلال إرساء إطار تشريعي ملائم لهذا الصنف من التمويل عبر ضبط معايير إنشاء منصات التمويل التشاركي وفقاً لطبيعة أنشطتها (الهيئات، القروض، الاستثمار).

## 4.8 تحسين حوكمة منظومة الحوافز

- « تفعيل الصندوق التونسي للاستثمار كذراع مالي للهيئة التونسية للاستثمار
- « بلورة مفتاح توزيع للموارد المالية المخصصة للمنح والمساهمات في رأس المال تراعي القطاعات ذات الأولوية.
- « إدماج الامتيازات المالية المنظمة بنصوص قطاعية ضمن منظومة حوافز قانون الاستثمار

## 5.8 تحسين وتطوير الخدمات الموجهة للمستثمر

- « احداث مسلك أخضر سريع على مستوى المطار لفائدة المستثمرين أو المؤسسات
- « منح الإقامة الدائمة او الوقتية للمستثمرين الأجانب وفق شروط مسبقة يتم تحديدها.



الباب الرابع:

# الشراكات ومجال التعاون والاتصال



## 1. الاتفاقيات المبرمة:

### 1. الاتفاقيات الاطارية مع الهياكل المعنية بالاستثمار:

يشكل احداث الهيئة التونسية للاستثمار قاعدة الاهتمام افقيا بمشاريع الاستثمار في كل القطاعات وارساء حوكمة جديدة للاستثمار وتبسيط وتوحيد الاجراءات المتعلقة بمعالجة الملفات ذات الصلة والاشراف على مشاريع الاستثمار في مختلف مراحلها. ولهذا وتطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 ونصوصه التطبيقية والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 أفريل 2017 المتعلق بضبط تركيبة اللجان الوطنية والجهوية للنظر في مطالب الانتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال والقروض العقارية الفلاحية وطرق سيرها، أبرمت الهيئة التونسية للاستثمار اتفاقيات مع جل الهياكل المعنية بالاستثمار، على غرار وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي و الديوان الوطني للسياحة و الديوان الوطني للصناعات التقليدية و الوكالة العقارية الصناعية ووزارة الفلاحة والموارد المائية ووزارة الصناعة للعمل على تحقيق أهداف قانون الاستثمار المتمثلة أساسا في استقطاب استثمارات جديدة وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني.

تتمثل هذه الاتفاقيات في:

- « الاتفاقية الاطارية بين الهيئة التونسية للاستثمار ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد;
- « الاتفاقية الاطارية بين الهيئة التونسية للاستثمار ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية;
- « الاتفاقية الاطارية بين الهيئة التونسية للاستثمار والديوان الوطني التونسي للسياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية;
- « الاتفاقية الاطارية بين الهيئة التونسية للاستثمار ووكالة العقارية الصناعية;
- « الاتفاقية الاطارية بين الهيئة التونسية للاستثمار ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي;
- « الاتفاقية الاطارية بين الهيئة التونسية للاستثمار ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن;
- « الاتفاقية الاطارية بين الهيئة التونسية للاستثمار ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري و وزارة الصناعة;
- « الاتفاقية الاطارية بين الهيئة التونسية للاستثمار والديوان الوطني للصناعات التقليدية;
- « اتفاقية تعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار والقطب التكنولوجي المنستير الفجة.

تشمل هذه الاتفاقيات إطار التعاون والتنسيق بين الهيئة والهياكل المعنية بالاستثمار في مجالات الإشراف على عمليات الاستثمار والمساهمة في إقترح ومتابعة السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وتبادل البيانات والمعطيات.



## 1.1 الإشراف على عمليات الاستثمار:

طبقاً لأحكام الفصل 40 من الأمر عدد 388 لسنة 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والهيكل المعنية بالاستثمار وقواعد تسييرها، تفوض الهيئة لهذه الهياكل الإشراف على عمليات الاستثمار التي تساوى وتقل عن خمسة عشرة مليون دينار.

ويتم الإشراف على عمليات الاستثمار وفق الصيغ التالية:

### 1.1.1 المخاطب الوحيد للمستثمر:

تتولى الهياكل المعنية بالاستثمار القيام بمهام المخاطب الوحيد للمستثمر بالنسبة للمشاريع الراجعة إليها بالنظر من خلال استقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية والقيام لفائدته بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة وتلقي عرائض المستثمرين والعمل على حلها بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية.

يقوم المخاطب الوحيد بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة لإستكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للشركة. ويسلم للمستثمر شهادة تصريح بالاستثمار ووثائق بعث أو توسعة المؤسسة للمستثمر في أجل يوم عمل من تاريخ إيداع مطلب التصريح مرفقاً بجميع الوثائق المطلوبة.

### 2.1.1 إسناد المنح ومتابعتها:

« بالنسبة لمطالب إسناد المنح والمساهمات في رأس المال: تتولى الهياكل المعنية بالاستثمار قبول ودراسة مطالب الانتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال للمشاريع الراجعة إلى اللجان المحدثة لديها بمقتضى القرار الوزاري المشترك المشار إليه أعلاه. يتم عرض مطالب الإنتفاع بالحوافز أو مطالب إعادة دراسة الملفات على لجان اسناد الامتيازات في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط ويتم إعلام المستثمر بمقرر إسناد الحوافز أو بقرار الرفض في أجل أقصاه سبعة أيام من تاريخ إمضاءه. تتولى الهياكل المعنية بالاستثمار إحالة نسخة من المقررات الممضاة إلى الهيئة في ظرف 7 أيام من تاريخ إمضاءها.

« بالنسبة لمطالب صرف المنح: يخضع صرف المنح للمشاريع الراجعة بالنظر للهياكل المعنية بالاستثمار والمتحصلة على قرارات اسناد إمتيازات مالية إلى معاينة ميدانية من قبل مصالح الهياكل المعنية بالاستثمار وممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية. وتقوم الهياكل المعنية بالاستثمار بالتثبت من الوثائق والمؤيدات واحترام المستثمر لمقتضيات قانون الاستثمار والأمر الحكومي المتعلق بالحوافز المالية. تتم دراسة ملفات الصرف على مستوى الهياكل المعنية بالاستثمار بمقتضى شهادة صرف. تتولى الهياكل المعنية بالاستثمار إحالة نسخة من شهادات الصرف الممضاة إلى الهيئة في ظرف 7 أيام من تاريخ إمضاءها.

« بالنسبة لمتابعة إنجاز المشاريع: تتولى الهياكل المعنية بالاستثمار متابعة إنجاز المشاريع المنتفعة بمنح ومساهمة في رأس المال ومدى الهيئة دورياً بالمعطيات والإحصائيات حول عملية المتابعة.

### 3.1.1 معالجة العرائض:

تتعهد الهياكل المعنية بالاستثمار بالإجابة عن العرائض الواردة عليها وذات العلاقة بعمليات الاستثمار بطريقة موثقة ومدعمة بالأدلة والمراجع في أجل لا يتجاوز 7 أيام من تاريخ تسلم العريضة.

### 2.1 تبادل البيانات والمعطيات:

تتولى الهياكل المعنية بالاستثمار في إطار الاتفاقية موافاة الهيئة بتقارير مفصلة كل ثلاثة أشهر عن التصاريح والتكوين القانوني للشركات ونشاط اللجان المكلفة بالنظر في ملفات إسناد المنح والمساهمات في رأس المال وصرف المنح ومتابعة المشاريع والعرائض التي تمت دراستها والنتائج المسجلة في الغرض.

### 3.1 المساهمة في اقتراح ومتابعة السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار:

تتولى الهياكل المعنية بالاستثمار تقديم تقرير إلى الهيئة يتضمن مقترحات عملية حول الإصلاحات والبرامج والآليات الملائمة لتطوير مناخ الاستثمار وتيسير ممارسة الأنشطة الاقتصادية وذلك في أجل أقصاه موفى شهر فيفري من كل سنة. وتسهر الهيئة على بلورة خطة عمل مشتركة مع الهياكل المعنية بالاستثمار في متابعة السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بمناخ الاستثمار التي تم ضبطها من قبل المجلس الأعلى للاستثمار.

## 2. اتفاقيات التعاون:

### 1.2 اتفاقية تعاون في مجال التطوير والاحاطة لفائدة المرأة التونسية المقيمة بالخارج للاستثمار في تونس:

أبرمت الهيئة التونسية للاستثمار اتفاقية تعاون مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تهدف الى دعم فرص التعاون بين الوزارة والهيئة والتنسيق بينهما لفعيل دور المرأة التونسية المقيمة بالخارج في جهود التنمية وتشجيع مشاركتها في الاستثمار والتشغيل في وطنها.

### 2.2 الاتفاقية المتعلقة بحوكمة وتشغيل المنصة الإلكترونية وبتطوير سلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة:

أبرمت الهيئة التونسية للاستثمار مع كل من مركز النهوض بالصادرات ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وديوان تنمية الشمال الغربي وديوان تنمية الوسط الغربي اتفاقية تتعهد أساسا بضبط الالتزامات المحمولة على كل طرف في الاتفاقية ودوره في مشروع تطوير سلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة المتعلقة بإعداد المنصة الإلكترونية وذلك تحت إشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وبدعم من البنك الدولي.

### 3.2 اتفاقية تعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار ووزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي :

أبرمت الهيئة التونسية للاستثمار ووزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي بتاريخ 30 ديسمبر 2019 اتفاقية تعاون تهدف أساسا إلى تحديد آليات وسبل التعاون بين الهيئة والوزارة في مجال الاستثمار وذلك تطبيقا للقانون عدد 71 لسنة 2016 والمتعلق بقانون الاستثمار والقانون عدد 20 لسنة 2018 والمتعلق بالمؤسسات الناشئة وخاصة الفصل 5 منه. وتندرج هذه الاتفاقية حول الثلاثة محاور التالية:

**1.3.2 الإحاطة بالمستثمرين:** تقوم الهيئة بالتنسيق مع مصالح الوزارة للإحاطة بالمستثمرين والباعثين في مجال تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي ومساعدتهم في مختلف مراحل إنجاز المشاريع وذلك عبر وسائل الاتصال الحديثة.



**2.3.2 تركيز المنظومة المعلوماتية:** في إطار سعيها لإرساء نظام معلوماتي مندمج وموحد بين مختلف الهياكل المتدخلة في عملية الاستثمار، تتولى الهيئة إتاحة خانة بالنظام المعلوماتي للاستثمار خاصة بالخدمات المسداة لفائدة المؤسسات الناشئة Startup والمتمثلة أساسا في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصريح بالاستثمار والتراخيص والتكوين القانوني لهذه العينة من المشاريع.

**3.3.2 المساهمة في اقتراح ومتابعة السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار:** تمكن الهيئة من خلال مجلسها الإستراتيجي، الوزارة من عرض مقترحات الإصلاحات والبرامج والآليات الكفيلة بتحسين مناخ أعمال المؤسسات الناشئة وتعمل الهيئة على تضمين ذلك بالتقرير السنوي المتعلق بتقييم سياسات الاستثمار الذي يحال على المجلس الأعلى للاستثمار ويتم تقديم هذه المقترحات في أجل أقصاه موفي شهر فيفري من كل سنة.

### 3. مذكرات تفاهم مع الهياكل الوطنية:

#### 1.3 مذكرة تفاهم بين الهيئة التونسية للاستثمار والقطب التنافسي المنستير - الفجة منوبة

أبرمت الهيئة مذكرة تفاهم مع القطب التنافسي المنستير - الفجة منوبة، وتتمثل أهم محاور التعاون في:

- « تبادل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الكفيلة بالترويج لفرص الاستثمار القطاعية بولايتي المنستير ومنوبة بالإضافة إلى المقاسم الصناعية المتاحة داخل القطب
- « العمل على تسهيل تركيز مشاريع الاستثمار والمرافقة والإحاطة الخاصة بالتعاون بين المؤسساتين،
- « تنظيم أيام شراكة وتظاهرات اقتصادية،
- « تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في إطار المرافقة والإحاطة بالمستثمرين.

#### 2.3 مذكرة تفاهم بين الهيئة التونسية للاستثمار وغرف التجارة والصناعة التونسية

أبرمت الهيئة بتاريخ 19 نوفمبر 2019 مذكرة تفاهم مع غرف التجارة والصناعة التونسية ويهدف هذا الاتفاق إلى إرساء أطر العمل المشترك بين الهيئة وغرف التجارة والصناعة التونسية للمساهمة في النهوض بالقطاع الخاص ودفع المبادرة والاستثمار بالجهات وذلك بـ:

- « إرساء شراكة إستراتيجية لاستكشاف فرص أعمال واستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة
- « رصد فرص الاستثمار بالجهات وتبادل المعلومات الاقتصادية والإحصائية المتصلة بالقطاعات والأنشطة الراجعة بالنظر لغرف الصناعة والتجارة المعنية وإنشاء قاعدة بيانات للفرص الاستثمارية والمشاريع المتوفرة بالجهات وفق المعلومات المتبادلة.
- « العمل على تسهيل تجسيم مشاريع الاستثمار وذلك من خلال تبسيط الإجراءات والإحاطة الخاصة،
- « تحديد برامج تدريبية وتأهيلية لفائدة الغرف المعنية في مختلف الجهات
- « استشارة الغرف وتشریکها في مسار إعداد المقترحات الخاصة بسياسات الاستثمار التي تتم بالشراكة مع القطاع الخاص.
- « تنظيم أيام شراكة وتظاهرات اقتصادية مع أصحاب الأعمال التونسيين ونظرائهم الأجانب.

## ١١. التعاون المحلي والإقليمي والدولي

عززت الهيئة نشاطها في مجال التعاون الدولي وذلك عبر تفعيل علاقاتها مع الهيئات الشبيهة ومختلف المنظمات الدولية الناشطة في مجال الاستثمار.

### 1. اتفاقيات التعاون الدولي:



تهدف هذه الاتفاقية الى تقديم الدعم التقني والمالي لتسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في مجال الاستثمار، كما تساعد على تعزيز دور الهيئة في تحسين مناخ الأعمال. وفي إطار إمكانية استغلال موارد الهبة فقد تمت المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية التعاون بين البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والهيئة يقترح بمقتضاه تعديل اتفاقية الهبة لتمكين الهيئة من طلب الجزء المتبقي من موارد الهبة الى حدود نهاية سنة 2020 عوضا عن نهاية سنة 2019.

### 1.2 اتفاقية التعاون بين الوكالة البولندية للاستثمار «The Polish Investment and Trade Agency» الهيئة التونسية للاستثمار:



تهدف هذه الاتفاقية الى تعزيز التعاون بين المؤسسات وتبادل المعلومات في اطار تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية.



### 3.1 اتفاقية التعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار وجامعة «أكسفورد بزنس قروب»:

تم على هامش منتدى تونس للاستثمار توقيع اتفاقية التعاون بين الهيئة التونسية للاستثمار وجامعة «أكسفورد بزنس قروب».

## 2. مذكرات تفاهم مع هيكل مماثلة:

### 1.2 مذكرة تفاهم بين المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات «The Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit» والهيئة التونسية للاستثمار بشأن التعاون في تنفيذ البرامج الرامية إلى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية في تونس:



أبرمت مذكرة تفاهم بين الهيئة التونسية للاستثمار والمؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تهدف بالأساس الى توفير اطار عام لتسهيل التعاون بين المؤسسات بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية للمساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس وتمثل أهم محاور التعاون المنصوص عليها بمذكرة التفاهم تنظيم حملات ترويجية مشتركة لتحسين مكانة تونس كوجهة استثمارية رائدة في شمال افريقيا خاصة بين الدول الأعضاء في مجموعة البنك الاسلامي للتنمية وتوفير التأمين ضد المخاطر لممولي المشاريع في تونس والعمل على تسهيل اجراءات الاستثمار.

وقد تم امضاء المذكرة على هامش انعقاد الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الاسلامي بتونس.

## 2.2 مذكرة تفاهم بين المجلس الصيني لنهوض بالتجارة الدولية

### «China Council for the Promotion of International Trade» و الهيئة التونسية للاستثمار:



山东省贸促会

في إطار مشاركة تونس في قمة منتدى التعاون الصيني الافريقي التي انعقدت يومي 3 و4 سبتمبر 2018 بالعاصمة الصينية بكين، وقعت الهيئة التونسية للاستثمار على مذكرة تفاهم مع الغرفة الصينية للصناعة والتجارة، وقد نصت على تعزيز التعاون بين المؤسستين وتبادل المعلومات حول الشركات ومدى جديتها الى جانب الحضور في الملتقيات من الجانبين وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار. كما تعزز هذه الاتفاقية فرص هامة للتعاون مع الجانب الصيني سواء على مستوى استقطاب الاستثمارات أو نفاذ المنتجات التونسية الى السوق الصينية ولا سيما الصناعات الغذائية التي يوليها الصينيون اهتماما كبيرا.

## 3.2 مذكرة تفاهم بين الوكالة النيجرية للنهوض بالاستثمار «Nigerian Investment

### Promotion Commission» والهيئة التونسية للاستثمار



دخلت مذكرة التفاهم بين الوكالة النيجرية للنهوض بالاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار حيز العمل بتاريخ 13 مارس 2018 وتهدف أساسا الى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، والى تكثيف نسق تدفق الاستثمارات بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة.

## 4.2 مذكرة تفاهم بين الوكالة الكورية لنهوض بالتجارة الدولية «Korea Trade Investment Promotion Agency»

### «KOTRA» والهيئة التونسية للاستثمار



دخلت مذكرة التفاهم بين الوكالة الكورية لنهوض بالتجارة الدولية والهيئة التونسية للاستثمار حيز العمل بتاريخ 18 ديسمبر 2018 وتهدف أساسا الى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، والى تكثيف نسق تدفق الاستثمارات بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة.

## 3. انضمام الهيئة لمنظمات وهيكل تعنى بالاستثمار:

### 1.3 انضمام الهيئة لمنظمة WAIPA المنظمة الدولية لوكالات النهوض بالاستثمار



صادقت الجمعية العامة للمنظمة الدولية لوكالات النهوض بالاستثمار WAIPA بتاريخ 19 نوفمبر 2019 على انضمام الهيئة التونسية للاستثمار للمنظمة، وهي منظمة غير حكومية أسست في 1995 بمبادرة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED ومقرها الاجتماعي بجنيف بسويسرا بينما تضم إسطنبول المقر العملي للمنظمة.

وتضم المنظمة أكثر من 100 وكالة ومؤسسة استثمار حكومية في العالم، وتتمتع الدول الأعضاء بالخدمات التالية:

- « المشاركة في الدورات التكوينية والتأهيلية وكتطوير القدرات،
- « تبادل الخبرات وأحسن الممارسات بين الدول الأعضاء
- « استشارات بخصوص صياغة سياسات الاستثمار.

### 2.3 انضمام الهيئة للشبكة المتوسطة للاستثمار «ANIMA Investment Network»



صادقت الجمعية العامة للشبكة المتوسطة للاستثمار ANIMA Investment Network بتاريخ 10 أكتوبر 2019 على انضمام الهيئة للشبكة المذكورة والتي تضم أكثر من 80 عضواً بين مؤسسات استثمار عمومية ومنظمات إقتصادية ومندوبات رجال أعمال من أكثر من 18 دولة متوسطة، وتتيح العضوية بالشبكة المذكورة الاستفادة من تبادل الخبرات و التجارب و التكوين بالإضافة إلى الاستفادة من تمويلات لبرامج مشتركة لتنمية التعاون الاقتصادي بين الأعضاء.

### III. الشراكات الاستراتيجية



**giz** Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

تدرج الشراكة بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والهيئة التونسية في إطار مذكرة تفاهم تم امضاؤها بين وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية في 12 جوان 2017 ببرلين بألمانيا وذلك على هامش قمة مجموعة العشرين للشراكة مع افريقيا.

ترمي هذه الاتفاقية أساساً الى الدعم الفني والمالي للهيئة التونسية للاستثمار، وفي هذا الإطار قدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي دعماً فنياً بقيمة 5 مليون أورو للهيئة لتمكينها من الانطلاق في نشاطها. وقد تم تحديد وبلورة كيفية دعم الهيئة من خلال وضع خطة عمل متكاملة تشمل ورشات عمل ومنتديات وجولات دراسية.

### IV. الاتصال:

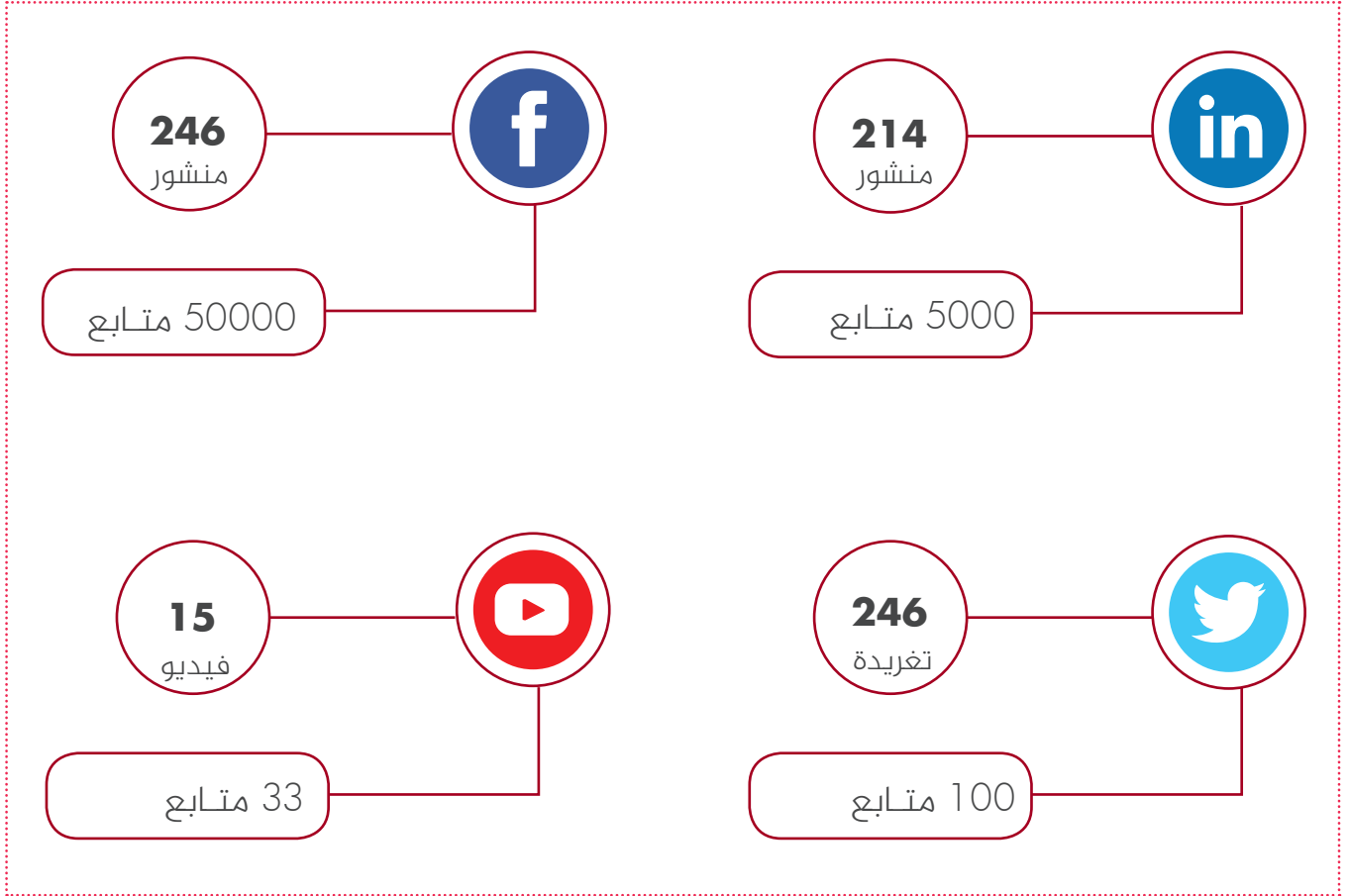
تعهدت إدارة الاتصال على امتداد سنة 2019 بتنفيذ خطة اتصالية للتعريف بالإطار القانوني الجديد للاستثمار حيث شاركت الهيئة في أكثر من عشرين تظاهرة على المستوى الوطني والجهوي. كما أسهمت الهيئة في العديد من الندوات الصحفية للتعريف بها وبأنشطتها وبالخدمات المتاحة من قبلها.

عملت الهيئة كذلك على اصدار جذاذات تسويقية وتنظيم تظاهرات للتعريف بالمنظومة المعلوماتية التي أصدرتها الهيئة في بداية سنة 2019، إضافة إلى التعريف بالمشاريع الجديدة المتعهد بها.

وقد تم في إطار دعم من وكالة التعاون الألمانية التعاقد مع مكتب الخبرة الخارجي (EY) لإنجاز إستراتيجية اتصالية للهيئة (3 أو 5 سنوات) وخطة العمل المندرجة منها، والتي ستعمل الهيئة على تنفيذها خلال السنوات القادمة.

كما أبرمت الهيئة على هامش المنتدى التونسي للاستثمار (TIF 2019) مذكرة تفاهم مع OXFORD BUSINESS GROUP للتعريف بالهيئة في عدد من المواقع الإعلامية العالمية المتخصصة.

أنجزت الهيئة حملات تحسيسية تم بثها عبر الصفحة الرسمية للهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي وتعنى أساساً بالتعريف بالخدمات التي تقدمها الهيئة لصالح المستثمرين إضافة الى عرض الإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الاستثمار، وفي هذا الإطار قامت الهيئة بإنشاء صفحة خاصة بها على أهم مواقع التواصل الاجتماعي: فيس بوك (Facebook)، تويتر (Twitter)، يوتيوب (YouTube)، لينكد إن (LinkedIn) وقد بلغ عدد المتابعين لصفحات التواصل الإلكتروني الخاصة بالهيئة أكثر من 55000 متابع موزعة كالآتي:



كما أنشأت الهيئة موقع الكتروني فعال وقد بلغ عدد المستخدمين للموقع إلى غاية 31 ديسمبر 2019 أكثر من 5000 متصفح.

الصفحات الأكثر زيارة :

صفحة الويب	%
الاستقبال	52.85 %
الخدمات	14.64 %
من نحن	11.66 %
فرص الاستثمار	10.67 %
الاطار القانوني	10.17 %

وقد سعت الهيئة إلى التغطية الإعلامية ونشر أهم الأنشطة التي تقوم بها على الموقع وشبكات التواصل الإجتماعي.



الباب الخامس

# التصرف الإداري والمالي



سعت الهيئة خلال سنة 2019 الى تطوير طرق تسييرها وإجراءات التصرف في الموارد المالية والبشرية بما يتلائم مع دورها في استقطاب الاستثمارات الخاصة ومرافقتها لضمان إنجازها في أحسن الآجال والظروف. بالإضافة إلى المهام المرتبطة بسير نشاطها العادي المتعلقة خاصة بمتابعة الشراءات وتنفيذ صفقات الهيئة واضطلاعها بالمهام ذات الصبغة المالية والإدارية والتنظيمية المتصلة بصرف الأجور والتصريف في المسار المهني لأعاونها وإطاراتها.

## 1. متابعة تنفيذ ميزانية التصرف والاستثمار 2019 (إلى غاية موفى ديسمبر 2019)

تقدر ميزانية التصرف والاستثمار للهيئة التونسية للاستثمار لسنة 2019 بـ 3889000 دينار مقسمة كما يلي:

**ميزانية الاستثمار**  
680 ألف دينار

**ميزانية التصرف**  
3 209 ألف دينار

### 1. ميزانية التصرف:

بلغت الاعتمادات المرصودة لنفقات العنوان الأول لغاية شهر ديسمبر 2019 حوالي 3209 ألف دينار وقد تم استهلاكها بما قيمته 2990.918 ألف دينار كما يبيّنه الجدول التالي:

2019						
الرصيد إلى حدود 31 ديسمبر 2019	المستهلك أو المنجز	الاعتمادات المتوفرة				
		جملة الاعتمادات المتوفرة	المفتوح	المتبقي 2018	قانون المالية 2019	
489199	1874714	2 363 913	1 957 000	406 913	2 199 000	التأجير
-455320	1084204	628 884	791 200	-162 316	989 000	نفقات التصرف
-12280	32000	19 720	21 000	-1 280	21 000	التدخل العمومي
21599	2990918	3 012 517	2 769 200	243 317	3 209 000	مجموع العنوان الأول
		21599				بقايا العنوان الأول



## 2. ميزانية الاستثمار:

بلغت مجموع الاعتمادات المبرمجة لنفقات الاستثمار لسنة 2019 مبلغ 680 ألف دينار وقد تم استهلاك بما قيمته 414.855 ألف دينار كنفقات منجزة خلال هذه الفترة كما يبيّنه الجدول التالي:

2019						العنوان الثاني
الرصيد إلى حدود 31 ديسمبر 2019	المستهلك أو المنجز	الاعتمادات المتوفرة				
		جملة الاعتمادات المتوفرة	المفتوح	المتبقي 2018	قانون المالية 2019	بقايا العنوان الثاني
277862	414855	692 717	60 000	632 717	680000	المجموع العام
		277862				جملة البقايا إلى غاية 31 ديسمبر 2019
299461	3405733	3 705 234	2 829 200	876 034	3889000	
		299461				

## 1. ميزان الاجتماعي وخطط التكوين:

بلغ عدد الأعوان المباشرين سنة 2019 أربعة وثلاثون (34) عوناً مقابل تسعة عشر عوناً (19) سنة 2017 وذلك نتيجة لتطور نشاط الهيئة. تجدر الإشارة إلى أن العدد الحالي للأعوان يعتبر ضعيفاً باعتبار المهام الموكولة للهيئة باعتبارها هيكل محوري في مجال الاستثمار. ويلخص الجدول التالي المؤشرات الرئيسية للموارد البشرية:

## المؤشرات الرئيسية

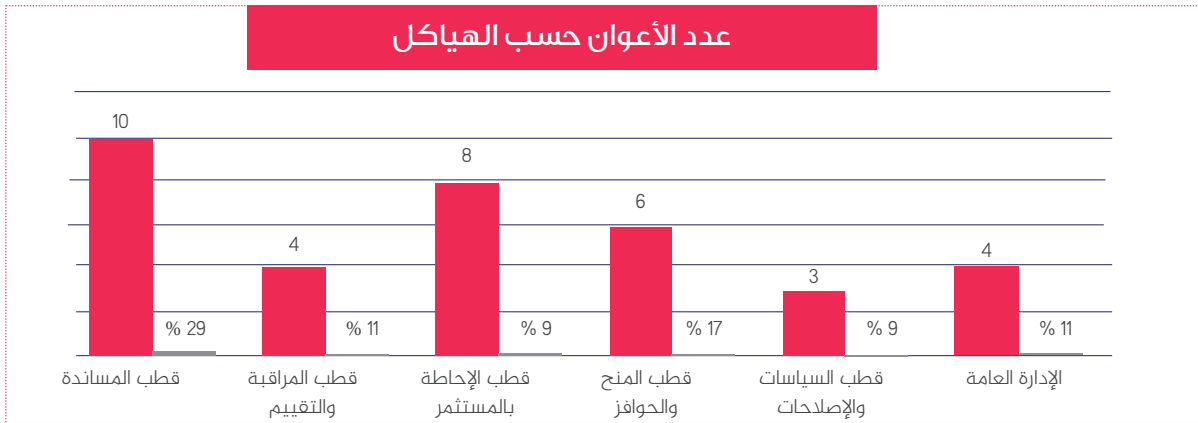
2019 - 12 - 31	
35	العدد الإجمالي للعاملين بالهيئة :
25	- الحاق
10	- متعاقدين
	توزيع حسب الأصناف:
29	- الإطارات
5	- أعوان التنفيذ
1	- أعوان الخدمات
	توزيع حسب النوع :
18	- رجال
17	- نساء
36	معدل العمر
16	عدد الدورات التكوينية والمأموريات
25	عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والمأموريات

## 1. الموارد البشرية:

## 1.1 التوزيع حسب الأقطاب:

سعت الهيئة لتغطية حاجياتها من الخبرات إلى توظيف خبراء وكفاءات في مختلف الميادين القانونية والمالية والتقنية موزعين على مختلف مصالح الهيئة كالتالي:

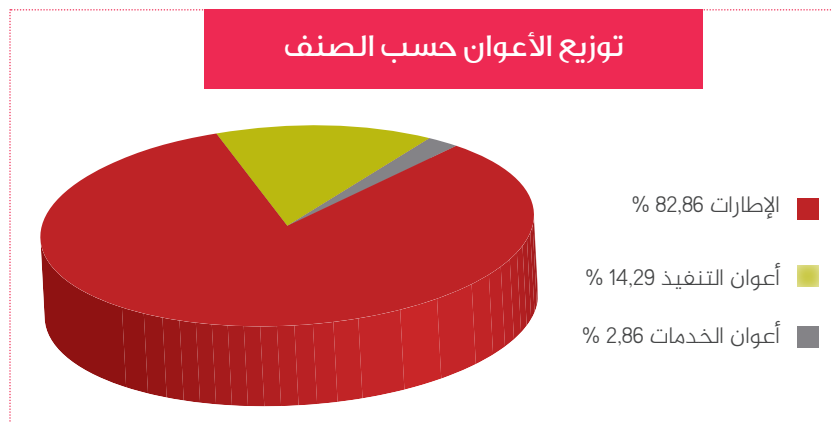
الهيكل	الإدارة العامة	قطب السياسات والإصلاحات	قطب المنح والحوافز	قطب الإحاطة بالمستثمر	قطب المراقبة والتقييم	قطب المساندة
الموظفون	4	3	6	8	4	10
%	% 11	% 9	% 17	% 23	% 11	% 29
المجموع	35					



ويبرز توزيع الأعوان حسب الأسلاك والأصناف ارتفاع نسبة الإطارات 82.86 % مقارنة ببقية الأسلاك كما يبينه الجدول التالي:

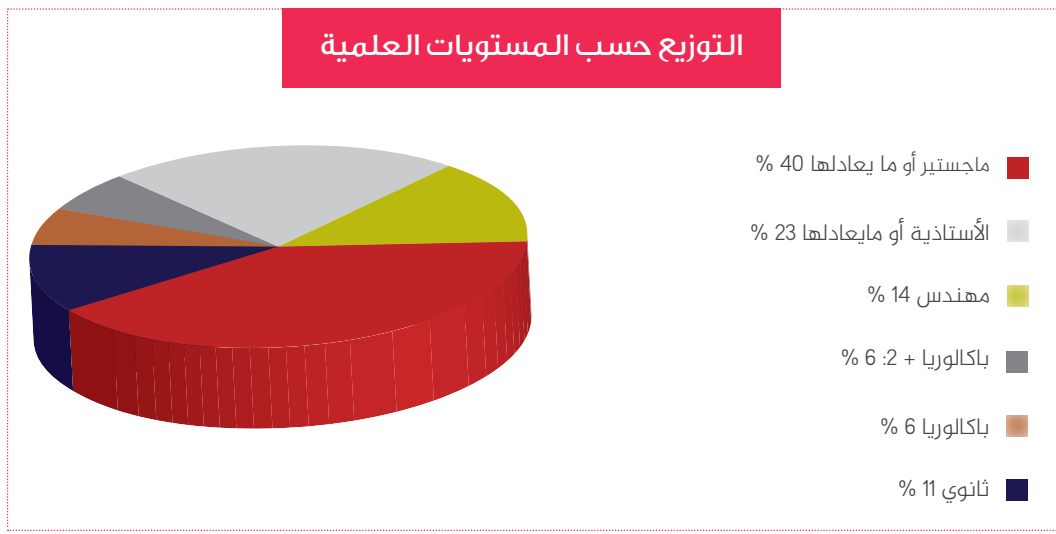
## 2.1 التوزيع حسب الأصناف:

الإطارات	29	% 82,86
أعوان التنفيذ	5	% 14,29
أعوان الخدمات	1	% 2,86
المجموع	35	



## 3.1 التوزيع حسب المستويات العلمية :

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
% 11,43	4	ثانوي
% 5,71	2	بكالوريا
% 5,71	2	بكالوريا +2
% 22,86	8	الاستاذية أو ما يعادلها
% 14,29	5	مهندس
% 40,00	14	ماجستير أو ما يعادلها



## 4.1 التوزيع حسب الجنس:

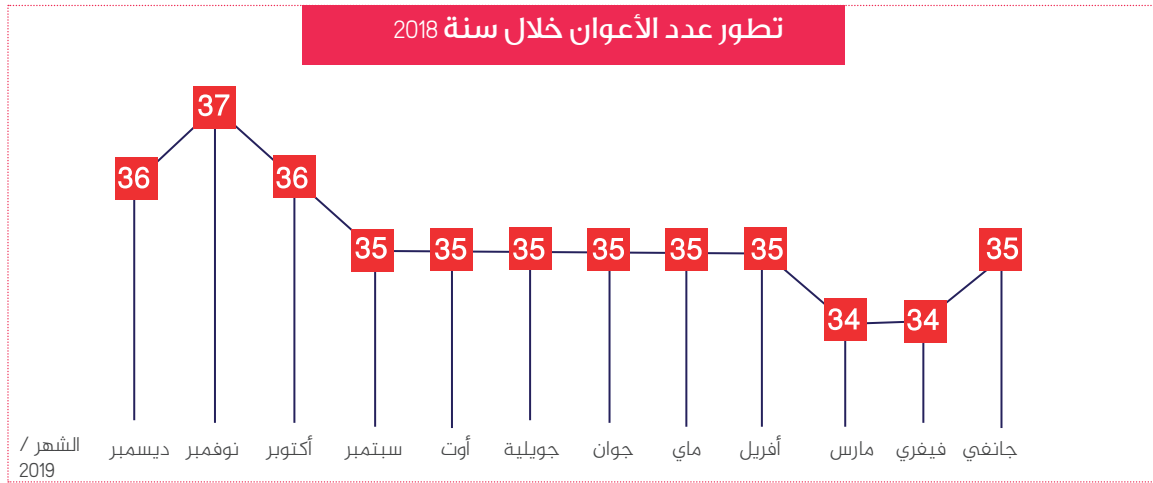
أما توزيع الأعوان حسب الجنس فيبرز أن نسبة الإناث بلغت 48,57 % من مجموع الأعوان وذلك يبرز عمل الهيئة على الحفاظ على مبدأ المناصفة كما يبينه الجدول التالي:



## 5.1 التوزيع حسب الفئة العمرية:

60 - 50	50 - 40	40 - 30	30 - 20	الفئة العمرية
5	17	9	4	العدد
% 14	% 49	% 26	% 11	%

## 6.1 عدد الأعوان في كل شهر:

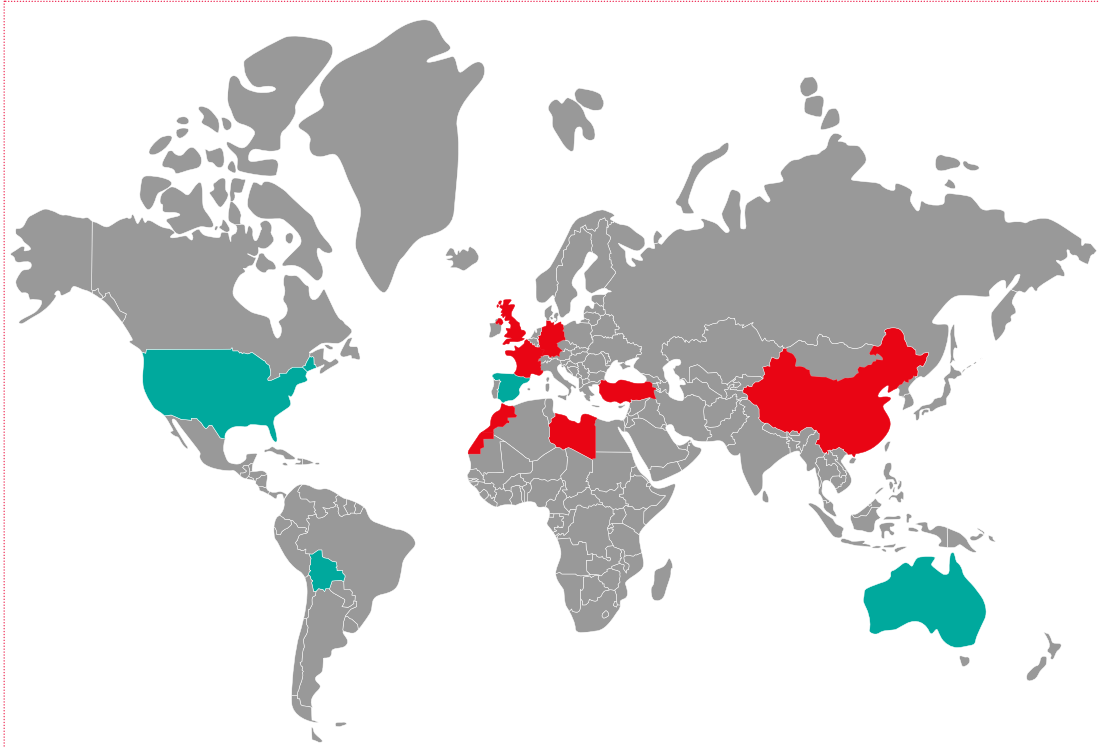
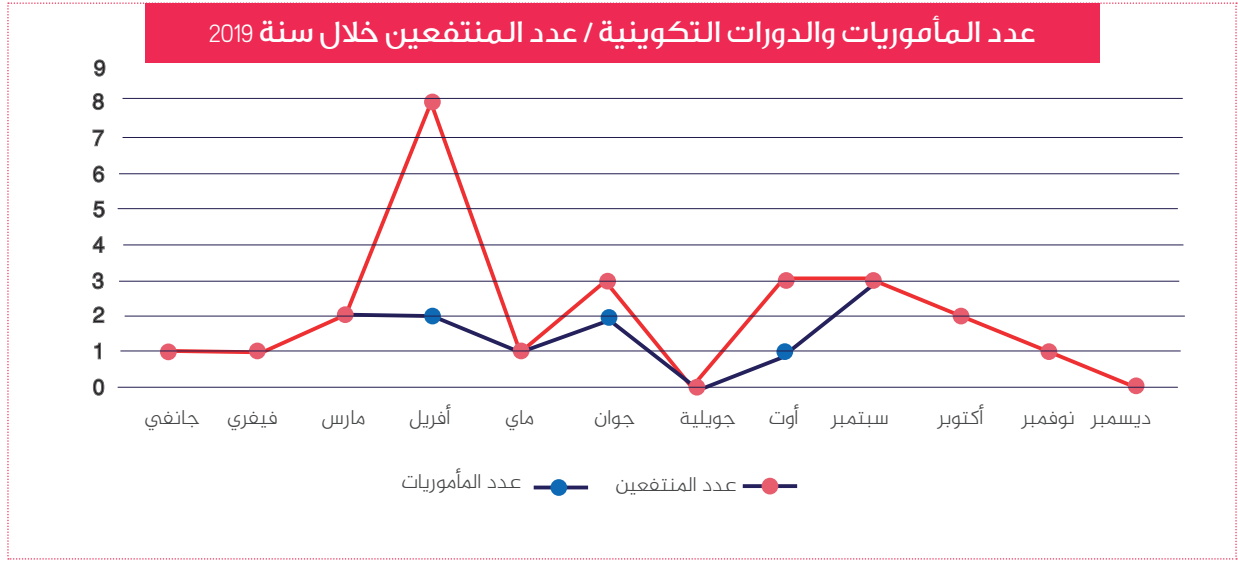


## 7.1 الانتدابات :

اعتمدت الهيئة لتوفير الموارد البشرية الضرورية لتركيز نواتها الادارية على آلية إلحاق إطارات وأعوان من الوزارات والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية وانتداب أعوان في إطار عقود محددة المدة وذلك في انتظار ضبط نظامها الأساسي.



## 2. الدورات التكوينية / المأموريات



هذا ويرتبط استكمال تركيز الجهاز الإداري والفني للهيئة بضبط مراجع تصرفها وتسييرها على غرار تنظيمها الهيكلي ونظامها الداخلي والنظام الأساسي الخاص بأعوانها والتي تم إعداد مشاريع بشأنها مي بصد الدراسة والمصادقة.

حيث أن غياب النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة يحد من قدرتها على استقطاب الكفاءات ومن تطوير إجراءات التصرف في الموارد البشرية وتنفيذ برنامج الإنتدابات في إطار المناظرات الخارجية مما يجعل من الضروري الإسراع في المصادقة عليه من قبل مجلس الهيئة وبالتنسيق مع المصالح المختصة بكل من رئاسة الحكومة ووزارة المالية.

## III. القوائم المالية:

### 1. التصرف المحاسبي:

تمتد السنة المحاسبية للهيئة التونسية للاستثمار من 01 جانفي الى 31 ديسمبر وقد تم إعداد القوائم المالية من قبل مكتب مختص في المحاسبة، وعرضها لاحقا على مجلس الهيئة لضبطها قبل تدقيقها من قبل مراجع حسابات الذي وقع تعيينه من طرف مجلس الهيئة خلال اجتماعه بتاريخ 15 ماي 2019 وفق ما ينص عليه القانون.

تم إعداد القوائم المالية للهيئة للفترة المحاسبية الممتدة من 01 جانفي 2019 الى 31 ديسمبر 2019 وفق قواعد ومعايير نظام المحاسبة للمؤسسات الصادر بالقانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 وطبقا لأحكام النظام الداخلي للهيئة.

### 2. النظام الجبائي للهيئة التونسية للاستثمار:

بالرجوع إلى أحكام الفصل 13 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والمتعلق بقانون الاستثمار، تعتبر الهيئة التونسية للاستثمار هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية الإدارية والمالية وتخضع في علاقاتها مع الغير الى التشريع التجاري. وبالتالي تكون الهيئة ضمن ميدان تطبيق الضريبة على الشركات كما تم ضبطه بالفصل 45 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

غير أنه بالرجوع إلى أحكام الفصل 14 من القانون المذكور أعلاه والفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ 9 مارس 2017 والمتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره، تتمثل مهمة الهيئة خاصة في اقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار على المجلس الأعلى للاستثمار ومتابعة تنفيذها إضافة الى الاشراف على عمليات الاستثمار.

وبالتالي تكون الهيئة التونسية للاستثمار معفاة من الضريبة على الشركات في حدود غرضها الاجتماعي طبقا لأحكام الفصل 46 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

غير أنه في صورة إنجاز الهيئة لعمليات خارجة عن غرضها الاجتماعي ويكون هدفها الربح فهي في هذه الحالة تخضع للضريبة على الشركات بعنوان الأرباح المتأتية من هذه العمليات.

كما أن الهيئة خاضعة للأداء على القيمة المضافة بصفة جزئية كما يثبتته التصريح بالوجود لدى المصالح الجبائية المختصة.

الباب السادس

# برنامج عمل الهيئة



## ١. الآفاق المستقبلية للهيئة:

يتضمن برنامج عمل الهيئة بعنوان سنة 2020 المحاور الأساسية التالية :

- « تقييم مناخ الأعمال والاستثمار.
- « إقتراح الخيارات الاستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للاستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص.
- « إقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة.
- « متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى الاستثمار وإعداد تقارير تقييمية دورية حول سياسة الاستثمار.
- « المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها.
- « العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالاستثمار ومتابعة تطبيقها.
- « العمل على إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج للاستشرف فرص الاستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الاستثمار.
- « إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات.
- « معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها وإقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات و الإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.
- « تمثيل الدولة التونسية في الاجتماعات في التظاهرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالاستثمار ومناخ الأعمال والتنافسية.
- « تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الاستثمار في تونس.
- « الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الاستثمار بتونس.





## 1. تطوير النظام المعلوماتي:

### 1. المنصة الالكترونية للاستثمار «Plateforme Investissement»

تراهن الهيئة التونسية للاستثمار على الرقمنة للنهوض بخدمات الإحاطة بالمستثمرين. وقد أطلقت جميع خدماتها عن بعد من خلال البوابة الموحدة للاستثمار في 20 جوان 2019 (إعلان رئيس الحكومة في منتدى تونس للاستثمار 2019). وقد حرصت الهيئة على إنشاء المنصة الإلكترونية بهدف تقديم الخدمات عن بعد لفائدة المستثمر مما يساهم في تقريب الخدمة للمستثمر ويتماشى مع إستراتيجية الدولة لإرساء إدارة إلكترونية. وفي هذا الإطار تم تكليف فريق عمل قام بالإشراف والمصادقة على مختلف مراحل تطوير الخدمات التي تسديها الهيئة لفائدة المستثمر والمتمثلة في خدمات التصريح بالاستثمار، التكوين القانوني للشركات، إيداع العرائض، إيداع طلبات التراخيص إيداع ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية.

وتعمل الهيئة في المرحلة القادمة على:

تغطية أشغال تعميم النظام المعلوماتي للاستثمار على هياكل الاستثمار الأخرى تطبيقا لتوصيات المجلس الأعلى للاستثمار المنعقد بتاريخ 20 جوان 2019:

- « تكريسا لمفهوم « المخاطب الوحيد للمستثمر» بما يفترضه من توحيد للإجراءات والآجال والرفع من جودة ونوعية الخدمة المسداة من قبل الهياكل المذكورة للمستثمر، يقترح دعوة مختلف هياكل الاستثمار المعنية (وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهيكل المهنية، الديوان الوطني التونسي للسياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية ...) إلى الانضمام لمنصة الاستثمار خاصة وأن تصميم المشروع تم بالإشتراك معها وهو يستجيب لخصوصيات مختلف القطاعات الاقتصادية مهما كان حجم الاستثمار وكلفته».
- « تشبيك النظام المعلوماتي بالنظام المعلوماتي للاستثمار بالسجل الوطني للمؤسسات تطبيقا لأحكام القانون عدد 52 لسنة 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات،
- « تشبيك النظام المعلوماتي بالنظام المعلوماتي للاستثمار بالنظام المعلوماتي لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي CRM Propection FIPA (إتفاقية التعاون المبرمة بين الهيئة والوكالة).
- « تطوير خدمة العرض العقاري والمتمثلة في إتاحة اختيار مقاسم الأراضي والعقارات الصناعية عن بعد لتركيز المشاريع.

### 2. المنظومات والبرمجيات:

استكملت الهيئة خلال سنة 2019 وضع أسس البنية التحتية المعلوماتية من تركيب وتشغيل أجهزة الحاسوب والشبكات والسيرفرات والطابعات والفاكسات والهواتف وغيرها، في مقر الهيئة وفق احتياجات الإدارات والأقطاب. كما عملت الهيئة على اقتناء منظومة معلوماتية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التطورات التقنية في مجال التصرف وتضمن تحديد الحاجيات الفعلية للهيئة، كما تمكن هذه التطبيقات من جمع وتحديث وإدارة المعلومات ومتابعة مختلف البرامج وتوفير معطيات محينة موزعة حسب الأقطاب وتمكن من المتابعة الآنية والسريعة واتخاذ القرارات من خلال وحدات تصرف مندمج.

قامت الهيئة بتركيز منظومة التراسل الإلكتروني وفقا للمعايير العامة التي تضمن أمن منظومة التراسل. كما تم ربط الهيئة بالجهات المعنية لإتمام الإجراءات المتعلقة بتكوين الشركات كمكتب مراقبة الأداءات ومكتب السجل الوطني للمؤسسات ومكتب تسجيل عقود الشركات والقباضة المالية ومكتب المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ومكتب صندوق الضمان الاجتماعي ومكتب البريد.

### 3. السلامة المعلوماتية و الحماية الذاتية :

عملت الهيئة على ضبط وتحديد الحاجيات وتأهيل مكونات منظومة السلامة المعلوماتية بالمبنى المركزي. كما قامت الهيئة باقتناء المعدات الخاصة بمنظومة المراقبة بالكاميرا داخل المبنى وخارجه مع اعتماد بطاقات خاصة (بادج) لجميع العاملين بالهيئة ولزائرين.

كما أوكلت الهيئة لمكتب تدقيق خارجي مختص في السلامة المعلوماتية مهمة التدقيق في سلامة النظم المعلوماتية وذلك بهدف الوقوف على سلامة الإجراءات المعتمدة للتصرف في المعطيات، واقتراح الإصلاحات اللازمة استنادا لما تقتضيه نجاعة العمل داخل الهيئة التونسية للاستثمار وإعداد خطة استمراريته العمل.

### III. إرساء منظومة للنفاذ إلى الوثائق التي تنتجها الهيئة :

في إطار تفعيل النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة، اتخذت الهيئة التونسية للاستثمار جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في إرساء منظومة متكاملة تضمن حق المواطن في النفاذ إلى المعلومة التي تنتجها مصالحها أو تتحصل عليها، مع مراعاة الضوابط والإجراءات التي حددتها النصوص القانونية والتراتبية الجاري بها العمل.

إذ أنه واستنادا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة وتنفيذا لمتطلبات الخطة الوطنية الرامية إلى تمكين المتعاملين مع الإدارة من الإطلاع على بياناتها ووثائقها إرساء منظومة للنفاذ إلى الوثائق التي تنتجها الهيئة، ماعدا المستثناة من النشر، أعدت الهيئة فريق من المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة يعمل على تحديد المعطيات الموجب نشرها طبقا لمنشور رئاسة الحكومة عدد 19 المؤرخ في ماي 2018.

كما ستعمل الهيئة على رقمنة جميع الوثائق التي يتم تجميعها في إطار ممارسة حق النفاذ على عين المكان وإستكمال تركيز النافذة المحدثة للغرض باللغتين العربية والفرنسية بموقع الواب الخاص بها تحت عنوان «منظومة النفاذ إلى المعلومة» تتضمن كل الوثائق والمعطيات المنصوص عليها بالقانون المذكور أعلاه.

ملحق عدد 1

## برنامج عمل الهيئة

الأهداف	الآجال	الأعمال المبرمجة	المحاور	
تكريس دور أهم للمجلس الاستراتيجي كقوة اقتراح لتحسين مناخ الاستثمار لدى أصحاب القرار	كامل السنة	دورات المجلس الاستراتيجي		
تفعيل التعاون مع الغرف المشتركة في جملة من المجالات (تحسين مناخ الاستثمار، استقطاب المستثمرين، التظاهرات في مجال الاستثمار)	الثلاثية الأولى	لقاءات مع الغرف المشتركة	الحوار بين القطاعين الخاص والعام	
تكريس نقاط اتصال للهيئة على مستوى الجهات لتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية	الثلاثية الأولى	لقاءات مع الشركاء في الجهات خاصة غرف الصناعة والتجارة		
	كامل السنة	نشرية اليقظة الاستراتيجية	اليقظة الاستراتيجية	
المساهمة في إعداد قاعدة بيانات وجدادات حول مستثمرين جدد للموقع التونسي	كامل السنة	أعمال خلية اليقظة	اليقظة الاستراتيجية	
	موفي شهر / فيفري / الأسبوع الأول من شهر مارس	إعداد التقرير السنوي حول تقييم سياسة الدولة في مجال الاستثمار	التقرير السنوي	
مزيد توضيح الرؤيا حول الحوكمة المستقبلية للاستثمار	خلال السنة	عرض نتائج دراسة Etude de Convergence des institutions d'investissement	الإصلاحات المؤسساتية	قطب سياسات الاستثمار والإصلاحات
أداة رقمية على مستوى موقع الهيئة لتوجيه المستثمر في مختلف مراحل إنجاز مشروعه	شهر أفريل	إعداد الدليل التفاعلي للاستثمار	أعمال مشروع « مساندة أعمال المجلس الاستراتيجي وتحسين مناخ الاستثمار في إطار التعاون مع BERD	
	كامل السنة	- دراسات - اقتناء برمجيات - الجانب الاتصالي للمجلس الاستراتيجي والهيئة		
وسائل ترويجية للإمكانيات الاستثمارية لهذه القطاعات لاستقطاب مؤسسات عالمية رائدة ناشطة يمكن استغلالها من طرف الهيئة ومختلف شركائها في المرحلة القادمة.	فيفري	- المصادقة على عروض القيمة للقطاعات ذات الأولوية والجدادات الترويجية وترجمتها	عروض القيمة للقطاعات ذات الأولوية للهيئة في إطار برنامج التعاون مع GIZ	
التصريح بـ 80 مشروع استثمار تحسين نسبة التصريح بالاستثمار عن بعد بنسبة 50 %	موفي السنة	تحسين خدمة التصريح بالاستثمار عن بعد - العمل على تحسين المستثمر بإستعمال الموقع لإلكتروني عند التصريح بالاستثمار - برمجة تنظيم (تظاهرات، لقاءات، ورشات عمل) مع المستثمرين والهيكل المعنية بالاستثمار	معالجة مطالب التصريح بالاستثمار في كافة القطاعات	قطب الإحاطة بالمستثمر
التكوين القانوني لـ 45 شركة	موفي السنة	- العمل على رقمنة الخدمات الخاصة بالتكوين القانوني للشركات	القيام بعملية التكوين القانوني للشركات	

معالجة العرائض	-العمل على رقمنة الخدمات الخاصة بالعرائض -العمل على عدم تجاوز معدل آجال معالجة العرائض لثلاثين (30) يوما	موفى السنة	التوصل إلى معالجة وإيجاد حلول 70 % من العرائض
القيام بعمليات التصريح والتكوين القانوني للمؤسسات الناشئة	-التصريح بـ 25 مشروع يهدف إلى خلق مؤسسات ناشئة -التصريح بالاستثمار عن بعد بنسبة 100 %	موفى كل سداسية	
دراسة المشاريع وتقييمها ومتابعتها إنجازها	-مواصلة الإحاطة بالمشاريع المتعهد بها -إعداد تقرير تقييمي حول المشاريع ذات الأهمية الوطنية (تشخيص الوضعية والمقترحات)	موفى السنة	مرافقة 6 مشاريع إلى حين عرضها على المجلس الأعلى للاستثمار -دخول 5 مشاريع حيز الإنجاز الفعلي
معالجة مطالب التراخيص في حالة سكوت السلطة الإدارية المختصة بإسناد التراخيص	-إعداد تقرير متابعة حالات السكوت بعنوان سنة 2019 يعرض على المجلس الأعلى للاستثمار -معالجة مطالب التراخيص عن طريق المنظومة المعلوماتية		تفادي حالات سكوت الإدارة
معالجة المطالب المعروضة على لجنة التراخيص والموافقات بالهيئة	-برمجة اجتماعات ثنائية مع الهياكل المعنية لمتابعة مخرجات ورشة العمل المتعلقة بمجال تدخل الهيئة في معالجة مطالب التراخيص بتاريخ 10 ديسمبر 2019 -إعداد النظام الداخلي للجنة التراخيص والموافقات في أجل أقصاه شهرين من أول اجتماع لها -المصادقة على دليل إجراءات معالجة مطالب التراخيص من طرف لجنة التراخيص والموافقات بالهيئة التونسية للاستثمار من طرف الوزير المكلف بالاستثمار -رقمنة معالجة مطالب التراخيص عن طريق المنظومة المعلوماتية	موفى السداسي الأول موفى السنة	تركيز لجنة التراخيص والموافقات الهيئة -تيسير إنجاز عمليات الاستثمار لأكثر من 5 مشاريع ذات صبغة وطنية و10 مشاريع >15 مليون دينار بإسنادها التراخيص اللازمة بما في ذلك مطالب تغيير صبغة الأراضي الفلاحية
قبول ومعالجة طلبات الإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب	التسريع في معالجة طلبات الإقامة المودعة لدى المصالح المختصة بالهيئة التونسية للاستثمار وإحالتها في مدة وجيزة إلى الإدارة العامة للحدود والأجانب في مدة لا تتجاوز اليومين -التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الداخلية لتحسيس مناطق الأمن الوطني لاختصار الأجال المستغرقة لإحالة طلبات الإقامة المودعة لديها إلى مصالح الإدارة العامة للحدود والأجانب المكلفة بدورها باستشارتنا في الجانب الخاص بالجدوى الاقتصادية للشركة التي يعمل بها طالب الإقامة -إسناد بطاقة إقامة لأول مرة في مدة محددة بـ أسبوعين وأسبوع بالنسبة لطلبات التجديد	موفى السداسي الأول موفى السنة	العمل على إعلام المستثمر الأجنبي بالمصلحة المكلفة بإسناد بطاقة الإقامة صلب الهيئة استقطاب 120 طالب إقامة من باعثين. إدارات- أجنبية وتقنيين

رقمنة الخدمات التكميلية المتعلقة بالتكوين القانوني للشركات	موفى السنة	-انخراط 60 مشروع بالمكتب التمثيلي للصدوق الوطني للضمان الاجتماعي صلب الهيئة	متابعة الانخراط بالصدوق الوطني للضمان الاجتماعي	
	طيلة السنة	-بلوغ 60 طلب حصول على المعرف الديواني بالمكتب التمثيلي للديوانة صلب الهيئة	متابعة طلبات الحصول على المعرف الديواني	
	طيلة السنة	مواصلة قبول المطالب التي تتقدم بها بعض الشركات الأجنبية للحصول على تأشيرة دخول للأراضي التونسية لفائدة إيطارات وتقنيين يعملون بإحدى فروعها في العالم والذين يتم تكليفهم بمهمة بالوحدة المقيمة بتونس	معالجة طلبات الحصول على تأشيرة دخول الأراضي التونسية	
القيام بـ2 زيارات ميدانية للمشاريع المصرح بها 10 إلى 12 في السداسية -المشاركة في 8 تظاهرات إقتصادية خلال سنة 2020 -تحديد قائمة تتكون من 150 مستثمر محتمل خلال السداسي الأول لسنة 2020 -تحديد قائمة تتكون من 150 مستثمر محتمل خلال السداسي الثاني لسنة 2020 -القيام بـ2 زيارات إستقطاب شهريا حسب مدى جاهزية المشروع	موفى السنة	-إعداد قائمة تضمّ المستثمرين والشركات والمجمعات التونسية والعالمية التي كل تحمل فرص استثمار ممكنة وفق سداسية المعلومات المتوفرة من مصلحة اليقظة الاقتصادية زمصادر أخرى القيام بزيارات إستقطاب لدى المستثمرين والشركات التي لديها برامج استثمار قصد مرافقتهم وتسريع تحويلها إلى مشاريع استثمار -القيام بزيارات ميدانية للمشاريع المصرح بها للإحاطة بها ورصد فرص إعادة الاستثمار ومتابعة فرص الاستثمار المشاركة في تظاهرات إقتصادية قصد ربط الصلة مع المستثمرين ومرافقتهم لبلورة برامج الاستثمار وتحويلها لمشاريع استثمارية	إستكشاف فرص الاستثمار والمشاريع الجديدة بتونس والخارج	
-مرافقة 10 مستثمرين لتحديد مواقع إنتصاب المشروع -مرافقة 50 مستثمر وتقديم المعلومات المطلوبة لحفزهم على إنجاز مشاريعهم المساهمة في تحويل 50 % من فرص الاستثمار إلى مشاريع استثمار	موفى السنة	تقديم الدعم لحاملي المشاريع : -المرافقة لتحديد موقع الإنتصاب وفقا لحاجيات المشروع بالتنسيق مع الهياكل المعنية (الوكالة العقارية الصناعية، الأقطاب التكنولوجية، فضاءات الأنشطة الاقتصادية -المساعدة في الحصول على المعلومات المتعلقة بقطاع النشاط، الإطار القانوني للاستثمار، مقترحات القيمة وفق النشاط المزمع إنجازه)	تشجيع وتحفيز المستثمرين المحتملين على تنفيذ مشاريعهم	
20 مشروع بكلفة 80 م.د وبطاقة تشغيلية تقدر ب 12000 مواطن شغل	كل ثلاثية	عرض المشاريع ذات الأهمية الوطنية على المجلس الأعلى للاستثمار	المشاريع ذات الأهمية الوطنية	قطب المنح والحوافز
برمجة 10 اجتماعات اللجنة الوطنية بالهيئة التونسية للاستثمار المكلفة بالنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية	موفى كل شهر	عرض المشاريع على اللجنة الوطنية بالهيئة التونسية للاستثمار المكلفة بالنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية		

<p>برمجة 20 مشروع من غير ذات الأهمية الوطنية لعرضها على أنظار اللجنة الوطنية بالهيئة التونسية للاستثمار المكلفة بالنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار</p>	<p>عرض المشاريع من غير ذات الأهمية الوطنية على اللجنة الوطنية بالهيئة التونسية للاستثمار المكلفة بالنظر في مطالب الانتفاع بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار</p>	<p>المشاريع من غير ذات الأهمية الوطنية</p>
<p>صرف الامتيازات المالية لـ9 مشاريع التي تم عرضها على المجلس الأعلى للاستثمار حسب التقدم في الإنجاز وذلك في حدود 52 م.د</p>	<p>صرف الامتيازات المالية على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية</p>	<p>الامتيازات المالية</p>
<p>صرف الامتيازات المالية في حدود 20 م.د</p>	<p>صرف الامتيازات المالية على موارد الصندوق التونسي للاستثمار</p>	
<p>انجاز 22 زيارة إعداد تقارير معاينة تحديد المجالات التي يمكن أن يجري تحسينها من خلال المتابعة المستمرة. إعداد قاعدة بيانات للمعلومات التي يتم جمعها أثناء المتابعة التي تعتبر الدعامة الأساسية التي يقوم عليها التقييم.</p>	<p>معاينة تقدم انجاز المشاريع المصرح بها والتي تقدمت بمطلب قصد الانتفاع بمنح أو امتيازات؛ اقتراح سحب الامتيازات للملفات التي لا تستجيب لشروط الانتفاع. برمجة زيارات ميدانية إلى المؤسسات التي أودعت مطلب الحصول على منح وحوافز على ضوء التقدم في الإنجاز إعداد نماذج لنظام المتابعة</p>	<p>متابعة اسناد المنح والحوافز قطب تقييم المنح والحوافز</p>
<p>التثبت من استجابة الملفات لشروط الانتفاع بالحوافز المخولة للمشاريع ذات الأهمية الوطنية إعداد تقارير متابعة دورية عن أنشطة المساندة واسناد المنح والحوافز والملاحظات والتوصيات المتعلقة بتطوير العمل بها.</p>	<p>دراسة المشاريع المقترح عرضها على اللجنة الوطنية لإسناد المنح والحوافز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية والتثبت من المعطيات الواردة التعهد بكافة الملفات التي سيقع عرضها على المجلس</p>	
<p>مراقبة تنفيذ الإجراءات وسير العمل مع الحرص على التعرف على النقائص إن وجدت واقتراح حلول مناسبة وتنمية الإيجابيات في العمل بأسلوب يساعد على تحسين وتطوير الأداء. تنمية الجهاز الرقابي في الهيئة وذلك لتطوير وتحسين مستوى عمل الهيئة. وفي هذا الإطار يجب العمل على تحسين المؤشرات المتعلقة بإنجاز عمليات المراقبة والتي تخص أساساً: - عدد الأذون بمأمورية - عدد تقارير المراقبة - المهمات المنجزة - العمل على احترام آجال التدخل</p>	<p>معالجة جميع الملفات التي تحصلت على قرارات منح قبل صرف مراقبة تنفيذ الإجراءات وسير العمل مع الحرص على التعرف على النقائص إن وجدت واقتراح حلول مناسبة وتنمية الإيجابيات في العمل بأسلوب يساعد على تحسين وتطوير الأداء. تنمية الجهاز الرقابي في الهيئة وذلك لتطوير وتحسين مستوى عمل الهيئة</p>	<p>مراقبة المنح والحوافز</p>
<p>صرف المنح للملفات التي تستجيب لشروط الانتفاع استصدار قرارات سحب للملفات التي لا تستجيب لشروط الانتفاع التثبت من احترام كافة إجراءات المتعلقة بالتراخيص تقديم مقترحات من شأنها الرفع من مستوى أداء العمل في الهيئة. التأكيد على ترشيد الأداء وسلامة إجراءات العمل. الوقوف على مواطن القصور واكتشاف حالات الإخلالات الاجرائية أو التراخي في إنجاز الأعمال جمع وتحليل المعلومات لتحديد مدى احترام الإجراءات القانونية تحديد الأدوات المناسبة لجمع البيانات</p>	<p>التعهد بكافة الملفات تعهد الأعوان بالتكوين لتمكينهم من تحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات المهنية.</p>	

العمل على متابعة تنفيذ كل قرارات السحب	طيلة السنة	التمكّن من الوقوف على مدى احترام المتعهدين بالملفات للقوانين والإجراءات والترتيب الجاري بها العمل		
متابعة أعمال كافة اللجان المنعقدة	طيلة السنة	مراقبة عمليات اسناد التراخيص		
إعداد تقرير تقييم منظومة الاسناد العمل على تطوير برمجيات التقييم. التنصيص على الأعمال المنجزة على المنظومة المعلوماتية بتقييم نظام المنح والحوافز وأدلة الإجراءات والمتابعة الفورية لأي أوجه قصور يتم تحديدها، ووضع مقترحات للتعديل عند الضرورة	موفى كل ثلاثية	تقييم نجاعة المنظومة الوطنية لإسناد المنح والحوافز وبيان دورها سواء في تحسين مناخ الاستثمار أو الرفع من نسق الاستثمارات حوصلة البيانات المجمعة اعتماد النتائج الكمية والكيفية وتنسيق عمل الهيئة مع الهياكل المماثلة للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية.	تقييم نظام المنح والحوافز	
معالجة النقائص وتطوير الإجراءات الداخلية المعتمدة وتبسيطها	جانفي- فيفري	متابعة التوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية لسنة 2018		
مراقبة المنهجية المعتمدة لضبط قاعدة الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل اعداد تقرير تدقيق	مارس	تدقيق الأجور والمرتببات		
مراقبة المنهجية المعتمدة لضبط قاعدة الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل اعداد تقرير تدقيق	أفريل- ماي	تدقيق الخدمات المسداة من قبل المخاطب الوحيد	التدقيق الداخلي	
اختبار التعامل مع المستثمر وطريقة الرد على الإشكالات اعداد تقرير تدقيق	جوان- أوت	التدقيق في الطريقة المعتمدة لإعداد تقرير مناخ الأعمال		
اختبار الأعمال الإحصائية اعداد تقرير تدقيق	سبتمبر- ديسمبر	التدقيق في دراسة المشاريع التي لا تكتسي صبغة الأهمية الوطنية		
معالجة النقائص وتطوير الإجراءات الداخلية المعتمدة وتبسيطها	أكتوبر- نوفمبر	متابعة التوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية لسنة 2019 وضبط جدول زمني لتنفيذ هذه التوصيات		
-التصرف الرشيد في رأس المال البشري بالهيئة باعتماد مبادئ الشفافية والمساواة من خلال ضبط الإجراءات ذات العلاقة والمصادقة عليها وإدراجها بمنظومة التصرف المندمج.	موفى شهر مارس 2020	إرساء الهيكل التنظيمي للهيئة بعد المصادقة عليه من قبل مجلس الهيئة بتاريخ 17 ديسمبر 2019 - إعداد برنامج التسميات بالخطط الوظيفية -استكمال إعداد النظام الأساسي الخاص بأعوان الهيئة وعرضه على مصادقة المجلس. -ضبط أهداف ومؤشرات تقييم قطب المساندة -تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين -إرساء إطار مرجعي للكفاءات -استكمال إرساء منظومة التصرف المندمج في الموارد البشرية -استكمال دليل إجراءات التصرف في الموارد البشرية	التصرف في الموارد البشرية	قطب المساندة



<p>تدعيم التصرف الرشيد في موارد الهيئة والعمل على تدعيمها و تنويعها من خلال الحد من منحة الدولة و تنمية الموارد الذاتية.</p>	<p>استكمال أدلة إجراءات التصرف الإداري والمالي استكمال تركيز المنظومة المندمجة للتصرف الإداري والمالي -العمل على التفاوض مع مالك مقر الهيئة لمراجعة معين الكراء نحو التخفيض في انتظار العمل على وضع تصورات واقتراحات بديلة تمكن الهيئة من افتناء مقر دائم لها. -عرض تصورات ال Business Model للهيئة وتنويع حزمة الخدمات المسداة للمستثمرين بما يضمن لها موارد مالية ذاتية ويحد من منحة الدولة و يعزز استقلالية قرارها -تنفيذ برنامج الشراءات السنوي للهيئة -تركيز وحدة لأرشفة الوثائق الإدارية</p>	<p>الشؤون الإدارية والمالية</p>	
<p>إعتماد طرق عمل رقمية تضمن السرعة في الإنجاز. الشفافية و التحكم في الموارد و السلامة</p>	<p>تدعيم السلامة المعلوماتية للأنظمة المعلوماتية للهيئة من خلال إنجاز توصيات تقرير التدقيق المؤرخ في 30 ديسمبر 2019 والمبرمجة لسنة 2020 إرساء تطبيقه التصرف في البريد الإداري- إبرام عقود الصيانة للشبكات المركزية-</p>	<p>الإعلامية: التطبيقات والشبكات</p>	
	<p>العمل على تحيين موقع الهيئة وتحسين Référencement - إدراج خدمات جديدة بالموقع على غرار le guide interactif de l'investisseur -استكمال رقمته الخدمات المتعلقة بمنح الامتيازات و التراخيص و شهادة الإقامة و التسجيل بصندوق الضمان الاجتماعي و الحصول على المعرف الديواني -إبرام عقد صيانة للبوابة -المساهمة في أشغال تعميم بوابة الاستثمار على بقية الفاعلين في المجال الاستثمار تطبيقا لتوصيات المجلس الأعلى للاستثمار المؤرخ في 20 جوان 2019 -المساهمة في أشغال مشروع «بوابة المؤسسة» بتمويل من MCC.</p>	<p>بوابة الاستثمار</p>	

ملحق عدد 2

# الهيئة في أرقام

تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار عـ08 عدد مطالب في الحصول على تراخيص متعلقة بحالة سكوت الإدارة اسناد 09 طلبات للحصول على بطاقات إقامة

حجم استثمار جملي  
**2199,253 مليون دينار**

**33**  
مشروعا

المشاريع المصرح بها إلى موفى سنة 2019

الإحاطة بالمستثمرين : تمت معالجة 64 عريضة واردة على الهيئة

تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار عـ02 عدد مطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع

**المشاريع ذات الأهمية الوطنية :**

18 مشروع :

بحجم استثمار يقدر بـ1802.223 مليون دينار

12694 موطن شغل

**المشاريع المعروضة أمام المجلس الأعلى للاستثمار:**

09 مشاريع:

بحجم استثمار قدر بـ613.071 مليون دينار

5747 موطن شغل

مجموع منحة الاستثمار بـ 76.027 مليون دينار

تمثل 12.4 % من مجموع الاستثمارات

**الهيئة والاتصال:** بلغ عدد المتابعين لصفحات التواصل الإلكتروني الخاصة بالهيئة أكثر من 55000 متابع

وقد بلغ عدد المستخدمين للموقع في 2019 أكثر من 5000 متصفح

**الموارد البشرية**

العدد الجملي للعاملين في الهيئة 35 الإطارات 82,86 %

**الزيارات الميدانية**

زيارة ميدانية 15



ملحق عدد 3

الهيئة في صور



◀ اتفاقية بين الهيئة التونسية للاستثمار و غرف التجارة والصناعة التونسية بتاريخ 22 نوفمبر 2019.



◀ نظمت الهيئة التونسية للاستثمار لقاء اعلامي حول مهام الهيئة والخدمات التي تعنى بها بتاريخ 19 ديسمبر 2019.



◀ إعلان رئيس الحكومة في منتدى تونس للاستثمار في 20 جوان 2019 عن إطلاق المنصة الالكترونية الخاصة بالهيئة والمتعلقة بإسداء خدمات للمستثمر عن بعد في إطار العمل على تحسين مناخ الاستثمار .





## تنظيم ورشات العمل والدورات التكوينية

المهمة الدراسية بألمانيا من 28 افريل إلى 04 ماي 2019 بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ.



قامت الهيئة بتنظيم يوم دراسي حول الاستثمار في رأس المال وذلك بتاريخ 12 جوان 2019.



كما تلقت إطرارات الهيئة بتاريخ 01 أوت 2019 دورة تكوينية حول الذكاء الاقتصادي



◀ اتفاقية بين الهيئة التونسية للاستثمار و غرف التجارة والصناعة التونسية بتاريخ 22 نوفمبر 2019.



◀ نظمت الهيئة بتاريخ 22 أكتوبر 2019 ورشة عمل حول دليل الإجراءات المتعلقة بالمنح والحوافز تم خلالها عرض دليل الإجراءات الذي قامت الهيئة بإعداده ومناقشته مع جميع الهياكل المعنية بالاستثمار.



## المشاركات في المنتديات والتظاهرات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول الاستثمار:

◀ مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار في منتدى الجاليات الإفريقية المنعقد بباريس في 21 جوان 2019.





◀ مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار في منتدى صناعة الطائرات في مطار بورجي بفرنسا  
24 جوان 2019 .



◀ مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في المؤتمر الاقتصادي الإفريقي الياباني «TICAD 7» والتي التأممت أشغاله في اليابان في الفترة الممتدة بين 28 أوت 2019 و 30 أوت 2019.



## الزيارات الميدانية:

◀ تم خلال سنة 2019 القيام بأربعة عشر زيارة ميدانية في إطار متابعة إنجاز المشاريع الكبرى.





◀ متابعة مشاريع كبرى بولاية سيدي بوزيد بتاريخ 05 ماي 2019



◀ زيارة عمل لشركة أوروكاست المتخصصة في صناعة مكونات الطائرات بتاريخ 06 ماي 2019



◀ زيارة عمل لشركة سوتيفار بتاريخ 23 أفريل 2019







